

# دمقرطة السياسة الداخلية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني

وقائع مؤتمر مواطن  
الخامس والعشرين

باسم الزبيدي

وسيم أبو فاشة

مضر قسيس

جيرمي وايلدمان

أشرف سليمان

علي مهنا

جهاد حرب

عايدة توما - سليمان

ماندي تيرنر

ريم بهدي

جميل هلال



# دمقرطة السياسة الداخلية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني

وقائع مؤتمر مواطن  
الخامس والعشرين

## دمقرطة السياسة الداخلية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني

ضمن سلسلة: مداخلات وأوراق نقدية

Democratisation of Palestinian Politics as a Basis to Rebuilding the National Project

Part of the series: Critical Interventions

نشر لأول مرة في سنة 2021، بيرزيت

من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

ISBN-13:

(النسخة الورقية) 978-9950-408-10-4

(النسخة الإلكترونية) 978-9950-408-11-1

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت

2021. هذا الكتاب مُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع

الإبداعي نَسَب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0

دولي. يمكن الاطلاع على شروط الرخصة من خلال الوصلة:

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.ar>



مضر قسيس وآخرون

دمقرطة السياسة الداخلية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني:

وقائع مؤتمر مواطن الخامس والعشرين

232 صفحة، 15\*21 سم

1. مشروع التحرر الوطني الفلسطيني 2. العمل النقابي
3. التضامن 4. النخب الفلسطينية
5. حركة عمال جنوب أفريقيا 6. الدعم الدولي أ. العنوان ب. السلسلة



OPEN SOCIETY  
FOUNDATIONS

حاز هذا الكتاب على دعم من مؤسسة المجتمع المفتوح

(Open Society Foundations)، ويعبر محتواه عن رأي

مؤلفيه، وليس بالضرورة عن رأي المؤسسة الداعمة.

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

جامعة بيرزيت

[www.muwatin.birzeit.edu](http://www.muwatin.birzeit.edu)



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان  
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

# المحتويات

- ج ..... المساهمون في الكتاب
- 1 ..... مقدّمة  
مضر قسيس
- 9 ..... العودة إلى البدايات:  
تمثيلات المخيال الوطني الفلسطيني وفشل تحقيقها  
وسيم أبو فاشة
- 25 ..... هل النخب الفلسطينية جزء من مأزق مشروع  
التحرر الوطني الفلسطيني؟  
باسم الزبيدي
- 35 ..... تراجع العمل النقابي في فلسطين:  
أسبابه وأفاق تعزيز دوره في إنجاز المشروع الوطني  
علي مهنا
- 41 ..... التحديات التي تواجه حركة عمال جنوب أفريقيا  
أشرف سليمان
- 57 ..... منع بناء الدولة الفلسطينية وإخفاق المثاليّة الليبراليّة الغربيّة  
جيرمي وايلدمان
- 111 ..... الدعم الدولي في غياب السيادة الفلسطينية:  
ملاحظات نحو استراتيجية لمرحلة ما بعد «خطة السّلام» من ترامب  
ماندي تيرنر

- حول (غياب) آفاق تشكل توجه مناهض للاستعمار في  
133.....المجتمع الإسرائيلي  
عايدة توما-سليمان
- 143.....تصوّر القوى الفلسطينية المنظمة لمستقبل المشروع الوطني  
جهاد حرب
- 187.....نحو إعادة الاعتبار للمسألة الفلسطينية  
جميل هلال
- 207.....التضامن بدل المُساعدات هو استبدال «لأدوات السيد»  
ريم بهدي

## المساهمون في الكتاب

وسيم أبو فاشة

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية  
في جامعة بيرزيت.

ريم بهدي

عضو الهيئة الأكاديمية في كلية القانون في جامعة وندسور  
في كندا وعضو الجمعية الملكية الكندية (كلية العلماء والفنانين  
والباحثين الجدد)، والمديرة المشاركة لمبادرة وندسور - بيرزيت  
للكرامة.

عايدة توما - سليمان

صحافية، وسياسية، وقيادية نسوية فلسطينية، وعضو القائمة  
المشتركة ممثلة عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.  
عملت سابقاً رئيسة تحرير لصحيفة الاتحاد.

## ماندي تيرنر

محاضرة في شؤون الصراع والسلام والشؤون الإنسانية في معهد الاستجابة الإنسانية والنزاعات، جامعة مانشستر، المملكة المتحدة. شغلت منصب مديرة معهد كينيون، في الفترة من كانون الثاني/يناير 2012 إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، وهو مركز أبحاث ترعاه الأكاديمية البريطانية مقره في القدس الشرقية. أحدث منشوراتها هو الكتاب المحرر: من النهر إلى البحر: فلسطين وإسرائيل في ظل «السلام»، الصادر عن دار النشر ليكسينغتون عام 2019. انظر:

Mandy Turner, ed., From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of "Peace" (Lanham, Maryland and London: Lexington Books, 2019).

## جهاد حرب

باحث في قضايا الحكم والسياسة، وعضو الفريق الرئيس لتقرير «مقياس الديمقراطية العربي»، وتقرير «مقياس الأمن العربي». يكتب مقالاً أسبوعياً متخصصاً بالشؤون الفلسطينية بعنوان «نميمة البلد». له العديد من الدراسات المنشورة تتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني، والحكم الرشيد، والعمل البرلماني، ونظام النزاهة، وقطاع الأمن.

## أشرف سليمان

سفير جنوب أفريقيا لدى فلسطين سابقاً.

## مضر قسيس

مدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، وعضو الهيئة الأكاديمية لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومدير برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمدير المشارك لمبادرة وندسور - بيرزيت للكرامة في جامعة بيرزيت.

## علي مهنا

مستشار الرئيس للشؤون القانونية. عمل سابقاً وزيراً للعدل، ورئيساً لمجلس القضاء الأعلى، ونقيباً للمحامين.

## جميل هلال

سوسيولوجي فلسطيني، عمل أستاذاً جامعياً في علم الاجتماع، وباحثاً رئيسياً في عدد من مراكز البحث والدراسات الفلسطينية، وله مؤلفات عدة (كتب ومقالات محكمة) عن المجتمع الفلسطيني والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بالعربية والإنجليزية، ترجم بعضها إلى لغات أخرى.

## جيرمي وايلدمان

عضو الهيئة الأكاديمية في جامعة باث في بريطانيا وجامعة أوتوا في كندا. لديه اهتمامات بحثية في العلاقات الخارجية، والسياسات الخارجية الكندية، والسياسة في الشرق الأوسط، ودراسات التنمية النقدية، والأمن الإنساني، والمانحين في فلسطين.

## باسم الزبيدي

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة العلوم السياسية، وفي برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت. عمل سابقاً مديراً لقسم التنمية السياسية والتخطيط بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، حاز على درجة الدكتوراه في النظرية السياسية من جامعة سينسيناتي في الولايات المتحدة الأمريكية، تسلط أبحاثه الضوء على الصراع العربي-الإسرائيلي، والسياسة الفلسطينية، والجماعات الإسلامية (تحديداً حركة حماس)، بالإضافة إلى الغرب والعالم الإسلامي، والفساد السياسي.

## مقدمة

### مضر قسيس

يحتوي هذا الكتاب بعضاً من وقائع مؤتمر مواطن السنوي الخامس والعشرين، وعنوانه «دمقرطة السياسة الفلسطينية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني». عقد هذا المؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أي بعد مرور ربع قرن على تحول كبير في تاريخ الشعب الفلسطيني، تجسد في نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوقيع اتفاقية باريس الاقتصادية، واستكمال اتفاقية أوسلو باتفاقية القاهرة، ضمن خطوات «عملية السلام». ويشكل الحكم بفشل هذه العملية حالة نادرة من إجماع الخبراء، والسياسيين، والناس العاديين على اختلاف مشاربيهم وانتماءاتهم ومنطقاتهم.

يعفينا الإجماع على فشل مشروع «أوسلو» من نقاش «عملية السلام» المنبثقة عنه، ونقاش مستقبلها، فلا يوجد لها مستقبل، ولا يوجد، بالتالي، ما يُناقش. وبإزالة هذا الموضوع، الذي شكل غشاوة على رؤية المشروع الوطني، يُفترض أن ننقل اهتمامنا بأطر وآليات جديدة لنقاش مستقبل الشعب

الفلسطيني ومشروعه الوطني التحرري. ويؤمل أن تستبعد هذه الأطر والآليات الصفقات على تنوعها، وتنطلق من الحقوق، وعلى رأسها الحرية.

لقد تغيرت التقنيات المستخدمة في تجسيد الطبيعة الاستعمارية للاحتلال الإسرائيلي وتحقيق مآربه، وباتت أكثر تغولاً وأقل توجساً. لقد تسلح الاستعمار بأدوات وتقنيات إضافية للبطش والهيمنة، ونجح في حرف المسيرة النضالية، وفي تقويض أسس نجاحها عن طريق قضم الأرض، وإضافة الشروط، وتجفيف الموارد، والعمل على تحويل أهداف النضال الفلسطيني وتجزئتها. أما بنية المقاومة الفلسطينية للاحتلال، فقد تغيرت هي الأخرى بشكل جذري تحت وطأة غياب مشروع تحرري، وباتت معالم المشروع الوطني ضبابية، وانتقلت عملية التحرر الوطني من مشروع يسعى إلى الحرية، إلى مشروع يسعى إلى تحرير الأرض، ثم إلى بعض الأرض، ثم إلى الدولة، ثم إلى المؤسسات، ثم إلى الأمن، إلى أن باتت السلطان أوليتين بالنسبة إلى القضية.

استند النضال الوطني الفلسطيني لعقود طويلة إلى بيئة مساندة وداعمة كان بين عناصرها المعسكر الاشتراكي قبل انهياره، ومجموعة دول عدم الانحياز، والجماهير العربية، والعالم الإسلامي، ودول الجنوب عموماً، على المستويين الرسمي والشعبي. كما تمتع الفلسطينيون بمساندة شعبية من حركات وأحزاب ونقابات في باقي أنحاء العالم، ضمن منظور رأى في الفلسطينيين ضحية للإمبريالية العالمية. لكن تحولات كبرى طرأت على منظومة العلاقات الدولية، وعلى القوى المشكلة للمنظومة الدولية، بما فيها القوى الشعبية، وعلى شكل ومفعول وآليات القانون الدولي الذي شكل أداة رئيسة في تحشيد الدعم الأممي للقضية الفلسطينية. وأدت هذه التحولات، في مجملها، إلى إعادة صوغ القضية الفلسطينية من قضية شعب يناضل

في سبيل تقرير المصير، إلى معضلة تقنية تتعلق بتطبيق اتفاقية تجيز الاحتلال الذي اكتسب، شكلاً، شرعية تعاقدية.

لم تقتصر هذه التحولات على القضية الفلسطينية، بل هي جزء من تحولات أوسع جرى فيها تراجع قيمة ومكانة السيادة عالمياً، وطرأت فيها تحولات كبرى على القانون الدولي، واستبداله بعبارات على طراز «إرادة المجتمع الدولي»، وأصبح الحق مشروطاً بدفع الثمن الذي تفرضه «إرادة المجتمع الدولي». لقد تأكلت شرعية المقاومة (بالوسائل كافة) التي يكفلها القانون الدولي تحت وطأة عدم شرعية عنف المقاومة. ورافق ذلك مزيد من التقبل لعنف دولة الاحتلال، وياتت أشكال المقاومة السلمية، مثل مقاطعة إسرائيل، تصنف على أنها جريمة في بعض الدول. وبالطبع، فإن هذه الصورة يجب ألا تُغَيَّب عنا وجود واتساع رقعة التضامن الشعبي مع عدالة القضية الفلسطينية، وبخاصة في حقبة تعود فيها الحركات المناهضة للإمبريالية إلى النهوض بعد تراجع وسبات استمر زهاء ثلاثة عقود. ولكن هذه العودة تأتي مع عملية فرز واصطفاف أكثر وضوحاً عبّر عن نفسه في لهات عدد من الدول العربية والصديقة وراء إقامة علاقات مع إسرائيل.

وعلى المستوى الإقليمي، هناك تراجع على أصعدة عدة في مقومات دعم القضية الفلسطينية. فمن ناحية، الدول العربية منشغلة بقضاياها الداخلية بعد ما وصلت في غالبيتها إلى مراحل «انكشاف» متقدمة في مجالات عدة؛ فعدد غير مسبوق منها يمر بحالات صراع اختلطت فيها الثورة مع الحروب الأهلية، والحروب بالوكالة، والتدخل الأجنبي، والحروب ضد الإرهاب؛ أضيف خلالها أعداء مبتكرون لهذه الدول؛ وهي تعاني من هجمات مختلفة وتقع تحت ضغوط متعددة لدفعها إلى التخلي عن مواقفها المناهضة للاحتلال الإسرائيلي، أو لدفعها إلى المساهمة في محاصرة إيران، وما شابه. كما تمر بإحدى

أسوأ المراحل في تاريخها، من ناحية أخرى، فهي منقسمة حول سورية، ومنقسمة حول قطر، ومنقسمة حول إيران، وحول تركيا، وحول العلاقة مع الولايات المتحدة، والقائمة تطول.

في المحصلة، لم تعد البيئة الإقليمية العربية قادرة على أن تكون، على المستوى الرسمي، حاضنة داعمة للقضية الفلسطينية. أما على الصعيد الشعبي، فعلى الرغم من أن الشعوب العربية لا تزال تحتفظ بتأييدها للشعب الفلسطيني، ولا تزال غيرة على فلسطين، فإن القضية الفلسطينية لم تعد القضية الأولى على أجندة الأغلبية بين الجماهير العربية لانشغالها بقضاياها السياسية والاقتصادية التي باتت أشد وطأة من السابق. وباتت هذه الجماهير ترى في القضية الفلسطينية، جزئياً على الأقل، قضية تقودها حكومتان تعانيان من مشاكل شبيهة بمشاكل الحكومات العربية من حيث طبيعتها الأمنية، وتبعيتها إلى جهات خارجية؛ وأدى الانقسام الفلسطيني إلى انقسام المؤيدين في الشارع العربي، وإلى حيرة ودرجة من اللامبالاة.

أما الوضع الفلسطيني الداخلي، فيتسم بالتشرذم والانقسام والصراع الداخلي، وبغياب استراتيجيات تحررية، وبتقزيم المشروع الوطني. وينسحب التشرذم على الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية والمؤسسات العامة. لقد بات الفلسطينيون غير قادرين على التوحد حول القضية التي لا يمكن أن يختلفوا عليها - مواجهة الاحتلال.

يعاني الوضع الاقتصادي الفلسطيني من اتساع رقعة الفقر، وازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء، والإمعان في السياسات الاقتصادية ذات المنحى النيوليبرالي (وينطبق ذلك على السياسات التي تقودها فتح، والتي تقودها حماس، وتشترك معهما فيها القوى الخارجية، ومراكز قوى في داخل البلاد)، فيما تخضع السوق إلى قيود ومحددات استعمارية لا حصر لها.

ولم تعد المستويات المرتفعة للبطالة تثير الاستغراب، وتراجعت المؤشرات الاقتصادية بشكل ملحوظ، وبات الانكشاف للدعم الخارجي أشد وطأة. أما التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، فأمست أكبر أثراً على حياة الفلسطينيين الذين يشعرون بشكل متزايد أنهم رهينة للسياسات الاستعمارية التي تمارسها إسرائيل، مثل حصار قطاع غزة، واشتراط دخول المساعدات النقدية، وحجب أموال الضرائب الفلسطينية والاقتطاع منها، والتحكم في الصيد، وفي تصاريح العمل، والبناء، وغير ذلك.

وُلقى الأزمة الاقتصادية ممزوجة بغياب الأفق السياسي بثقلها على الواقع الاجتماعي الذي بات نسيجه أقل تماسكاً. فتراجع التعليم والصحة تحت وطأة العجز، وسوء الإدارة، والفساد داخلياً، وتحت وطأة الحصار والقيود والعنصرية والتدمير من قبل الاحتلال. وبات العزوف عن التنظيم النقابي والحزبي والعمل التطوعي نمطاً دارجاً، وتراجعت مكانة الجمعيات الأهلية في المجتمع، وانحسر دورها، وظهرت أنماط جديدة من الجريمة، وازداد العنف انتشاراً.

وأمست الأزمات تعصف بالمجتمع الفلسطيني بشكل أكثر كثافة، ولم يعد المجتمع قادراً على إخفاء تناقضاته أنياً من أجل التوحد في مواجهة الاحتلال. فنزل الناس إلى الشارع في مواجهة قانون الضريبة، ومن أجل حقوق المعلمين، ثم نزلوا من أجل الضمان الاجتماعي، ثم ضده في إعلان صريح عن فقدان الثقة.

وصلت التناقضات داخل المجتمع الفلسطيني إلى حد بات يهدد وحدة الهدف الكامن في التخلص من الاحتلال، وفي صون الهوية الوطنية، وما شابه من قضايا شكلت أرضية للعمل الوطني الفلسطيني لعقود. إن تشعب وتنوع المصالح، والولاءات، والتطلعات، وصلت حدّاً لا يمكن معه التجرد عن

الاختلافات صوتاً للوحدة على الرغم من أن رفض الاحتلال لا يزال، بلا شك، يشكل أرضية مشتركة للشعب الفلسطيني.

كان التجرد عن الاختلافات (أو تأجيلها)، على مدى ربح من الزمن، أساساً وآلية لتشكيل الأرضية المشتركة للنضال ضد الاحتلال كمشروع وطني جامع. ولكن التحولات التي طرأت على الواقع الفلسطيني في ربع القرن الأخير، حولت هذا التجرد من متطلب للأرضية المشتركة إلى مقدمة لما يعرف بـ «ما بعد السياسة»، أو الوسطية الزائفة التي تغلف التناقضات، وتحجب الضوء عن الظلم وغياب العدالة، وتدفع أصحاب الحق إلى الامتناع عن المطالبة به تحت مسميات «الواقعية السياسية» التي تُزيف الظلم على أنه قَدْر. وتتسم هذه الوسطية الزائفة بفراغها من أي محتوى سياسي يعبر عن مصالح غير المتنفذين، والمرتبطين بمسارات العولمة سياسياً واقتصادياً، وتعبر عن زيفها بشعارات هلامية فارغة من المحتوى السياسي من مثل «التغيير» دون الإعلان عن ماهيته، و«الشباب» من دون الخوض في كونهم نتاج المجتمع القائم ومستقبله، و«الإبداع» بدون هدف واضح لما يتم إبداعه أو ابتداعه، و«التجديد» وكأن هناك حاجة لتغيير وتيرة الحياة. ولا تصلح هذه الشعارات لمشروع سياسي، ناهيك عن مشروع التحرر الوطني. ولكنها قادرة على تمويه تناقضات أعمق وأشد من تلك التي طفت على السطح، وأدت إلى انقسام فتح وحماس. ولا بد لهذه التناقضات أن تتفجر ما لم تتم تسويتها، وهي تسوية حتى ولو كانت مؤلمة، فإنها إما تكون، أو لا يكون المشروع الوطني.

فمن غير الممكن تعايش هلامية المشروع السياسي مع التناقضات العميقة ذات الأبعاد الطبقيّة والوطنية التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني. وسيؤدي الاستمرار في تصوير التناقضات على أنها «خلافات واختلافات» وحسب، إلى غياب

القدرة على معالجتها، وينذر بالانزلاق والانهيال والوصول إلى حالة من العبيثية لا تكون الصحوة بعدها إلا بانفجار.

وعليه، يتضح، بشكل جلي، أن هناك حاجةً لتعزيز الجبهة الداخلية، وإعادة بناء المشروع الوطني ليأخذ بعين الاعتبار الأسس الفعلية للإجماع الشعبي والقواسم الوطنية، ويتسع لقدر أكبر من التعددية، بما يكفل توازن المصالح المتناقضة، ويمكّن من كبت النزعات المعبرة عن المصالح الضيقة للنخب التي تتماهى في فرض مصالحها وإعلائها على الصالح العام. هناك حاجة إلى مشروع مبني على أسس يكون فيها لدحر الاحتلال والتحرر أولوية، يرفع غطاء الزيف والمظاهر والشعارات خالية المضمون مثل «الدولة» و«السيادة» و«المقاومة»، وما شابه، وهي شعارات حقيقة ترجمتها في هذا الظرف هي «السلطة» و«البنوك» و«السيطرة على الأمن» وما يشبه ذلك من مشاريع تشكل قاسماً مشتركاً بين حالي الضفة الغربية وقطاع غزة.

في هذه الكتاب عشر مداخلات طرقت أسباب وخلفيات ما آل إليه المشروع الوطني الفلسطيني، وعرضت تصورات لكيفية إعادة صوغه أو صوغ بعض جوانبه، فتعالج أوراق هذا الكتاب المخيال القابع وراء تصورات المشروع الوطني (أبو فاشة)، وتناقش النخب التي تبنته وأطلقت ثم شوهته (الزبيدي)، كما تناقش كيف تجسد المخيال وتشوّهاته في المنظمات الجماهيرية في فلسطين (مهنا)، مع نظرة مقارنة إلى تجربة جنوب أفريقيا التي لعبت فيها النقابات العمالية دوراً مركزياً (سليمان). وتعالج مجموعة ثانية من الأوراق العوامل التي تشكل تحديات لتطور المشروع الوطني، في المرحلة الراهنة، مثل أسباب تراجع العمل الوطني والمطالبي بارتباطه بتبني التصورات الليبرالية والنيوليبرالية (وايلدمان)، وتغلغلها من خلال المساعدات الدولية (تيرنر)، وغياب جبهة مناهضة للاستعمار داخل إسرائيل (توما-سليمان). أما المجموعة الثالثة من الأوراق، فنناقش رؤية القوى

السياسة الفاعلة في المرحلة الراهنة والرأي العام (حرب)، ومتطلبات وشروط إعادة الاعتبار للمشروع الوطني (هلال)، ومتطلبات استبدال أداة المساعدات بالتضامن كشرط للتححر (بهدي).

تعرض الأوراق تصورات من زوايا متنوعة، وتصف مظاهر الأزمة على الصعد المختلفة، ولكنها في الإجمال ترسم صورة تعكس تعاضد المشكلات التي تواجه المشروع الوطني، وتشير إلى الحاجة الماسة للخروج من الوضع الراهن، وإلى أن هذا الخروج يتطلب رؤية جمعية واقعية متحررة من الانحيات الضيقة، ومن الولاءات للمصالح، تستند إلى قاعدة تحررية عريضة، وتستخدم الأدوات التنظيمية والنضالية المتاحة، غير المنجزة وراء المغريات الزائفة التي باتت رائجة في الحقبة النيوليبرالية، مثل المساعدات الدولية، والارتكان إلى مفاوضة العيش بالحق التي تعرضها وتدفع بها القوى المتنفذة على شكل صفقات سياسية لا تستند إلى الحقوق، ولكنها تأخذ شكل الشرعية الدولية مثل اتفاقيات أوسلو. ويتطلب هذا الخروج رؤية تستبدل علاقات النخب بالتضامن، وتضع أمامها بوصلة واضحة لا تحيد عنها في سبيل تحقيق مكاسب فرعية على حساب تأجيل أو تحوير الهدف التحرري الرئيسي. وبكلمات أخرى، فإن المشروع التحرري الفلسطيني يحتاج إلى «جرعة» من الثورة كفيلة بتقويض أسباب تقهقره.

## العودة إلى البدايات: تمثلات المخيال الوطني الفلسطيني وفشل تحقيقها

وسيم أبو فاشة

في ملحمته الشعرية «مديح الظل العالي»، انتهى محمود درويش للقول: «ما أكبر الفكرة، ما أصغر الدولة». تلك العبارة التي كثفت أيلولة مسار الكفاح التحرري الفلسطيني، بعد الخروج التراجيدي من بيروت، والتي ربما حملت نبوءة اختزال الفكرة/الحلم، ضمن مسار التسوية اللاحق، إلى شبه كيان سياسي، يحمل كل شبهات الردة المتوارية خلف الوعود والشعارات، وملامح الهزيمة المكشوفة، بما تضمنته الاتفاقيات الموقعة من بنود، لا يمكن قراءتها خارج أيديولوجيا التفوق والسيطرة والعنصرية الصهيونية.

تنطلق هذه الورقة من ادّعاءات ثلاثة: تنعكس متضافرة في محاور الورقة، وتشكل أساساً للنظر في أيلولة المشروع الوطني، وأفاقه المستقبلية، مع الأخذ بالاعتبار أن المادة المكتوبة هنا، لم تسر وفق الصرامة الشكلية للبحث العلمي، وإن لم تهدر مضامينه الرئيسية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أنها استندت إلى قراءة لكثير من الأدبيات والوثائق التي سيرد بعضها القليل كإحالات مرجعية.

الادّعاء الأول: أنه إذا أردنا، أن نتحرك إلى المستقبل، لا بد من نقد الماضي، وتنقية وعينا منه. لكن ذلك لا يعني مطلقاً، القطع مع صيرورة التاريخ، بل إعادة الانخراط فيه، وفق وعي جديد، لمتغيراته وتحدياته.

الادّعاء الثاني: أن مخيال الجماعة، وكونه يمثل تصوراتها ورموزها وسردياتها وحتى غاياتها المنصرفة إلى الواقع (كالأهداف السياسية مثلاً)، هو ملك الجماعة، وليس محلاً لاشتغال الفعل السياسي الأني والمباشر، أو للعقلنة القسرية، بغية إنزال الواقع فيه (والمراد هنا أن للمخيال عقلانيته الخاصة التي تمتد إلى الواقع بالضرورة)، مع التأكيد، على وظائفه الأيديولوجية، التي هي نتاج سياقية حاملة الاجتماعي.

الادّعاء الثالث: أن جزءاً من عملية النقد هاتيك لا بد لها من اجتراف أدوات جديدة، تنفذ لعمق ما كرسته أدبياتنا السابقة، كمسلمات وثوابت، انتهى بعضها ليشكل مقدساً ذهنياً، أو أسطورة لروايتنا، لا بد من إزالتها، وليس تدميرها، بل إعادة

تأويلها لتملكها وملاءمتها لذاتنا الجمعية التاريخية.<sup>[1]</sup>

تنقسم الورقة، إلى ثلاثة عناوين فرعية، يتناول أولها مشكلات المخيال الوطني الفلسطيني، التي يمكن اختصارها لغايات هذا العرض بثلاثية شعار منظمة التحرير؛ وحدة وطنية، تعبئة قومية، تحرير. والثاني اختراليات تمثيله أو ما سميناه في العنوان فشل تحقيقه، والذي بدأ منذ التراجع عن الميثاق الوطني، وتجلى عياناً في عملية التسوية وقيام السلطة. لننتهي في العنوان الثالث

<sup>[1]</sup> في الأدعاعين الأول والثاني، وللوقوف على مفاهيم كالمخيال والتمثلات والهوية، يمكن الرجوع إلى: مجموعة مؤلفين، التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الأول: الفلسطينيون ... الهوية وتمثلاتها، سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني (1)، المنعقد بتاريخ 17-18 كانون الثاني/يناير 2013 (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، أيار/مايو 2013)؛ وبخاصة: أباهر السقا، «الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة»، التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الأول: الفلسطينيون ... الهوية وتمثلاتها، سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني (1)، المنعقد بتاريخ 17-18 كانون الثاني/يناير 2013 (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، أيار/مايو 2013)، 39-63؛ وورقة: عبد الرحيم الشيخ، «الهوية الثقافية الفلسطينية: 'المثال' و'التمثيل' و'التماثل'»، التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الأول: الفلسطينيون ... الهوية وتمثلاتها، سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني (1)، المنعقد بتاريخ 17-18 كانون الثاني/يناير 2013 (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، أيار/مايو 2013)، 69-143؛ وكذلك: فيصل دراج، الهوية، الثقافة، السياسة: قراءة في الحالة الفلسطينية، سلسلة دراسات (عمان: دار أمانة، 2010). ولمفهوم المخيال حصراً، يمكن الرجوع إلى: فالنتينا غراسي، مدخل إلى علم اجتماع المخيال: نحو فهم الحياة اليومية، ترجمة محمد عبد النور وسعود المولى، سلسلة ترجمان الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

إلى ما أطلقت عليه العودة إلى البدايات، في حوار يعيد قراءة المشهد وفق إحدائياته المخيالية، والأخرى الاختزالية ...

## أولاً: المخيال الوطني الفلسطيني

بعيداً عن الإغداق في محاولة الظفر بمفهوم محدد للمخيال، نظراً لمراوغته واتساع مجالاته ودلالاته، يمكن القول، إننا نتحدث هنا، عن ذلك الخزان الرمزي الذي تهيم فيه، وتتشابك مكونات وجود الجماعة؛ الأنطولوجية والتاريخية على حد سواء. ولذا حين نضيف إلى كلمة المخيال المجردة هاتيك، «الوطني الفلسطيني»، فبال تأكيد أننا نحيل إلى مجال واسع من الرموز والتصورات والسرديات المشكلة للذات الفلسطينية، في فرديتها وعلاقتها بالجماعة.

ومما لا شك فيه، أن جزءاً جليلاً من ذاك المخيال الموصوف، ولد وبدأ في تشكله، في ظروف تاريخية استثنائية، ترتبط بالصراع العربي الإسرائيلي، بمحطاته المختلفة، سيما النكبة، كحدث فارق، أعاد خلق فلسطين وحمل شعور الجماعة بانتمائها إلى شعب، هزت النكبة وجوده،<sup>[2]</sup> لتضخ

<sup>[2]</sup> تتنازع وجهتها نظر ربيستان دور النكبة في تشكيل فلسطين-الإنسان، سيما بما يتعلق بهويته الجمعية، ثم السياسية، بين من يغالي في دور النكبة التأسيسي، ومن يعتبر أن ذلك التشكل سابق للنكبة، التي جاءت كزلزال، أعاد صياغة وصقل وتوجيه الرؤى والغايات. يمكن الوقوف على وجهتي النظر، في كل من:

Ahmad H. Sa'di and Lila Abu-Lughod, eds., *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory* (New York: Columbia University Press, 2007);

روز ماري صايغ، «حكايات النساء عن النكبة بين الوجود والمعرفة»، ترجمة مرام عوض الله، رؤى تربوية، عدد 27 (أب/أغسطس 2008): 26-35، [http://qattanfoundation.org/sites/default/files/u2/roaa\\_27\\_2008-08\\_005.pdf](http://qattanfoundation.org/sites/default/files/u2/roaa_27_2008-08_005.pdf)

إلى مخياله كما هائلاً من الرموز والمفردات دفعة واحدة، كالاقتلاع والتهجير والمظلومية والحق والهوية، وصولاً لأدق التعبيرات المرتبطة بالزمكانية<sup>[3]</sup> الفلسطينية المستلبة، التي يمكن تصنيف إحالتها الدلالية ضمن فئتين؛ الأولى تتعلق بالذات، سواء تلك الماضية المنشئة لأثر رجعي للذات وحكايتها، أو الحاضرة والمستقبلية المتعلقة بحدث النكبة وما تلاه، ومآلاتها. أما الثانية، فتتعلق أساساً ببناء الآخر/العدو، تضاداً، وتضميناً، وتماهياً.

وقد جاءت انطلاقة منظمة التحرير وفصائلها المقاومة، لصياغة مشروع تحرري، كمحاولة لأرضنة/إنزال جزء من هذا المخيال إلى الواقع، والذي عبر عنه بوضوح في الميثاق الوطني الفلسطيني العام 1968، والذي نذكر أن بنوده تضمنت التأكيد على وحدة فلسطين وشعبها في الداخل والشتات القسري، وانتمائها أرضاً وشعباً إلى محيطها القومي، وأن حق تقرير المصير هو أساس النضال الفلسطيني التحرري. وأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين (وبعيداً عن نقاش فكرة أن يكون طريقاً وحيداً، أو حقاً أصيلاً، فإن الكفاح

<sup>[3]</sup> في هذا الصدد يجترح عبد الرحيم الشيخ في كتاباته أدوات ومقاربات جديدة، لما يسميه الأنظمة الجيوسياسية الفلسطينية، حيث يتجاوز التاريخ والجغرافيات الوصفية، ليضيفي لها أبعاداً أنطولوجية وإنسانية وحتى فيزيائية، تضع فلسطين الزمان والمكان والإنسان، ضمن إحداثيات جديدة للفهم والممارسة على حد سواء. على سبيل المثال، يمكن الرجوع إلى: عبد الرحيم الشيخ، «الزمن الموقوت: نكبة فلسطين ومسارات التحرير»، مجلة الدراسات الفلسطينية 30، عدد 118 (ربيع 2019): 16-26.

المسلح،<sup>[4]</sup> بلا أدنى شك هو الذي أطلق الأشباح التي خيمت على سكون المغتصب وداعميه).

وهو الميثاق الذي وضع لبنات أولى لتصور فلسطيني، لدولة ديمقراطية علمانية لجميع مواطنيها،<sup>[5]</sup> في إطار محاولة فلسطينية، للإجابة عن مصير اليهود في فلسطين، وإن لم ينبثق عن هذا التصور مشروع ناضج، لكنه بالضرورة لن يتأتى إلى

<sup>[4]</sup> من الواضح أن الكفاح المسلح، بات من أكثر الموضوعات الإشكالية في الكفاح التحرري الفلسطيني، وبخاصة إزاء تصاعد الخطاب الفلسطيني الرسمي للتوصل منه، تحت وطأة الاتفاقيات والتنسيق الأمني من جهة، ونظراً للخوف من وسمه بالإرهاب من جهة أخرى. ناهيك عن نقد هذا الشكل الكفاحي من قبل عدد كبير من الكتاب الفلسطينيين، الذي اتخذ توجهات عدة، بين نقد يقوم على عدم جدواه، أو التمييز بين العنف والقوة، إلى غير ذلك من المقاربات. واحداً من أهم الأعمال التي سبرت الكفاح المسلح، ليس لجهة تقييمه، بل بربطه بمجمل غايات حركة التحرر الفلسطيني، ما قدمه يزيد صايغ، الذي وقف على توظيف الكفاح المسلح منذ بدايته سياسياً، لتحشيد قواعد جماهيرية وراء مشروع الدولة، هنا يمكن الاستنتاج، من خلال ما قدمه صايغ، الإشكالية الأهم، وهي ارتباط الكفاح المسلح، بمشروع الدولة أكثر من مشروع التحرير. انظري: يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993، ترجمة باسم سرحان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002).

<sup>[5]</sup> لا بد من التشديد، هنا، على أن تصور الميثاق الوطني الفلسطيني لدولة ديمقراطية علمانية، يختلف بدرجة أو بأخرى، عن كثير من التصورات المتداولة في العقدين الأخيرين، حول المسمى ذاته، أو الدولة ثنائية القومية. فتلك التي تضمنها الميثاق، تشترط التحرير، وتفكيك مفاصل الكيان الصهيوني الاستعماري. في حين أن معظم ما يجري تداوله، يستبطن صيغاً تسوية ما. لمزيد حول نقد الصياغات الحالية، يمكن الرجوع إلى: عادل سمارة ومسعد عرييد، «نحو حل اشتراكي في فلسطين: مناقشة نقدية في حل الدولة الديمقراطية العلمانية»، نشرة «كنعان» الإلكترونية (17-20 تشرين الأول/أكتوبر 2007)،

بعد اكتمال المهمة التحريرية، التي تتضمن، بالضرورة، تحرير «اليهودي» من صهيونيته، التي تشكل وجوداً نافياً موضوعياً للوجود الفلسطيني.

في الخلاصة، يمكن اعتبار بنود هذا الميثاق، المعبر عن الوجود الفلسطيني، المخيالي في جانب منه، وأدوات نضاله التاريخية، لتحقيق هذا الوجود، والذي فرض عليه -أي الوجود الفلسطيني- أن يكون صراع نفي، للاستعمار الصهيوني لفلسطين، وإن جاز لنا هنا، توظيف معجم الديالكتيك، هو نفي للنفي، ينتهي لوجود فلسطيني متحقق، نافٍ للوجود الصهيوني، ومتضمن لحل للمسألة اليهودية، التي لم تكن مطلقاً مسألة عربية أو فلسطينية، لكنها أزيحت أو صدرت إليه.

قد تبدو القراءة الأنفة للميثاق الوطني الفلسطيني ضرباً من اليوتوبيا،<sup>[6]</sup> أو حتى الفانتازيا السياسية، لكنها ليست، بأي حال من الأحوال، أكثر فانتازية، من وجود صهوني أحال الدين لقومية، والأساطير العنصرية لأيدولوجيا، والغيتوهات الاختيارية والإجبارية لدولة، والهولوكوست لمرآة لتاريخ الذات والآخر، ثم فرضها بالقوة، على الجغرافيا والتاريخ والإنسان العربي الفلسطيني، ضمن ظروف استعمارية-رأسمالية. وهو ما يعني ضرورة أن أي مشروع فلسطيني تحرري، ينبغي أن ينخرط في صيرورة تاريخية، تفرض عليه التموضع ضمن مشروع

<sup>[6]</sup> ليست اليوتوبيا، بأي حال من الأحوال، رديفاً للاستحالة، فهي، في كثير من الحالات، خزان فكري لتجاوز الواقع وتدمير إمكانياته على حد تعبير مانهايم، أو استكشاف للإمكانيات الجانبية للواقع على حد تعبير ريكور. انظر/ي: كارل مانهايم، الأيدولوجيا واليوتوبيا: مقدمة في سوسولوجيا المعرفة، ترجمة محمد رجا الديريني (الكويت: شركة المكتبات الكويتية، 1980)، 129-130؛ بول ريكور، محاضرات في الأيدولوجيا واليوتوبيا، تحرير جورج هـ. تيلور، ترجمة فلاح رحيم (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2002)، 209-410.

أوسع، لضمان تحقيق أهدافه، ضمن حالة صراعية ضد الطبيعة الجوهرية للوجود الصهيوني، بما هو امتداد للاستعمار والرأسمالية.<sup>171</sup>

## ثانياً: فشل التمثيل، ومأزق المشروع الوطني

بعيداً عن الخوض في العوامل المفضية للتراجع التدريجي الذي أبدته المنظمة مبكراً، عن ميثاقها الوطني للعام 1968، والتي يمكن إيجازها في ثلاثة عناوين؛ يتعلق أولها في اختلال أركان المشروع الوطني بنويماً، وبخاصة عدم نضوج نظرية للمقاومة والتحرر، وبالتالي الخلط بين استراتيجيات المشروع ومقاومته بالتكتيكات (التي قدمت لاحقاً باسم الواقعية السياسية)، وثانيها طبيعة القيادة. وثالثها يرتبط بطبيعة النظام الرسمي العربي، ورابعها النطاق الأوسع الدولي (بالمعنى الرسمي، أي الحكومات والمنظمات الدولية) والعالمية (بالمعنى غير الرسمي، الذي لم توله منظمة التحرير وفصائلها الاهتمام اللازم).

ومن هنا، وليس من باب تسويغ التراجع، بل وضعه في سياقاته، جاء البرنامج المرحلي/النقاط العشر، ليحمل في ثناياه القبول الفلسطيني الضمني، بقرارات الأمم المتحدة، والاستعداد لإقامة كيان/سلطة على أي أرض تحرر أو ينسحب منها الإسرائيلي، وهو ما مهّد لاحقاً للقبول بقرار التقسيم 181 (الذي لم يكن في ظرف إصداره، إلا مهلة للصهاينة لاستكمال استعدادهم لاحتلال

<sup>171</sup> للمزيد يمكن الرجوع إلى: إيليا زريق، «الصهيونية وادعاءات التمييز عن الكولونيالية الغربية»، في: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الجزء الثاني: الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني، مجموعة مؤلفين (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 35-100.

كامل الأرض)، وقرار 194 الذي يتضمن حق اللاجئين بالعودة<sup>[8]</sup> إلى أراضيهم، لكن في كيان مغتصب يشرع وجوده في القرار ذاته، ومن ثم قراري 242 و338، وهي القرارات الرئيسية التي تشكل عصب خطاب التسوية الفلسطيني، حتى اللحظة.

وفي خضم هذا الاجتزاء المعلل براغماتياً، للمشروع الوطني التحرري، الذي مهّد للانخراط في التسوية منذ مدريد وصولاً إلى أوسلو، كان الوعي الزائف يتقنع بأهداف وشعارات، انتهت إلى نقض المشروع الوطني جوهرياً، كأعلان الدولة في الجزائر، الذي شكل مصادرة مسبقة لتقرير المصير، وحشره في خانة الدولة على حدود 1967، والقرار الوطني المستقل، الذي لم يكن أكثر من التخلي عن البعد القومي، وللدقة، إبعاد القضية الفلسطينية عن دائرة تدخل عربي رسمي، لتجويرها لدائرة عربية أخرى، ضمن الصراعات العربية-العربية.<sup>[9]</sup>

ضمن هذه الممهدات، جاء اتفاق أوسلو الذي لم يتضمن أية إشارة للحق الفلسطيني بتقرير المصير،<sup>[10]</sup> ولا حتى الدولة المستقلة، مقابل قبول فلسطيني غير مشروط بحق إسرائيل في الوجود، ناهيك عن تأجيل كل القضايا السيادية المرتبطة بحل الدولتين المأمول فلسطينياً، الذي اقتضى من حيث المبدأ إهدار فلسطينية نصف الشعب الفلسطيني (في الـ 48، والشتات). ولاحقاً ما انتهت إليه السلطة الفلسطينية، من ابتلاع منظمة التحرير، وصولاً إلى هندسة السلطة برمتها، لتكون لا

[8] انظر/ي: إيليا زريق، «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة»، مجلة الدراسات الفلسطينية 5، عدد 19 (صيف 1994): 68-81.

[9] بهذا الصدد يمكن الرجوع إلى: محمد سعيد دلبح، ستون عاماً من الخداع: حركة فتح من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية (بيروت: دار الفارابي، 2019).

[10] أسعد غانم، «ما بعد أوسلو: الفلسطينيون وحق تقرير المصير»، شؤون فلسطينية، عدد 270 (شتاء 2017): 41-47.

نواة لبناء دولة في إطار التسوية تلك، بل إلى أدوار وظيفية اقتصادية وأمنية تحت الاحتلال. بمعنى باتت السلطة، وبحكم خياراتها التفاوضية من جهة، وواقعها المحاصر إسرائيلياً ودولياً من جهة أخرى، مجرد متعاقد من الباطن، مع شتى الأطراف الفاعلة في إعادة هندسة فلسطين، كحيز لاستمرار الاستعمار، ومركزاً متقدماً له.

وعليه، فإن مأزق المشروع الوطني الفلسطيني، منبعه الأساس، التخلي عن فكرة التحرير، ووضع كل استراتيجيات وخيارات الفلسطينيين، في خانة حل الدولتين، التي اعتبرت التسوية من منظور فلسطيني، أساس الوصول له، فيما كانت التسوية، وإنشاء السلطة بالنسبة لإسرائيل الفرصة السانحة، لإنهاء أي إمكانيات واقعية لهذه الدولة، عبر الاستيطان والتهويد، وضم القدس، والسيطرة على الموارد، وكأن المرحلة الانتقالية المستمرة بالقوة منذ عقدين من الزمن، كانت فرصة للاحتلال، ليس فقط لتغيير الواقع على الأرض فحسب، بل لتهيئة الظروف الدولي والعربي وحتى الفلسطيني -عبر شرائح سياسية واقتصادية- بقبول هذا الواقع وشرعنته، وتميره كحل سياسي.

### ثالثاً: العودة إلى البدايات

اختصرت منظمة التحرير الفلسطينية، وفق ميثاقها المذكور، برنامجها وأهدافها في ثلاثة تعبيرات مكثفة: الوحدة الوطنية، التعبئة القومية، التحرير. وغني عن القول، إن بنود الميثاق كانت واضحة في تحديد معنى كل من تلك التعبيرات، فالوحدة الوطنية، تعني أساساً وحدة الشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده، فيما تحيلنا التعبئة القومية، إلى العلاقة المتبادلة بين القضية الفلسطينية، والنضال التحرري العربي، ناهيك عن وضع فلسطين ضمن مشروع الوحدة العربية، دون إسقاط البعد

الإنساني للقضية الفلسطينية، الذي تتضمنه المادتان 17 و18، والجزء الأخير من المادة 22. أما التحرير، فينصب أساساً على تحرير الأرض، ضمن رؤية واسعة لمعناه -أي التحرير- الفلسطيني والعربي والإنساني، ضمن تضاد كامل مع طبيعة المشروع الصهيوني.

ومنذ الارتكاسات التي دبت في أوصال منظمة التحرير، نتيجة تحويل المشروع الوطني من تحرري إلى مشروع دولة، باتت الوحدة الوطنية، ليست أكثر من الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، لنتتهي أخيراً لمحاولات إعادة تركيب المحاصصة بين الفصائل، وبخاصة حركتي فتح وحماس. أما التعبئة القومية، فقد فقدت زخمها تبعاً بدءاً من كامب ديفيد المصرية، مروراً بالصراعات العربية-العربية التي تفجرت إلى أقصاها مع دخول العراق إلى الكويت، وصولاً إلى الأوضاع العربية الحالية، التي تحوم رحاها أساساً بين أنظمة استبدادية وقوى دينية، فيما تنحسر القوى الديمقراطية والثورية إلى هوامش الحضور والفعل. أما التحرير، فكان أول ما تم التنازل عنه بصيغة الدولة المستقلة، حتى بات الحديث عنه أو فيه، انسلاخاً عن الواقع بكل مفرداته.

وبعد، فمن الواضح أن أي تشخيص للواقع، سيخلص إلى أكثر من انسداد أفق التسوية السياسية، بل إلى انتفاء أية إمكانية لحل سياسي للصراع، ضمن الطبيعة الاستعمارية للوجود الصهيوني في فلسطين، بمعنى أن إنهاء الصراع -لا حله- يقتضي بالضرورة تفكيك مفاصل هذا الوجود، بنية ووظيفة وغاية؛ أي عسكرياً واقتصادياً واستعماريًا... وهذا ما بات لا يحتاج لكثير من التحليل، ضمن التجربة التي ما زلنا نعيش فصولها.

وعلى ذلك، فإن المشروع الوطني الفلسطيني، الوحيد القابل لأن يكون مشروعاً تاريخياً، تحررياً، لا بالمعنى الوطني فحسب،

بل بالمعنى العربي والإنساني، قد تشكل جنيناً في بواكير النضال التحرري الفلسطيني، قبل إجهاضه بالانحراف عنه، ولذلك فإن أي بديل لا يتضمن الانطلاق من الإقرار بطبيعة الصراع الوجودي ذاك، ليس سوى مراكمة للفشل، أو محاولة لإيجاد موقع جديد تؤمنه علاقات السيطرة القائمة ذاتها.

لكن طبيعة العالم المتغيرة، تفرض على الوعي والواقع الفلسطينيين، مهاماً في غاية التعقيد والحساسية، يمكن تكثيفها مرة أخرى، عبر شعار منظمة التحرير الفلسطينية (وحدة، تعبئة، تحرير)، مع ما يستدعيه ذلك من تفكير وناقش لإعادة وضع الميثاق الوطني الفلسطيني، كأساس انطلاقاً جديدة نحو مشروع تحرري، يأخذ بالضرورة التغيرات الفلسطينية والعربية والدولية بالحسبان.

أولها، أن الوحدة الوطنية، وجدانياً، هي وحدة الشعب الفلسطيني، لكنها واقعيّاً، ينبغي أن تؤسس على قاعدة كتلة تاريخية، وتحمل على عاتقها، المشروع التحرري، بأبعاده المختلفة، بمعنى أن فكرة الكل الفلسطيني (بالمعنى السياسي والمصلي والطبقي)، على محك المراجعة النقدية. بلغة أكثر مباشرة، فإن التشكيلات المصلحية الطبقية والسلطوية والأمنية، التي تبلورت بعد أوصلو، لم تعد قادرة على طرح بدائل واقعية عن راهنية الحالة الفلسطينية من ناحية، ومواجهة تعمق المشروع الاستيطاني الاستعماري من ناحية أخرى، ناهيك عن تحقيق أي نجاحات لمشروعها المتمثل بالدولة المستقلة.

يضاف إلى ذلك كله، نقطتان محورتان، الأولى، الانقسام بين الفصيلين الرئيسيين، وما تبعه من تعميق الفصل الجيو-سياسي بين شطري المحتل العام 1967. الثانية، أن حصر منظمة التحرير في مشروع السلطة، انتهى إلى التعامل الرسمي مع الشتات، بوصفه قضية إنسانية أكثر مما هي وطنية - حقوقية

- سياسية، ولعل دخول تعبير «حل عادل وشامل وفق قرار 194» يحمل في طياته، تراجعاً تدريجياً عن مطلب حق العودة، ليصبح قضية تفاوضية هو الآخر.

وعلى ذلك، فإن إعادة مفهمة الوحدة الوطنية، دون مزيد من تشظية المجتمع والوجود الفلسطيني في الداخل والشتات، تقوم أساساً على إضفاء الطابع الجماهيري على المفهوم، وممارسته، ودفع التشكيلات المذكورة آنفاً إلى أطراف الفعل والتأثير، بما يؤسس لإدوار جديدة، تكتسب شرعيتها وتمثيلها من قدرتها على إحياء المشروع التحرري الفلسطيني، بعيداً عن التسوية المطروحة حالياً.

ثانيها، أن هذه الكتلة مفتوحة عبر مركب التعبئة (القومية، والتضامنية العالمية)، للقوى التحررية العربية والعالمية، وهذا يقتضي، بالضرورة، إنشاء شبكات وعلاقات عابرة للحدود، من جهة، ووضع فلسطين القضية على أجندة الصراع العالمي ضد مراكز الهيمنة والاستغلال.<sup>[11]</sup> بمعنى ما، فإن الوجود الفلسطيني الممكن، بالضرورة هو نقيض الوجود الصهيوني القائم، وتحليل هذا الأخير، بطبيعته الكولونيالية الاستيطانية، والعنصرية، والرأسمالية، تجعل من الطبيعي أن ينتمي النضال الفلسطيني -بمعنى ما- لمجمل النضال العالمي ضد هذه الطبيعة وتظاهراتها المختلفة عالمياً؛ أي مشروع حامل لقيم الانعتاق والمساواة والعدالة والحرية.

ثالثها، أن التحرير هو أساس تجسيد حق تقرير المصير، وبالتالي فإن أية مقاربة لهذا الحق ضمن تسوية لا تضمن إنهاء الشرط الاستعماري، غير ممكنة.

[11] انظر/ي على سبيل المثال: نديم روحانا، «المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني»، مجلة الدراسات الفلسطينية 25، عدد 97 (شتاء 2014): 18-36.

إن مثل هذا المسعى، يقتضي بالضرورة، أيضاً، تنويع الأدوات النضالية، ومواءمتها مع اللحظة التاريخية، لإحداث التراكم والزخم والدعم المطلوب، لاستنزاف الكيان الصهيوني، وتفكيك عوامل وجوده الداخلية، وتحالفاته الدولية. ولذلك اقتضت عديدة، أهمها، أولاً، عدم إهدار الحق بشتى أشكال الكفاح التحرري، بما فيها الكفاح المسلح. وثانياً، وحدة النضال الفلسطيني في المحتل العام 1967، والمحتل العام 1948، والشتات. وثالثاً، تعميق إمكانيات الانعتاق عن الاحتلال عبر تفعيل آليات المقاطعة المحلية والعربية والدولية. ورابعاً، ملاحقة الكيان الصهيوني على جرائمه وانتهاكه للقانون الدولي. وخامساً، تفعيل جميع أشكال المقاومة الشعبية الجماهيرية للاحتلال.

## المراجع

Sa'di, Ahmad H., and Lila Abu-Lughod, eds. 2007. *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. New York: Columbia University Press.

دراج، فيصل. 2010. الهوية، الثقافة، السياسة: قراءة في الحالة الفلسطينية. سلسلة دراسات. عمان: دار أزمنة.

دلبج، محمد سعيد. 2019. ستون عاماً من الخداع: حركة فتح من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية. بيروت: دار الفارابي.

روحانا، نديم. شتاء 2014. «المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني». مجلة الدراسات الفلسطينية 25 (97): 18-36.

ريكور، بول. 2002. محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا. تحرير جورج هـ. تيلور. ترجمة فلاح رحيم. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

زريق، إيليا. 2016. «الصهيونية وأدعاءات التميز عن الكولونيالية الغربية». في: قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الجزء الثاني: الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني، بقلم مجموعة مؤلفين، 35-100. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

— صيف 1994. «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة». مجلة الدراسات الفلسطينية 5 (19): 68-81.

السقا، أباهر. أيار/مايو 2013. «الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة». التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الأول: الفلسطينيون ... الهوية وتمثلاتها، سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني (1)، المنعقد بتاريخ 17-18 كانون الثاني/يناير 2013. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات. 39-63.

سمارة، عادل، ومسعد عرييد. 2007. «نحو حل اشتراكي في فلسطين: مناقشة نقدية في حل 'الدولة الديمقراطية العلمانية'». نشرة «كنعان» الإلكترونية، 17-20 تشرين الأول/أكتوبر.

<https://kanaanonline.org/wp-content/uploads/2009/06/adel-samara-masad-arbid-kol-1307-socialist-solution-in-palestine.pdf>.

الشيخ، عبد الرحيم. أيار/مايو 2013. «الهوية الثقافية الفلسطينية: 'المثال' و'التمثيل' و'التماثل'». التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الأول: الفلسطينيون ... الهوية وتمثلاتها، سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني (1)، المنعقد بتاريخ 17-18 كانون الثاني/يناير 2013. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات. 69-143.

— ربيع 2019. «الزمن الموقوت: نكبة فلسطين ومسارات التحرير». مجلة الدراسات الفلسطينية 30 (118): 16-26.

صايغ، روز ماري. آب 2008. «حكايات النساء عن النكبة بين الوجود والمعرفة». ترجمة مرام عوض الله. رؤى تربوية (27): 26-35.  
[http://qattanfoundation.org/sites/default/files/u2/roaa\\_27\\_2008-08\\_005.pdf](http://qattanfoundation.org/sites/default/files/u2/roaa_27_2008-08_005.pdf).

صايغ، يزيد. 2002. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993. ترجمة باسم سرحان. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

غانم، أسعد. شتاء 2017. «ما بعد أوصلو: الفلسطينيون وحق تقرير المصير». شؤون فلسطينية 270: 41-47.

غراسي، فالتينا. 2018. مدخل إلى علم اجتماع المخيال: نحو فهم الحياة اليومية. ترجمة محمد عبد النور وسعود المولى. سلسلة ترجمان. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مانهايم، كارل. 1980. الأيديولوجيا واليوتوبيا: مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة. ترجمة محمد رجا الديني. الكويت: شركة المكتبات الكويتية.

مجموعة مؤلفين. أيار/مايو 2013. التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية، المحور الأول: الفلسطينيون ... الهوية وتمثلاتها. سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني (1)، المنعقد بتاريخ 17-18 كانون الثاني/يناير 2013. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات.

## هل النخب الفلسطينية جزء من مأزق مشروع التحرير الوطني الفلسطيني؟

باسم الزبيدي

### مقدمة

مداخلة واحدة كهذه التي بين يدي بالتأكيد لن تكون قادرة على الإلمام بكل النقاش والجدل الذي يدور حول مأزق -أو ربما مأزق- المشروع الوطني الفلسطيني. ستركز هذه المداخلة على جزئية محددة يعكسها السؤال التالي: هل النخب الفلسطينية جزء من مأزق مشروع التحرير الوطني الفلسطيني؟ يستبطن هذا السؤال المهم فرضية، هي أن هناك مأزقاً يعيشه المشروع الوطني الفلسطيني، مأزق يحول دون تحقيق الخلاص الوطني في الاستقلال والحرية، وأن هناك أسباباً محددة لهذا المأزق، منها ما له علاقة بالدور السلبي للنخب الفلسطينية، سواء تمثل ذلك بما فعلته تلك النخب أو ما لم تفعله. أسئلة كثيرة تثار هنا، ربما ليس حول ما إذا كان المشروع الوطني في مأزق، فهذا

أمر بيّن ويُشغل بال الكثيرين، وإنما حول جدوى استخدام مقاربة النخب في فهم حالة معقدة كالحالة الفلسطينية.

## منهج تحليل النخبة

يستند تحليل النخبة إلى بديهية مفادها أن في جميع أنظمة الحكم، سواء أكانت ديمقراطية أم سلطوية، نُخباً تحكم، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، وتؤثر على ما يُتخذ من قرارات، وتوظف الموارد المادية والمعنوية لتحقيق مصالحها التي لا تلتقي دوماً مع مصالح عموم الناس. كغيره من مناهج التحليل الأخرى كالديمقراطية والماركسية والقانونية والمؤسسية والتنمية وغيرها، يمكن اعتبار منهج تحليل النخبة أداة مفيدة لفهم المجال السياسي وآليات عمله، وتفسير ما يصدر عنه من أفعال ونتائج.

النخب السياسية هي جماعات تعمل على بلورة صيغ مشتركة لتنسيق الجهود بين فواعل المجتمع المختلفة، ووضع السياسات ومعالجة ما يبرز من تحديات. وكونها تحكّم أو تسعى إلى ذلك، فهي تعمل على تنشيط الحياة السياسية وعلى حفظ التوازن المجتمعي ونشر قيم ومثل مشتركة للجماعة السياسية. وتساهم النخب السياسية، أيضاً، في تأطير المواطنين والنهوض بوعيهم السياسي، ويأخذ بعضها على عاتقها كبح جماح سلطوية النظام وصد فساده واستبداده. لهذه الأسباب، يرى البعض أن النخب السياسية رافعة لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار المجتمعي والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هناك ثلاث زوايا تُرى عبرها النخب: الأولى تنظر إليها كقوة إما حاكمة أو تسعى إلى الحكم، إذ إن المعيار هنا هو السلطة. والثانية تنظر إلى عناصر وقيم معينة تجعل من جماعة معينة نخبة مؤهلة لحكم الآخرين (ويكون المعيار هنا أخلاقياً).

والزاوية الثالثة تنظر إلى النخبة انطلاقاً من وظيفتها في المجتمع (ويكون المعيار وظيفياً).

لغرض هذه المداخلة، لا أعرف النخب السياسية ككتلة من الناس، متسقة وموحدة، أو كفئة يتصف أفرادها بأفضلية قيمية أو أخلاقية أو سياسية، وإنما كجماعات متعددة بتعدد جوانب حياة المجتمع، وتباين الفكر والعقائد السياسية، وأنها ذات قدرات وموارد تمكنها من الحكم أو التأثير به، وتقوم بوظائف ومهام وأدوار سياسية ومجتمعية متنوعة تؤثر على الدولة والمجتمع. وترى، أيضاً، أن النخب تختلف عن بعضها بعضاً من حيث مجالات الاهتمام ومستوى النفوذ والتأثير في عملية اتخاذ القرارات، وفي طرح البدائل في السياسات العامة. هذا هو التعريف الذي تختاره هذه المداخلة لفهم الحالة الفلسطينية، وبالتحديد للإجابة عن سؤال: هل النخب جزء من مأزق المشروع الوطني الفلسطيني؟

## النخب الفلسطينية

تعتبر الحالة الفلسطينية مثلاً جيداً لرصد دور النخب وتحليله، وبخاصة أنها حالة تغيب عنها السيادة الدولية، ويخضع فيها الفضاء السياسي برمته لسيطرة النخب وتأثيرها؛ سواء أكانت هذه النخب سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية. منذ النكبة، لعبت النخب دوراً ملموساً في الفعل الوطني، تمخض عنه في ستينيات القرن الماضي ظهور حركات المقاومة الفلسطينية، التي شكّلت منظمة التحرير فاستنهضت الفلسطينيين، ونقلت قضيتهم إلى الساحة الدولية، فأصبحت قضية سياسية بعد أن كانت مجرد قضية لاجئين مبعثرين خاضعين لوصاية الآخرين.

إن غياب السيادة الدولية قد زاد من أهمية النخب، وجعل منها فاعلاً مهماً في تطير المجال السياسي، فهي من حمل القضية

الوطنية، ومن نطق باسم الفلسطينيين، وهي من امتك الموارد ومن اتخذ القرارات بخصوص المشروع الوطني وتفاصيل حياة الفلسطينيين في مختلف أماكن تجمعهم. طبعاً، لا ينبغي الاعتقاد أن تلك النخب كانت حرة طليقة، فقد خضعت دوماً لقيود ومحددات كثيرة فرضتها سلطات الآخرين المتمثلة بسلطة دولة الاحتلال، وسلطات البلدان العربية، أو السلطتين معاً.

بصرف النظر عن رأينا بتلك النخب وعمّا فعلته أو اتخذته من قرارات، يبقى من المفيد تحليل سيرتها من حيث فكرها وقيمها وميولها وظروف تشكلها ونشاطها، والأدوار التي تقوم بها، وعلاقتها البيئية، وكذلك علاقاتها بالداخل والخارج، وانعكاسات كل ذلك على المشروع الوطني وما يواجهه من مأزق.

استناداً إلى تعريف النخبة الذي أشرت إليه، يمكن القول إن النخبة السياسية في فلسطين اليوم (حسب إبراهيم أبراش) تشمل: الرئيس ورئيس الوزراء، قادة الفصائل والأحزاب وأعضاء هيئاتها القيادية، وزراء حكومة رام الله ومن يسيطرون على قطاع غزة، قادة الأجهزة الأمنية والتشكيلات المسلحة، أعضاء المجلسين الوطني والتشريعي، مستشارو الرئيس، بعض المثقفين وقادة الرأي العام، رجال المال والأعمال بمن فيهم من يتعاملون اقتصادياً مع إسرائيل.

يتضح أن هذه النخبة غير متجانسة أيديولوجياً وسياسياً ومؤسسياً، فنجد فيها الديني والعلماني والمستقل والحزبي وغير الحزبي، كما يلاحظ عدم اعتمادها أسساً اجتماعية محددة؛ وذلك لضعف الفرز الطبقي في المجتمع الفلسطيني، ولخلوه من الطائفية والإثنية. وتميل هذه النخبة إلى استخدام القوة بدلاً من الحوار والمساومة والشراكة، ويعود ذلك إلى غياب ثقافة الديمقراطية وهيبة القانون في المجتمع الفلسطيني عموماً. كما أن غياب المرجعيات الوطنية الضابطة لعملها، يجعل

الصراع فيما بينها أكثر حدة وتأثيراً على المجتمع الفلسطيني، مثلما هو الحال في ظل الانقسام الراهن.

وما يزيد من حدة الصراع فيما بين النخب، ولعها بالسلطة وما تتيحه من امتيازات، على الرغم من انتهاء آجال المؤسسات المنتخبة، ما يضع شرعيتها محط شك كبير، بعد أن أضحت نخب أمر واقع. كما تخضع هذه النخب لمؤثرات أيديولوجية وسياسية ومالية خارجية كثيرة، ما يجعلها طفيلية إلى حد كبير؛ إذ تعتاش على الدعم الخارجي أو على مصادر دعم داخلية غير شرعية، ما يفتح الباب واسعاً للفساد، لا سيما في ظل غياب الشفافية والمساءلة وعدم الوضوح. باختصار، النخبة السياسية اليوم هي نخبة انفصمت عن ذاتها، وانسلخت عن أصلها التحرري، وانغمست في تفاصيل إدارة سلطة لا تمتلك مقومات البقاء، وليست قادرة على تلبية الشروط الدنيا من متطلبات السيادة والاستقلال.

بصرف النظر عن أيديولوجيتها وطبيعة تكوينها ومدى شرعيتها، تسببت هذه النخب، بوعي أو دون وعي، عبر ما فعلته أو لم تفعله، بفشل المشروع الوطني بعد عقود من الكفاح والتضحية. ويتضح ذلك الفشل عبر حالة الانكسار الشاملة التي تعيشها فلسطين اليوم أرضاً وشعباً، مقابل النجاحات الكثيرة التي يحققها المشروع الصهيوني، وكذلك عبر التغييرات الإقليمية والدولية التي تتزايد انعكاساتها السلبية على الفلسطينيين.

الآن، هل النخب الفلسطينية جزء من مأزق المشروع الوطني الفلسطيني؟ الإجابة، نعم. ومسوغات ذلك، هي التالية:

### عدم ثبات الهدف/الأهداف

إن فشل المشروع الوطني برمته تختصره قصة الدولة الفلسطينية، ويتضح ذلك عبر تنازل النخبة السياسية عن الدولة

الديمقراطية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني لصالح دولة أضيق في حدود 67، والتي تم التنازل عنها (عملياً) لصالح دولة غير مسلحة لا تسيطر على الكتل الاستيطانية الكبيرة والقدس، وتكون تحت رقابة حلف الناتو. وتم تبرير ذلك، تارة باسم الواقعية السياسية، وأخرى باسم ما توجي به بصيرة وعبقريّة القيادة السياسية التي تعتقد أنها ترى ما لا يراه الآخرون! أما اليوم، فلم يعد هناك وضوح لما هو مقصود بأهداف المشروع الوطني، وإن كانت دولة أم حقوق، وكذلك في كيفية الوصول إليها. إن الفشل في تحديد هذه المسائل تتقاسمه جميع النخب المسيطرة والمعارضة على حد سواء.

### عدم الربط بين الأهداف والأدوات

لقد سيطر على النخبة السياسية، لفترة طويلة، أحادية ملفتة فيما يتعلق بالطريق الأمثل لانتزاع الحقوق الوطنية. فكان بدايةً الكفاح المسلح الذي لم يعمر طويلاً، واستُبدل بخيار المفاوضات دون أن تتحقق نتائج ملموسة في الحالتين. اليوم، جزء مهم من الصراع بين حركتي فتح وحماس هو حول تبني الفريق الأول طريق المفاوضات دون مقاومة، وتبني الفريق الآخر طريق المقاومة دون مفاوضات. إن ضبايية الهدف، التي أشرنا إليها أعلاه، تعني بالضرورة توظيف فوضوي للأدوات، كما أن رفع الأداة إلى مرتبة المقدس (المفاوضات في حالة فتح، والمقاومة المسلحة في حالة حماس)، هو مؤشر مريع على فقدان البصيرة السياسية. فالأدوات لا قيمة لها إلا بقدر خدمتها للغاية، فهي ليست ذات قداسة؛ كونها تخدم غرضاً هنا ولا تخدم غرضاً هناك، ما يعني أن لا قيمة أزلية لا في أداة المقاومة المسلحة ولا أداة المفاوضات، وأن جدوى أي وسيلة يحددها من وكيف ولماذا ومتى تستخدم تلك الأداة، وليس أي شيء آخر.

## طغيان الخاص على العام

عملت النخبة تاريخياً على تقديم الرؤية الفصائلية على الرؤية الوطنية الأعم، وأفضى ذلك إلى صراعات تحولت أحياناً إلى مسلحة كما حصل في الأردن ولبنان وغزة. وقد أدى ذلك إلى تعميق التباين السياسي والأيدولوجي والشخصي بين الفصائل الفلسطينية، وإلى الإقصاء بدلاً من الشراكة والتضمين. كما أضعفت الفصائلية الحالة السياسية الفلسطينية برمتها، في المنظمة والسلطة والمجتمع، فغابت عنها الديمقراطية والتجديد القيادي، وطغت عليها المحاصصة ونظام الكوتا والزبائنية والفساد. إن جزءاً كبيراً من ضعف السلطة وهشاشتها يعود إلى ما بلغته هذه السلطة من إنهاك بعد أن سيطر عليها فصيل واحد: فتح في الضفة، وحماس في غزة، وبعد أن أدار الطرفان ظهريهما لما هو وطني عام.

## تغليب الشخصية على المؤسساتية

لسنوات طويلة، أدارت النخبة السياسية الشأن الوطني بشخصانية ملفتة، وبدا ذلك جلياً في كيفية اتخاذ القرارات في المنظمة والسلطة ومؤسساتهما. وقد تشبثت القيادات بمواقعها، فظهر طغيان الشخصية على حساب المؤسسة، وصارت مسميات مثل الختيار، الحكيم، الأب الروحي، قائد بحجم الوطن ... إلخ، مسميات وألقاباً ذات إحياءات تقترب من القداسة، ما يجعل أصحابها وأتباعهم فوق أية مساءلة أو محاسبة.

## اضمحلال الانتماء الحزبي

الانتماء الحزبي اليوم بمجمله لا يتم من باب المصلحة الوطنية كما كان في الماضي، وإنما لغرض الكسب الخاص. ومما يغذي ذلك وجود تراتبية جامدة داخل الحركات والأحزاب تُميّز بين عليّة القوم أو الأرسقراطية في الهيئات القيادية للحركات والأحزاب (مركزية

فتح، والمكاتب السياسية للحركات الأخرى) وعامة الأعضاء العاديين. ومع أن الحركات والأحزاب تتخذ من عوام أعضائها قاعدة جماهيرية للحشد والتأييد والمبايعة في وجه الأحزاب الأخرى، أو المحتل أحياناً، فإنها لا تمنح هؤلاء الأعضاء أهمية حقيقية في القيادة وفي مستويات اتخاذ القرار، فلا يتبوؤون مواقع جديّة في أحزابهم، وتبقى تلك المواقع حكراً على أشخاص محددين، فينشأ الجمود وتزداد الهياكل تكسفاً، ويتسرب إليها الفساد، وتخرها الزبائنية والمحسوبية، وبالتالي تغيب عنها المساءلة والمراجعة. كما يلاحظ قصور الأحزاب والحركات السياسية في موضوع الاهتمام بالثقافة والهوية الوطنية، وتعزيزها عبر التنشئة السياسية الهادفة، فالأحزاب والحركات لا تشحن عناصرها بمعتقدات ومفاهيم داعمة للهوية الوطنية، بقدر ما تغرس التعصب وتغليب ما هو حزبي على ما هو وطني، وما هو مؤقت على ما هو دائم.

### غياب الديمقراطية

الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، فهي أعمق من ذلك بكثير. لكن، حتى لو سلمنا أنها كذلك، فإننا نلاحظ غيابها شبه الكامل عن حياة الفلسطينيين. فانتخابات 1996 لم تأت لتعكس إرادة الفلسطينيين، وإنما جاءت كصيغة تسويق وتسويغ وشرعنة لاتفاق أوسلو، ولصناعة «شريك» فلسطيني في «عملية السلام»؛ شريك يكون قادراً على تنفيذ ذلك الاتفاق، وعلى أن لا يفعل ما لا يريده مصمموه الذين سعوا إلى أن يكون صيغة ترويض للفلسطينيين! الأمر ذاته تكرر في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العامَيْن 2005 و2006، اللتين جاءتا لإنهاء حقبة الراحل عرفات، ولبدء حقبة أخرى أكثر تهافتاً وأقل جنوحاً نحو العنف، وأكثر انفتاحاً على إسرائيل والغرب، وهي مرحلة رئيس السلطة الفلسطينية الحالي. وقد أسست الانتخابات الرئاسية لسلطة شبه مطلقة، استحوذت على موارد مادية ورمزية وفيرة، ما زالت تتجاوز قوة جميع

المؤسسات الأخرى على الرغم من انقضاء شرعية الرئيس منذ سنوات. أما الانتخابات التشريعية، فقد جاءت لتكشف هشاشة ما يسمى بالديمقراطية الفلسطينية، حين تم التنكر لنتائجها داخلياً وإقليمياً ودولياً، الأمر الذي قاد إلى الانقسام. بالمجمل، إن وجود واستمرارية حكم أو سيطرة طرف ما، لا تحدده الشرعية الحقيقية أو ما يتحقق من إنجازات، وإنما عدم معارضة إسرائيل وأطراف إقليمية ودولية، ودرجة رضاها عما يقوم به من وظائف ومهام.

### انقسام النخب

هناك مستويان من الانقسام بين النخب والناس، وبين النخب المتصارعة على السلطة من جهة، والواقع وما يتطلبه من برامج ومبادرات نضالية من جهة أخرى. في ظل هذا الانقسام، فشلت الجهود السياسية والتنموية الداخلية، وتعمق الانقسام وزادت حالة الانكفاء والتهيه التي تعيشها الأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، تلك الحالة التي تنعكس سلباً على إدارة الصراع مع إسرائيل، وعلى إدارة الشأن الفلسطيني الداخلي. من المُلفت، هنا، أن حالة الانقسام التي أشرنا إليها وما يرافقها من حصار وبطالة وفقر وتشردم الفلسطينيين، لا تنعكس على واقع النخب وأحزابها وفصائلها ومؤسسات المجتمع المدني، فهي ما زالت تدعي مشروعية ما تفعل، وهي ماضية في ترويج ما تتخيله من انتصارات، وذلك لتبرير وجودها واستمرار سيطرتها دون أن تجري مراجعات نقدية جادة.

### هامشية المجتمع المدني

إن أحوال مؤسسات المجتمع المدني لا تختلف كثيراً عن أحوال المنظمة والسلطة والأحزاب، فهي أيضاً استدخلت الكثير من القيم السلطوية والمحسوبة وعدم الشفافية والفساد فيما يرتبط بآليات عملها وأوضاعها المالية. لقد أصبحت هذه المؤسسات

فضاءً للزبائنية والفساد بشكل لا يختلف ولا يقل خطورة عن زبائنية النخبة السياسية وفسادها، فكلتاها خارج نطاق رقابة ومحاسبة المجتمع أو/والحكومة والجهات المانحة. كما بقيت هذه المؤسسات أكثر إخلاصاً لما يريده الممول وما يروق له من توجهات، من إخلاصها لخدمة الأهداف المعلنة في أجندتها.

## خاتمة

ربما من المفيد التذكير أن أحد أهم مبررات نشوء منظمة التحرير الفلسطينية العام 1964 هو جمع شمل الفلسطينيين، الأمر الذي تحقق بعد أن تمكنت المنظمة من الحضور في وجدان وبيت كل فلسطيني، وبعد انتزاع حق تمثيل أنفسهم. بالمقابل، الوضع الفلسطيني الراهن يشبه حالة الضعف والضياع التي سادت مطلع الستينيات، فهم اليوم مُبعثرون، مُتخاصمون، ويخوضون اقتتالاً ضروساً فيما بينهم، إذ لم يعد هناك من بعض صمغ يجمعهم كما في الماضي!! السؤال اليوم هو: هل الفلسطينيون بحاجة إلى بعث جديد كما كانوا قبل ستة عقود؟ هل يُمكن أن يتحقق ذلك عبر منظمة تحولت إلى هيكل بلا روح ورغم ذلك تكابر؟ ألم يحن الوقت للاعتراف بفشلها الذريع وبضرورة إحالتها إلى التقاعد؟ سؤال يرسم الإجابة عليه من جموع الفلسطينيين!

## تراجع العمل النقابي في فلسطين: أسبابه وآفاق تعزيز دوره في إنجاز المشروع الوطني

علي مهنا

ما زلنا نذكر باحترام، الدور الريادي والطلايعي الذي لعبته النقابات المهنية والاتحادات الشعبية في مواجهة الاحتلال، وسياساته القمعية ... فقد تحوّل مجمع النقابات المهنية في بيت حنينا في سبعينيات وثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي إلى قيادة أركان حقيقية لمقاومة الاحتلال، وتصدر النقباء وقيادات وكوادر العمل النقابي والشعبي المشهد الفلسطيني المقاوم، ونتيجة لذلك، فقد اعتقل الكثيرون منهم، ووضع العديدون تحت الإقامة الجبرية، وكان من بينهم النقباء السابقون جميل ناصر عثمان وإبراهيم الدقاق ... وغيرهم.

وقد استمر ذلك الدور البارز للحركة النقابية الفلسطينية ما بين مد وجزر إلى بدايات قيام السلطة الوطنية ما بعد أوسلو، حيث أخذ دورها بالتراجع والانحسار إلى مهام نمطية وتقليدية؛ سواء أكان ذلك على المستوى المطلبي أم الوطني ... ومع تطور السلطة الوطنية وتعزز دورها، كان ألق الحركة النقابية يخبو شيئاً فشيئاً، وينزاح إلى هوامش الحدث بدلاً من الصدارة ...

## أسباب تراجع العمل النقابي:

1. تتداخل المرحلة التاريخية من عمر القضية الوطنية التي تمثلت بالمباشرة في معركة البناء قبل استكمال مرحلة التحرير، وقد تجلّى ذلك في نشأة السلطة الفلسطينية قبل تحرير التراب الوطني الفلسطيني من الاحتلال. وقد ساهم ذلك في إرباك العمل النقابي، وظهور احتياج حقيقي لإعادة ترتيب أولوياته بما يتناسب مع طبيعة المرحلة، وتحديد مهامه على الصعيدين المطلبي والوطني.
2. عودة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ومكونات الحالة الفلسطينية السياسية إلى أرض الوطن. فقد كان الدور البارز الذي لعبته الحركة النقابية على الصعيد الوطني في مواجهة الاحتلال، كونها واجهة العمل الوطني للفصائل الفلسطينية، باعتبارها أطراً لها شرعية الحضور والتشكيل، في ظل الملاحقة والمطاردة التي كانت تلقاها تلك الفصائل، وبالتالي فمن الطبيعي أن يتراجع دورها السياسي في معركة التحرير بعد عودة تلك الفصائل إلى أرض الوطن، وتحملها عبء المعركة السياسية مباشرةً دونما أية أطر وسيطة في المواجهة.

3. قدم المرجعيات القانونية المنظمة للحركة النقابية الفلسطينية وتعددتها، فكما هو معلوم، فقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية منظومات قانونية متعددة وأطراً نقابية متوازية تبعاً لذلك. فكانت هنالك نقابات في المحافظات الجنوبية وأخرى في المحافظات الشمالية واتحادات ثالثة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومؤدى ذلك تباين القواعد القانونية لكل مجموعة من تلك المجموعات تبعاً للمدارس القانونية التي تعود إليها تلك المرجعيات. فبقيت حتى اليوم الكثير من النقابات والاتحادات الشعبية غير موحدة، وتعاني من التعددية والتوازي في الإطار المهني الواحد، ما ساهم في خفض قدراتها التأثيرية في المجالين المطلي والعام.

4. عدم فلسطنة ملف النقابات، فعلى عكس المنظمات الشعبية التي تعتبر من أطر منظمة التحرير، فإن غالبية النقابات المهنية الرئيسية المنظمة بقانون باستثناء نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين، ما زالت محكومة بقوانين أردنية تعود إلى ما قبل العام 1967. وبالتالي، فإن تلك النقابات لا تستفيد من التعديلات القانونية التي تمت على قوانينها القديمة في الأردن من جانب، ومن جانب آخر لم يتم تحديث قوانينها من خلال وضع قوانين فلسطينية خاصة بها تأخذ بالاعتبار متطلبات الخصوصية الفلسطينية من جهة، واستحقاقات الحداثة والتطور من جهة أخرى.

5. دخول القوى السياسية إلى ساحة التنافس النقابي، باعتبار ذلك أحد معايير الحضور السياسي لها، ما قاد إلى وجود تشكيلات نقابية خاصة بكل فصيل في كل نقابة، الأمر الذي ساهم في تفتيت الإمكانيات

النقابية، وتقديم المصلحة الحزبية التنافسية داخل الإطار النقابي على المهام الوطنية العامة والمطلبية المرتبطة بالقطاع المهني المعني أحياناً.

كل ذلك مجتمعاً، وكثير من الأسباب الثانوية، أدت بالنتيجة إلى انكفاء الدور النقابي والحركة النقابية إلى الصفوف الخلفية في معركتي التحرير والبناء معاً، مع تباين ملحوظ في دور بعض النقابات عن سواها. وقد يكون -والحالة هذه- مفيداً العمل على إعادة ضبط الإيقاع النقابي والشعبي الفلسطيني، من خلال رؤيا فلسطينية جديدة قادرة على النهوض بالدور النقابي في معركتي التحرير والبناء، وإعادته إلى مكانته الطبيعية في الصفوف الأمامية لأدوات التأثير الإيجابي، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1. لا شك بأن توحيد الأطر النقابية والشعبية في القطاع الواحد قد أصبح مهمة ملحة، بحيث لا يجوز أن يستمر أكثر من اتحاد أو أكثر من نقابة لقطاع مهني واحد تحت أية ذريعة أو سبب، ما يستوجب اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد؛ سواء أكانت خلفية التعددية شخصية أم حزبية.

2. لقد بات من الضروري وضع ملف فلسطينة النقابات المهنية على سلم أولوياتنا الفلسطينية، لتعزيز الهوية القانونية الفلسطينية لتلك النقابات، ومعالجة ما تعانيه قوانينها السابقة من قصور وعدم استجابة لاحتياجات اللحظة التاريخية والمهنية.

3. لا بد للنقابات الفلسطينية من إعادة ترتيب أولوياتها، أخذةً في الاعتبار بأن مرحلة التحرير لم تنجز بعد، وبأن إنجازها ما زال بحاجة ماسة لطاقة النقابات والاتحادات الشعبية، وما تمثله من أطر منظمة ذات

قاعدة عريضة قد تفوق كمّاً ونوعاً إمكانات العديد من القوى السياسية في الساحة.

4. لا بد من إعادة النهوض بثقافة العمل الجبهوي في النقابات، القائم على القوائم متعددة اللون، لما لذلك من أثر بالغ في تعزيز الدور الوطني العام للنقابات والاتحادات بعيداً عن المفاهيم الحزبية الضيقة، وحسابات الصوت الانتخابي المجردة.

5. إن تعزيز الدور العام للنقابات والمنظمات الشعبية لا يعني، بأي حال من الأحوال، إسقاط أو إهمال الدور المطبقي لها، الذي لا ينحصر في تحسين بيئة العمل والظروف المعيشية لأعضاء النقابة، بقدر ما يعني ذلك المساهمة الواعية في بناء مؤسسات الوطن ذات العلاقة بكل نقابة على نحو يقود بالنتيجة إلى بناء دولة القانون والمؤسسات التي تكفل حقوق فئات الشعب كافة دونما استثناء.

نحن ندرك أن الخصوصية الفلسطينية قد أُلقت بظلالها على مناحي الحياة الفلسطينية كافة، وندرك، أيضاً، أن التجربة النقابية الفلسطينية قد جاءت من رحم تلك الخصوصية، ما لا يسمح بسحب النماذج الجاهزة للتجارب الأخرى على تجربتنا في العمل النقابي، إلا أن ذلك لا يعني عدم دراسة تجارب الآخرين والاستفادة منها في حدود ما تسمح به تلك الخصوصية، وليس بعيداً عن ذلك، فإن مؤسسات الدولة تتحمل جزءاً مهماً من مسؤولية تقديم العون المعنوي والمادي للقطاع النقابي والشعبي، للخروج من أزمته لجهة تمكينه من القيام بدوره الوطني الفاعل، وبخاصة في ظل التحديات العظيمة التي ما زالت تلقي بقفازها بصلف بوجه الكل الفلسطيني دونما استثناء.



## التحديات التي تواجه حركة عمال جنوب أفريقيا

أشرف سليمان

قبل أن أدخل في موضوعي، اسمحوا لي أن أطلعكم على مبادرة أطلقناها في جنوب أفريقيا في العام 2016، لها علاقة بموضوع هذا المؤتمر، «إضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة الفلسطينية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني».

لقد قمنا بدعوة القيادة الفلسطينية جميعها، التي ضمت جميع الفصائل السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق الـ 48 والأردن ولبنان وسوريا. وكان الهدف من المشاركة التي امتدت طوال أسبوع، هو معالجة القضايا التالية:

- التعبئة الجماهيرية كوسيلة لإنهاء الاحتلال.
- التركيز على إنهاء النشاط الاستيطاني وتسليط الضوء على قضية القدس.

- وضع رؤية جديدة وخطاب فاعل حول فلسطين، يتسمان بالشمول.
- ضمان أن تكون المرأة والشباب جزءاً لا يتجزأ من الكل الفلسطيني.

لقد كان من المثير للاهتمام ملاحظة أن المشاركين اجتمعوا هناك، على مدى خمسة أيام، لمناقشة رؤية سياسية جديدة تهدف إلى الوحدة الوطنية، هذا هو النظام الذي يسمح باختلاف الآراء. وقد اتفق المشاركون، مسترشدين بتجربة جنوب أفريقيا، على أن تكون هناك «جبهة وطنية». غير أن التحدي يكمن هنا فيما إذا كانت لدى فتح وحماس الإرادة لتتحية خلافتهما جانباً، هل هما على استعداد لتقاسم حيزهما السياسي؟

كما أن العجز عن إنهاء الانقسام لا يزال هو العقبة الرئيسة، إذ يجب أن تكون للمصالحة والوحدة الوطنية الأسبقية على جميع الاعتبارات الأخرى. ويجب على القيادة الجماعية للفلسطينيين، عند حضور المؤتمرات الدولية، أن تتكلم بصوت واحد، لا سيما في المواقف المتفق عليها، وأن تتجنب نقاط الانقسام. وأي مؤتمر يتحدث عن غالبية الشعب، يجب أن يشمل العمل، إذ يشكل العاملون بالأساس الأغلبية في أي مجتمع كان.

هناك مجموعة متزايدة من الأدبيات عن دور النقابات وتأثيرها في العالم النامي، وقدرتها على تعبئة أعضائها في ظل الإصلاحات الليبرالية الجديدة.

تمثل الحركة النقابية في جنوب أفريقيا مصدر إلهام للعمالة المنظمة في جميع أنحاء العالم، لكنها واجهت تحديات كثيرة على مر السنين. لقد كانت النقابات العمالية دوماً قوة بالغة التأثير في السياسة والمجتمع في جنوب أفريقيا.

ويمكن القول إن الحركة النقابية في جنوب أفريقيا هي الأقوى في القارة الأفريقية، نظراً لدورها في إنهاء الفصل العنصري، واستمرار نموها في ظل الظروف المعاكسة. وقد أُنشئت النقابات الأولى من قبل عمال حرفيين مهاجرين فاوضوا على أساس المهارة، ثم ناضلوا ضد الفصل العنصري.

منذ الأيام الأولى للفصل العنصري، شكّلت العديد من هذه النقابات تحالفاً مع حركات التحرر والمنظمات المجتمعية لمعالجة القضايا التي تؤثر على أعضائها خارج أماكن العمل. ولعبت سبع نقابات، تُعرف مجتمعة باسم «السبعة الرائعين»، دوراً أساسياً في تأسيس الجبهة الديمقراطية المتحدة في العام 1983، التي احتجت على الفصل العنصري عن طريق مقاطعة الإيجارات، وتنظيم الاحتجاجات الجماهيرية وطرق البقاء في المدارس والعمل، مع وضوح كون العدو هو دولة الفصل العنصري، وتحديد تكتيكات الحركات من خلال استراتيجية عدم الخضوع.

تعود العلاقة بين نقابات العمال والأحزاب السياسية، في جنوب أفريقيا، إلى الأيام الأولى لاتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا الذي أنشئ في العام 1955، وشكل تحالفاً مع المؤتمر الوطني الأفريقي. ويمكن الإشارة اليوم إلى التحالف القائم بين اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا (COSATU)، والمؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا.

ومن بين القرارات التأسيسية التي اتخذها اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا (COSATU)، هنالك أهداف سياسية كبرى، مثل الدعوة إلى رفع حالة الطوارئ، وسحب القوات من البلدات، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، ومواصلة الدعوة إلى الضغط الدولي على جنوب أفريقيا، بما في ذلك سحب الاستثمار.

لقد لعبت نقابات العمال في جنوب أفريقيا دوراً بالغ الأهمية في تفكيك الفصل العنصري. ومن الصعب التقليل من شأن أثر النقابات في تحرير جنوب أفريقيا، ومساهمتها في إنشاء الحكومة الديمقراطية الجديدة لجنوب أفريقيا في العام 1994. وعندما حان الوقت للتفاوض على دستور جديد للبلاد، لم يتم تجاهل النقابات. وتمنح شرعة الحقوق الحق للعمال في تكوين نقابة والانضمام إليها، والحق في الإضراب، والحق في التفاوض الجماعي، وينبغي الاعتراف بهذه الحقوق في التشريعات الوطنية.

وللنقابات تمثيل في المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل، إذ أنشئ ذلك المجلس في العام 1995 كهيئة قانونية تجمع بين الحكومة، ونقابات الأعمال، والنقابات العمالية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسات والتشريعات الاقتصادية والعمالية والإنمائية.

حتى يومنا هذا، توجه النقابات الملايين من أعضائها للتصويت كتكتلة، ما يعطيهم دوراً قيادياً في السياسة في البلاد. ومن الواضح أنها ساعدت على تحرير جنوب أفريقيا، غير أنه منذ العام 1994، هنالك مجموعة من الأسئلة التي تتصل بدورها في جنوب أفريقيا الديمقراطية، ظلت دون إجابة.

في حين أن نهاية الفصل العنصري جلبت معها إمكانيات ووعود «بحياة أفضل للجميع» من أجل مجتمع مدني موحد وقوي معبأً ضد دولة الفصل العنصري، فإن واقع الانتقال في جنوب أفريقيا كان نيوليبرالياً يطرح مخاطر عدة على مواطنيها. وكانت أكبر هذه المخاطر هي الهجوم (السيطرة) على تلك الموارد والمنتجات التي أصبحت تعتبر مشتركة بين جميع سكان جنوب أفريقيا (مثل المياه)، إذ إن كل ما هو مشترك أصبح سلعة معبأة وتباع لمن يدفع أعلى سعر.

إن التوسع السريع الذي حققه مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا في القطاع الخاص في الثمانينيات، وتوسعه السريع بالقدر نفسه في القطاع العام في التسعينيات، ودوره في تدمير الفصل العنصري، كل ذلك يمثل قصص نجاح رئيسية.

وبالنسبة للمنتقدين، يمكن لذلك أن يحجب التحديات والتسويات الحقيقية التي تهدد الحركة العمالية. وكان لفتح الأسواق العالمية بعد انتهاء الفصل العنصري، وتخفيض التعريفات الحمائية، آثار مفيدة وسلبية على السواء. فمن ناحية، وضعت جنوب أفريقيا نفسها في وضع اقتصادي يعتمد على التصدير، وهي قادرة على المنافسة عالمياً في مجالات مثل صناعة المركبات ومكوناتها، والصلب، والأغذية المصنعة، والمنسوجات المتخصصة. ومن ناحية أخرى، تم تحقيق هذه القدرة التنافسية من خلال التحول إلى التصنيع الأصغر حجماً، وتخفيف العمل بالجملة. وقد أصبحت القدرة على الحفاظ على معدلات العضوية مهددة أكثر، بسبب العجز الواضح عن تنظيم العمال غير الرسميين، وهو ما أصبح الآن في كثير من البلدان النامية أسلوب حياة للكثيرين.

وفي القطاع الرسمي، يمكن أن تُخفي مستويات التضامن الاجتماعي المرتفعة، على ما يبدو، الانقسامات الداخلية، وأوجه عدم المساواة في السلطة، مع وجود أدلة على اتساع الفجوة بين القادة والأعضاء العاديين، والانتقال إلى وظائف مربحة في الحكومة أو القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن ثقافة الأغلبية، التي تصبح بموجبها القرارات ملزمة للجميع بعد مناقشة نشطة، مع القليل من التسامح والمزيد من المعارضة، قد تكون مفيدة عندما تواجه قمع الدولة، ولكنها قد تثبت، على المدى الطويل، أنها منهكة تنظيمياً.

مع إلغاء حظر الأحزاب السياسية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، بمن فيهم نيلسون مانديلا، وعودة القيادة المنفية من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ودخوله في مفاوضات مع حكومة الفصل العنصري (في سياق دولي ضمن الليبرالية الجديدة لإعادة الهيكلة)، وضعت تحديات هائلة على «أجهزة سلطة الشعب»، لتحويل تركيزها من التنافس على سلطة الدولة إلى التحرك نحو بناء دولة ديمقراطية. بالنسبة للنشطاء الذين تمت مقابلتهم، تجلى ذلك في «تحولات» مختلفة يمكن التعرف عليها في حركة التحرير منذ التسعينيات.

ولذلك، تم إدماج جميع الهياكل النابضة بالحياة التي تم بناؤها في الثمانينيات (النساء والشباب وهياكل الجبهة الديمقراطية المتحدة الأخرى) تحت عنوان المؤتمر الوطني الأفريقي بالمنفى. وقد بدأت عملية التسريح هذه في أوائل التسعينيات كاستراتيجية سياسية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي؛ من أجل نزع أي إمكانية لأي حركة مستقلة للطبقة العاملة خارج إطاره الخاص، وذلك للسيطرة السياسية على الجميع، ووضعهم تحت مظلة الخاصة. إضافة إلى ذلك، أُسندت إلى العديد من قادة الحركات مناصب في الحكومة. وبحلول موعد انتخابات العام 1994، كان المشهد قد تم إعداده لإضفاء الطابع المؤسسي على السلطة البيروقراطية، لا سيما هياكل المؤتمر الوطني الأفريقي في المنفى، وتسريح القاعدة الشعبية التي أوصلت حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى هذا الموقع.

ومع زوال الفصل العنصري، وجدت النقابات نفسها في مواجهة أنواع جديدة من القضايا والتحديات. وكان الكفاح في الماضي، هو مكافحة القمع في مكان العمل وفي المجتمع. ومع ذلك، تعمل النقابات العمالية منذ العام 1994 في نظام ديمقراطي، كما أن المنظمات النقابية مثل اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا تتحالف مع الحزب الحاكم.

وقد وُقِر التحالف لاتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا منبراً للتأثير على السياسات الرئيسية للحكومة الجديدة بعد العام 1994. وفي هذا الصدد، انضم العديد من أعضاء اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا وأعضاء من الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا إلى الحكومة كأعضاء في البرلمان، بينما انضم آخرون إلى الحكومة بوصفهم مسؤولين كباراً في الحكومة. وقد أتاح ذلك لهذه المنظمات تمثيلاً في الحكومة الجديدة. حتى اليوم، لنقابات العمال تأثير قوي على السياسات ومشاريع القوانين من خلال مشاركتها في المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمل.

منذ زوال الفصل العنصري، ركزت منظمات، مثل اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا، طاقاتها على التحول في مجتمع جنوب أفريقيا ومؤسساته. ولا يزال مجتمع جنوب أفريقيا يتسم بأوجه عدم المساواة التي تتجلى في أشكال مختلفة، ويشمل ذلك التفاوت في الدخل، وعدم تكافؤ القوة الاقتصادية، وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والمياه، والتعليم، ... وما إلى ذلك. وباختصار، فإن النضال الجديد للنقابات، هو التغلب على تركة الفصل العنصري. وعلى أساس هذا التحدي، اضطرت النقابات إلى وضع استراتيجيات وسياسات جديدة.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه النقابات اتخذت موقفاً متشديداً ضد دولة الفصل العنصري وأرباب العمل خلال فترة الفصل العنصري، ورفضوا المشاركة في أية هيئات أو مخططات قانونية بدأتها الدولة وأرباب العمل. وكان الخوف من المشاركة، لأنها قد تؤدي إلى أن ينتهي الأمر بالنقابات إلى الاندماج في هياكل الرأسمالية والفصل العنصري.

بدأ تغيير يحدث في موقف الحركة النقابية في فترة التسعينيات،

عندما بدأت في إشراك دولة الفصل العنصري والأعمال التجارية على المستوى الكلي في منتديات مثل اللجنة الوطنية للقوى العاملة والمنتدى الاقتصادي الوطني. كما حدثت أشكال أخرى من المشاركة، في ذلك الوقت، في قطاعات صناعية معينة، ويشمل ذلك مؤتمر قمة صناعة التعدين ومجموعة عمل المنسوجات والملابس. وتخشى النقابات من أنها إذا لم تشارك، فإنها لن تتمكن من التأثير على الطريقة التي يجري بها تنفيذ التغيير في مختلف قطاعات الاقتصاد.

وقد قدمت تفسيرات مختلفة لوصف هذا التغيير في الاستراتيجية من قبل النقابات، ويتحدث بعض المحللين العماليين عن تحول «من المقاومة إلى إعادة الإعمار»، في حين يشير آخرون إلى التحول من «النقابة الاجتماعية» إلى «النقابة الاستراتيجية».

تكمّن قوة أية نقابة في قدرتها على النهوض بمصالح أعضائها وحمايتهم، ويمكن أن تتأثر هذه المصالح، إيجاباً أو سلباً، بالعوامل التي تتجاوز العامل المحلي، مثل السياسة، والتي هي إحدى العوامل الكبيرة. إذ تؤثر السياسة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس على أساس يومي، ولا يحتاج المرء إلى أن يكون عضواً بحزب سياسي ليتأثر بها. فالسياسة تحدد الضرائب؛ وتؤثر على سعر الخبز؛ كما تحدد إمكانية الحصول على الرعاية الصحية أو التعليم؛ وتؤثر على ثروات الأمة بأكملها. كان توماس مان، الروائي الألماني، محقاً حقاً عندما أكد أنه «لا يوجد شيء غير سياسي. كل شيء هو سياسة».

تسعى الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والأفراد إلى التأثير في السياسة لصالحها، وترغب النقابات أيضاً في أن تكون لها سلطة تحديد توزيع الموارد لصالحها. ومن المفيد اقتصادياً، أيضاً، أن يحصل أي حزب سياسي على تأييد النقابات العمالية،

فالنقابات العمالية منظمات ذاتية الاستدامة لديها القدرة على جمع الأموال. ورسوم الاشتراك وأنظمة المعاشات التقاعدية التي يملكونها، هي بالنسبة للأحزاب السياسية «أبقار في انتظار الحلب». وفي بعض البلدان، تتطلع الأحزاب السياسية إلى النقابات للحصول على تمويل لحملاتها السياسية. ولذلك، لا ينبغي أن يكون مفاجئاً عندما تقاتل الأحزاب السياسية من أجل الاستيلاء على النقابات والسيطرة عليها.

العلاقة بين النقابات والأحزاب السياسية، هي علاقة باتجاهين، إنها علاقة تحركها الرغبة المتبادلة في التأثير على بعضها البعض. ومن هذه العلاقة، تأمل النقابات في تحقيق شيء واحد - النتائج المواتية للعمل في الحكومة والاقتصاد. ومن جانبها، تتوقع الأحزاب السياسية أموراً كثيرة - ضمان الاستقرار الاقتصادي، والدعم الانتخابي، فضلاً عن الفوائد المالية.

إن التبرير العام، هو أن النقابات تشرك نفسها في السياسة الحزبية من أجل التأثير على صياغة السياسات في الحكومة. وهكذا، يمكن اعتبار الأحزاب السياسية، وسيلة، تحقق النقابات عن طريقها أهدافها.

وترغب جميع النقابات في التأثير على المؤسسات التي تنظم علاقات العمل وتحدد سعره، وهم يفضلون انتخاب أصحاب المناصب العامة الذين يؤمنون بقضيتهم في مناصبهم. ومن أجل الحصول على هذا النفوذ، إما أن تدخل النقابات في تحالفات مع الأحزاب السياسية أو تنشر ممثليها للعمل في الهياكل القيادية للأحزاب السياسية، ولا سيما الأحزاب الحاكمة. وفي بعض البلدان، تشارك النقابات بنشاط في تشكيل أحزاب مؤيدة للعمل كمعارضة للسلطة السياسية.

وفي حين أن قادة النقابات في العديد من البلدان اكتسبوا نفوذاً سياسياً، فإن العديد منهم لم يتمكنوا من تحويل النفوذ

السياسي إلى ثروات لأعضاء النقابات. ولم يسفر القرب من الأحزاب السياسية عن نتائج مواتية للعمل. في حين أن بعض القادة النقابيين يستخدمون وصولهم إلى السلطة السياسية لتحقيق مصالح أنانية.

في جنوب أفريقيا، لم تكن النقابات هي الوحيدة، المتأثرة بسياسة توزيع الكوادر التي اتبعتها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ذلك لأنه بعد انتخابات العام 1994 مباشرة، تم تعيين العديد من النقابيين في الحكومة والبلديات والمؤسسات المملوكة للدولة. وفي حين أن هذه السياسة تكفل قدرة الجهات المنتشرة على التأثير على سياسة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وتنفيذها، فإنها كان لها أثر سلبي على قدرة النقابة على الاضطلاع بمهامها.

ونظراً لارتباطاتهم السياسية في اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، فإن حاملي المناصب الوطنية يميلون إلى قضاء الكثير من وقتهم في مواقعهم خارج النقابة. وفي الآونة الأخيرة، كان قادة النقابات في التحالف يميلون، أيضاً، إلى الانشغال الشديد بسياسات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وفي هذه العملية، أصبحت مصالح العمال عرضة للخطر.

وقد أدى هذا إلى تطوير الفصائل داخل هيكل اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا، وكان ذلك واضحاً تماماً، على سبيل المثال، في الفترة التي سبقت المؤتمر العام لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي في مانغونغ، وهي فترة اتسمت بالتوتر بين الفصائل الموالية لزوما والفصائل المناهضة له.

إن الفئوية في إطار اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا، هي أحد الجوانب التي تهدد وحدة العمال، وتعمل ضد تحقيق أهداف الطبقة العاملة.

## سياسة الانتهازية

التصور هو أن القادة يستخدمون مناصبهم داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، كوسيلة، لمراكمة الثروة الشخصية. ومع ذلك، فإن الحفاظ على النفوذ السياسي مع الاحتفاظ بالاستقلال، في الوقت نفسه، هو اختبار نادراً ما تنجح به العديد من النقابات. كما أن استقلال النقابات عن التلاعب السياسي يعتبر عنصراً حاسماً في الحفاظ على الشرعية النقابية، إضافة إلى أن زعماء النقابات الذين يضحون بمصالح أعضائهم على مذبح النفعية السياسية، يخاطرون أساساً بتقويض شرعية نقاباتهم.

لقد بدأ يظهر عدد من المشاكل داخل النقابات العمالية، ولا سيما بعد العام 1994. ومن بين هذه التحديات، تراجع مشاركة العمال في الشؤون النقابية، وتسريح أعضاء النقابات، والافتقار إلى القدرة التنظيمية، وعدم وجود رؤية واضحة لتغيير المجتمع، وحقيقة أن معظم النقابيين مدفوعين الآن بالنزعة الفردية، والسعي إلى الانتقال إلى أعلى. وقد دفع فشل زعماء النقابات، في التعامل مع مثل هذه المشاكل، بالعديد من أعضائهم إلى الانضمام إلى النقابات المنافسة الجديدة.

ولا تزال الحركة العمالية في جنوب أفريقيا منقسمة، وتعكس هذه الانقسامات نفسها من حيث التوجه السياسي أو الأيديولوجي لهذه النقابات. ويوجد حالياً ثلاثة اتّحادات نقابية في البلد، وهي: اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا، واتحاد نقابات جنوب أفريقيا، والمجلس الوطني لنقابات العمال. اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا، هو أكبر اتحاد ويستمد عضويته من الطبقة العاملة ذات الأغلبية السوداء، وهو في تحالف مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، ويدعم سياسة اللاعنصرية، أكبر شركائه هو الاتحاد الوطني لعمال التعدين في جنوب أفريقيا (NUMSA)، يليه الاتحاد الوطني لعمال المناجم (NUM).

اعتمدت جميع الحركات العمالية في جنوب أفريقيا، تقريباً، الماركسية باعتبارها أيديولوجيتها الرسمية التي توجه الاتحاد في نشاطاته ونضالاته اليومية: «الاشتراكية هي مستقبلنا؛ ومن خلال الاشتراكية يمكن للعمال تحقيق التحرير الكامل».

الماركسية هي أيديولوجية تستند إلى كتابات كارل ماركس التي تدعو إلى تغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي. ومن هذا المبدأ، فإن الرأسمالية هي نظام استغلالي، لأنها لا تفيد سوى عدد قليل من الأفراد، وهذا النظام يتميز بتضارب المصالح بين طبقتين اجتماعيتين رئيسيتين في المجتمع، وهما الرأسماليون والطبقة العاملة. ولذلك، ليس من المستغرب أن تنحاز نقابات العمال في جنوب أفريقيا إلى الأيديولوجية الماركسية، لأنها تدعو إلى تغيير جذري في المجتمع.

وعلى عكس ما تقوله النقابات العمالية، فإن الأدلة تشير إلى أنه في حين تريد النقابات العمالية أن تبدو معارضة للرأسمالية، فإن الواقع هو أن النقابات نفسها هي التي تبنت ممارسات وتطورت لديها اتجاهات تتعارض مع خط تفكيرها الاشتراكي.

هناك أدلة كافية، على سبيل المثال، تظهر أن العديد من هذه النقابات قد فتحت شركات استثمارية تشتري أسهماً من الشركات الكبرى، كجزء من عملية التمكين الاقتصادي للسود (BEE). وإضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك فجوة تزداد اتساعاً بين قادة النقابات وأعضائها كما ظهر مؤخراً في حادثة ماريكانا.<sup>[1]</sup> إذ تشكل النقابات المنشقة تهديداً للنقابات القائمة، لأنها تسرق أعضائها، ما يضعف من نفوذها في عملية التفاوض الجماعي.

من الناحية السياسية، من المفيد للحزب السياسي - وبخاصة

[1] الحادثة عبارة عن مذبحه حصلت يوم 16 آب/أغسطس 2012، إذ قامت فرقة من شرطة جنوب أفريقيا بقتل 34 من عمال المناجم المضربين.

الحزب الحاكم - أن يكون منحازاً لنقابة عمالية، ذلك لأن النقابات هي منظمة بشكل أفضل من الناحية الهيكلية، وهذا يمكن أن يكون مفيداً لأغراض الحملات الانتخابية. ومع تزايد الدور الذي تلعبه النقابات في المجتمع كسيف العدالة وصوت العقل، تسعى الأحزاب السياسية إلى الحصول على تأييد النقابات لتعزيز جاذبيتها في المجتمع المدني.

النقابات، هي ساحات التدريب على القيادة ومنبع للأفكار. صحيح أن «القوة السياسية للعمال لا تكمن فقط في موقعهم الاستراتيجي في مكان العمل وقدرتهم على التنظيم، ولكن أيضاً في قوة أفكارهم». وهذا سبب آخر يجعل الأحزاب السياسية تسعى بنشاط إلى الارتباط بالنقابات.

ويمكن للنقابات العمالية أن توقف الاقتصادات تماماً. في معظم البلدان، تُعد اتحادات النقابات أو النقابات الفردية أكبر منظمات العضوية، متجاوزة بذلك الأحزاب السياسية. ومن الخطر ألا يتمتع أي طرف حاكم بدعم النقابات المهيمنة. في مثل هذه الحالات، فإن خطر «التخريب»، إما عن طريق الإضراب، وإما غيره من الوسائل، مرتفع دائماً. والأسوأ من ذلك ألا يكون الحزب الحاكم يحظى بدعم النقابات المهيمنة في الخدمة العامة، ذلك لأن نقابات القطاع العام لديها القدرة على أن تصبح «حزب الظل السياسي» في موقع المعارضة للحزب الحاكم. الأحزاب السياسية تدرك هذه الحقيقة. ولهذا السبب، فإن جميع الأحزاب الحاكمة ترغب في أن تكون لها سيطرة أكبر على الحركة النقابية.

في حالة جنوب أفريقيا، يشكل التثقيف السياسي أحد الجوانب الحاسمة في تنمية الوعي الطبقي للعمال. الوعي الطبقي، هو مفهوم يستخدمه العلماء الماركسيون لوصف حالة يدرك فيها العمال دورهم في تغيير الرأسمالية إلى اشتراكية.

يعتمد اتحاد التعليم الصحي وتحالف العمال، إلى جانب حلفاء

آخرين لاتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا، بشكل كبير، على التعبئة الجماهيرية في أماكن العمل وفي الشوارع، والمشاركة من أجل تعزيز مصالح العمال وأهدافهم. كما تم تحديد الإضرابات، وكذلك الحملات كأدوات أخرى، تستخدم لإنفاذ مطالب الأعضاء في كل من مكان العمل والمجتمع. ومن بين الحملات التي شارك فيها هذا الاتحاد، المتحالف مع اتحاد التعليم الصحي وتحالف العمال، حملة الأجور المعيشية، والحملات المؤيدة أو المعارضة للتشريعات المختلفة في البرلمان، والحملة الأخيرة في العام 2013 ضد نظام الرسوم الإلكترونية للحكومة. ومن خلال هذه الحملات، تستطيع النقابات أن توجه انتباه الحكومة وأرباب العمل إلى عدم رضى أعضائها عن بعض السياسات والبرامج.

التعاون مع النقابات العمالية الأخرى: لا ينعكس التعاون بين النقابات من حيث المطالب المشتركة التي تقدمها فحسب، بل أيضاً من خلال برنامج العمل المشترك الذي تعتمده للدفع من أجل هذه المطالب.

تحالف حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا: لا يزال التحالف هو الوسيلة الوحيدة المناسبة في البلاد، الذي لديه القدرة على دفع عجلة التحول، والذي يمكن للنقابات من خلاله تحقيق أهدافها. ومن خلال هذا التحالف، يمكن للنقابات تحقيق هدف جنوب أفريقيا الاشتراكية. إن الوحدة في التحالف، ذات أهمية قصوى، لضمان تحقيقها لأهدافها.

هذا التحالف يضمن أن تؤثر النقابة على القرارات المهمة المتعلقة بالسياسات، ويضمن أن تهيمن قضايا الطبقة العاملة على أنشطة هيكل المؤتمر الوطني الأفريقي، بدلاً من المسائل التي لا تؤثر على مصالح العمال وأهدافهم.

في الختام، أود أن أُطلق هذا النداء المتواضع: في سياق تطوير الرواية الفلسطينية، يتعين على المرء أن يُقنع المجتمع الدولي بأن الفلسطينيين ليسوا «إرهابيين»، بالطريقة نفسها التي فعل بها المؤتمر الوطني الأفريقي فيما يتعلق بالكفاح المسلح وتعليقه لاحقاً عندما بدأت المفاوضات بجدية.

توفير أساس للديمقراطية بصوت واحد، صوت واحد وحماية للأقلية في شرعة الحقوق. إن شرعة الحقوق قد تم إنشاؤها لحماية الشعب من السياسيين، ومن أية إساءة استخدام محتملة للسلطة والمال قد تحدث في المستقبل.

كما أن وسائل التواصل الاجتماعي قد أتاحت التواصل فيما بيننا، وخلقت فرصاً جديدة. وفي حين أن الظروف قد قسّمت الفلسطينيين وساهمت في التشرذم، هناك مساحات يمكن استغلالها لصياغة الوحدة. فالفلسطينيون يرغبون في الحرية والعدالة والمساواة والسلام، ويجب على الأحزاب السياسية أن تتبنى هذه القيم للدفع قدماً بالتطلعات السياسية.

وسيتعين على الفلسطينيين أن يتخيلوا مستقبلاً جديداً يقوم على هدف موحد مشترك. يجب استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية، بشكل فعال، للجمع ما بين الـ48، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وأولئك الذين هم في الخارج. ويجب تسخير طاقات الشباب والعمال والمرأة لتطوير الكوادر للقيادة القادمة والاستمرارية.

في الأساس، أنا أدعو إلى ما كنا نسمّيه في الحركة العمالية، «العودة إلى الأساسيات». ونعني بذلك، وبلغة وثيقة هذا المؤتمر، «بناء الأرضية المشتركة لمشروع وحدة المقاومة الوطنية»؛ وإعادة بناء الهيئات التمثيلية، مثل النقابات؛ وضمان تمثيلها للمشروع الوطني؛ و«تعزيز آليات الرقابة المجتمعية على السياسات الوطنية».



## منع بناء الدولة الفلسطينية وإخفاق المثاليّة الليبراليّة الغربيّة

جيرمي وايلدمان

إلى أن يُقرَّ صنّاع السّياسات في الأنظمة الديمقراطية الليبراليّة الغربيّة بحقيقة الاستعمار القائم في الشرق الأوسط ويواجهونه، لا يمكنهم المساهمة في السلام.

### مقدّمة

فشلت عمليّة السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في أوائل تسعينيات القرن الماضي بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي كانت الديمقراطيات الليبراليّة الغربيّة الرّاعي الرئيسي لها. ومنذ بدء عمليّة السلام، تمّ تقطيع الأراضي الفلسطينيّة في الضّقّة الغربيّة إلى كانتونات متناثرة، وغير متواصلة، وتتمتع بحكم ذاتي محدود، ومحاطة بالمستوطنات والمنشآت العسكريّة، والبنية

التحتية المدنية، والحواجز الفاصلة الإسرائيلية، بينما يعاني المجتمع الفلسطيني بشدة من وطأة العنف البنيوي العميق، ومن تراجع حاد في مستوى المعيشة،<sup>[1]</sup> ومن إعادة تنظيم ديموغرافي قسري غير القانوني بموجب القانون الدولي.<sup>[2]</sup> تتسم الحياة اليومية بالكثير من انعدام الأمن ومن ممارسات الإذلال على أيدي قوى الأمن الإسرائيلية. أما قطاع غزة، فهو مغلق بحصار خانق، وقد تضرر بفعل العدوان المتكرر إلى درجة أن الأمم المتحدة حذرت من أنه قد يصبح غير قابل للعيش.<sup>[3]</sup> وهناك قيود مشددة على حرية الحركة للناس وللبضائع، والتي تقتصر - إلى حد كبير - على تلبية احتياجات إسرائيل. وفي هذا السياق، فقد جرى تدمير الصناعة الفلسطينية منذ زمن، إلى درجة أن المساعدات الأجنبية تعتبر أحد الأسباب، إن لم نقل السبب الرئيسي في الحالة الاقتصادية والمؤسسية الفلسطينية. في تلك الأثناء، تمت إعادة توجيه العمالة الفلسطينية لخدمة تنمية إسرائيل، بما في ذلك بناء العدد الذي لا يعد ولا يحصى من المستوطنات، التي تقطع أوصال الأرض التي يفترض أن تكون مخصصة لإقامة دولة فلسطينية.

[1] Rita Giacaman et al., "Health in the Occupied Palestinian Territory 1: Health Status and Health Services in the Occupied Palestinian Territory," *The Lancet* 373, no. 9666 (March 2009): 837-849.

[2] Stanley Michael Lynk, *Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied Since 1967*, Advance Unedited Version, Seventy - Third Session, Item 74 (b) of the Provisional Agenda; A/73/45717 (Geneva: United Nations Human Rights Council, 22 October 2018), [https://www.ohchr.org/Documents/AboutUs/NY/GA73/A\\_73\\_45717.docx](https://www.ohchr.org/Documents/AboutUs/NY/GA73/A_73_45717.docx)

[3] UNCTAD, *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*, Trade and Development Board, Sixty - Second Session, Geneva, 14-25 September 2015, Item 10 (b) of the Provisional Agenda; TD/B/62/3 (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 6 July 2015), 3, [https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb62d3\\_en.pdf](https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb62d3_en.pdf)

وفي هذا السياق، فإنّ تطوير مؤسّسات اقتصادية ومؤسّسات دولة طبيعيّة أمر مستحيل، وهذا يدلّل على أن ما تمكّن الفلسطينيون من بنائه مدعاةٌ للإعجاب بصدورهم. فالفلسطينيون لا يواجهون مصفوفة معقّدة من العقبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة المدمّرة في ظلّ الحكم الإسرائيليّ فحسب، بل إنّ حقّ تقرير المصير يجري تفويضه بأيدي المحتلّ والمانحين الدوليين على حدّ سواء. إذ كلّما انتخب الفلسطينيون أحداً لا توافق عليه إسرائيل والمانحون، أو عندما يتوجّه الفلسطينيون إلى المجتمع الدوليّ بطلب للاعتراف بكيانيتهم القوميّة، يواجهون احتمالاً حقيقياً جداً لفرض عقوبات دبلوماسية وماليّة. حتّى الحقّ في بناء مؤسّساتهم الخاصّة، فوق القدر القليل المتبقّي لهم من الأراضي، لا يتمّ احترامه. كثيراً ما يقوم خبراء أجنبيّ لا يتمتّعون بفهم كافٍ للواقع الفلسطينيّ ولا يتبنّون نهجاً سياسياً يعبر عن التطلّعات الوطنيّة الفلسطينيّة، بوضع خطط اقتصاديّة ووطنية لهم، بما في ذلك فرض تدابير اقتصاديّة نيوليبراليّة تقشفيّة، وإعطاء الأولويّة في الإنفاق للأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة من أجل توفير الأمن لإسرائيل، قوّة الاحتلال.

طالما اعتُبر الدور الذي يلعبه المانحون الدوليّون حاسماً في عمليّة بناء السلام، بما في ذلك تمويل الاقتصاد الفلسطينيّ الذي يُصاب بالشلّل دون هذا التمويل، والذي هو رهينة بيد إسرائيل التي تحقّق ربحاً، لا بأس به، منه.<sup>[4]</sup> غير أنّ عمليّة السلام في الشرق الأوسط تحتضر فعليّاً منذ وقت طويل. إذ يسيطر الليكود على الحكومة الإسرائيليّة، منذ فترة طويلة، ويكرّس حركته السياسيّة لتفويض المبادئ الأساسيّة لاتفاقية أوسلو، كإقامة دولة

[4] Shir Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation* (London: Pluto Press, 2010); Shir Hever, *How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?* (Aid Watch, September 2015), <http://www.shirhever.com/wp-content/uploads/2018/01/InternationalAidToPalestiniansFeedsTheIsraeliEconomy.pdf>

فلسطينية تتمتع بحكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد تزعمت حكومات الليكود المتعاقبة حركة الاستيطان في إسرائيل، بما يتضمّن إقرار قانون أساس شبه دستوري العام 2018، ينصّ على أنّ إسرائيل هي وطن قومي للشعب اليهودي، وتنصّ المادة رقم 7 منه على التالي: «تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمةً قوميّة، وستعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته».<sup>[5]</sup> وفي الوقت نفسه، فهي ترفض منح الفلسطينيين حقوقاً سياسية متساوية ضمن الدولة الواحدة القائمة حالياً، بما فيها، ببساطة، حرية الحركة. هناك عدد كبير من كبار المحلّين ممن يصفون النظام غير المتناظر القائم حالياً بنظام أبارتهايد،<sup>[6]</sup> أو يصفونه

[5] Raoul Wootliff, "Final Text of Jewish Nation-State Law, Approved by the Knesset Early on July 19," *The Times of Israel* (18 July 2018), <https://www.timesofisrael.com/final-text-of-jewish-nation-state-bill-set-to-become-law/>

[6] Jimmy Carter, *Palestine: Peace Not Apartheid* (London: Pocket Books, 2007); John Dugard, *Confronting Apartheid: A Personal History of South Africa, Namibia and Palestine* (Johannesburg: Jacana Media, 2019); Richard Falk, *Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied Since 1967*, Richard Falk, Human Rights Council, Twenty - Fifth Session, Agenda Item 7; A/HRC/25/67 (Geneva: United Nations Human Rights Council, 13 January 2014), 18, [https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session25/Documents/A-HRC-25-67\\_en.doc](https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session25/Documents/A-HRC-25-67_en.doc); Richard Falk and Virginia Tilley, *Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid*, Palestine and the Israeli Occupation, Issue No. 1; E/ESCWA/ECRI/2017/1 (Beirut: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2017), [https://electronicintifada.net/sites/default/files/2017-03/un\\_apartheid\\_report\\_15\\_march\\_english\\_final\\_.pdf](https://electronicintifada.net/sites/default/files/2017-03/un_apartheid_report_15_march_english_final_.pdf); Virginia Tilley, "Prof Virginia Tilley at 'Oslo at 25: A Legacy of Broken Promises' conference," *Middle East Monitor* (5 October 2018), <https://www.middleeastmonitor.com/20181005-prof-virginia-tilley-at-oslo-at-25-a-legacy-of-broken-promises-conference/>; Desmond Tutu, "Apartheid in the Holy Land," *The Guardian* (29 April 2002), <https://www.theguardian.com/world/2002/apr/29/comment>

بأنّه عملية تطهير عرقي متواصلة.<sup>[7]</sup> وإذا لم تكن الانتفاضة الثانية شديدة العنف مؤشراً على وجود متاعب، أو على موت عملية السلام، فإنّ «صفقة القرن» التي طرحتها إدارة ترامب وموافقتها الضمنية على ضمّ مساحات كبيرة من الضفة الغربية إلى إسرائيل، ستكون كذلك. ومع ذلك، لا يزال المانحون الغربيون يرفضون الاعتراف بهذه الحقائق، والتخلّي عن نموذجهم القديم للسلام الذي بلغ عمره ثلاثة عقود من الزمن، والانتقال إلى شيء جديد،<sup>[8]</sup> بل إنهم، عوضاً عن ذلك، يستمرون بضخّ الأموال ورأس المال السياسيّ في الوضع القائم.

إن عدم القدرة على التغيير ناجم، جزئياً، عن الأفكار المغلوطة حول العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كثيراً ما يُنظر خطأً إلى العلاقة على أنّها نزاع ديني قديم، أو نزاع بين أمّتين متساويتين نسبياً،<sup>[9]</sup> ويجري بشكل متعمّد، تقريباً، تناسي الإطار الاستعماري الشامل الذي يحكم العمليّة المتواصلة لإقامة دولة إسرائيل وعلاقتها بالفلسطينيين.<sup>[10]</sup> إن

[7] Uri Avnery, "Slow - Motion Ethnic Cleansing," in *The Plight of the Palestinians: A Long History of Destruction*, ed. William A. Cook (New York: Palgrave Macmillan, 2010), 255-257; Falk, *Report of the Special Rapporteur*, 18; Nur Masalha, *The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory* (London and New York: Zed Books Ltd, 2012); Madalena Santos, "Palestinian Narratives of Resistance: The Freedom Theatre's Challenge to Israeli Settler Colonization," *Settler Colonial Studies* 8, no. 1 (2018): 96-113; Elia Zureik, "Demography and Transfer: Israel's Road to Nowhere," *Third World Quarterly* 24, no. 4 (2003): 619-630.

[8] Ilan Pappé, "Historiophobia or the Enslavement of History: The Role of the 1948 Ethnic Cleansing in the Contemporary Peace Process," *Arab Studies Quarterly* 38, no. 1 (Winter 2016): 403.

[9] Lorenzo Veracini, *Israel and Settler Society* (London and Ann Arbor, Michigan (MI): Pluto Press, 2006), 2.

[10] Todd Gordon, "Canada, Empire and Indigenous People in the Americas," *Socialist Studies: Journal of the Society for Socialist Studies* 2, no. 1 (Spring 2006): 59, <https://socialiststudies.com/index.php/sss/article/view/23795>

إنّ الاستعمار هو ما يفسّر سبب قيام بريطانيا بنزع فلسطين من الإمبراطورية العثمانية، وإقامة المستوطنات اليهودية التي صُمّمت وفقاً للنمط الاستعماري الأوروبي، الذي تنتمي إليه الصهيونية، ومواصلة إسرائيل بناء المستوطنات فوق الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام 1967. في تلك الأثناء، فإنّ تجنّب الاعتراف بالنزعة الاستعماريّة لا يشكّل على الإطلاق ابتعاداً للغرب، الذي كان يوماً إمبريالياً وأصبح الآن ليبرالياً، عن تاريخه، فهو غير قادر على التصالح مع ماضيه السيئ والمليء بالسلب، والحرمان والإبادة الجماعيّة للمجتمعات غير الأوروبيّة في أنحاء العالم. ويتضمّن هذا الزعم الخبيث والمتواصل بأنّ الاستعمار ساعد على تنمية المجتمعات التي كانت مستعمرة يوماً في الجنوب العالمي.<sup>[1]</sup> ويرتبط هذا الطرح بشكل وجودي مع التفسير الإمبرياليّ العقلانيّ للاستعمار، الذي يعتبر التوسّع جزءاً من رسالة تهدف إلى التشارك في منافع حداثة التنوير الغربي مع العالم الأقلّ تحضراً. في تلك الأثناء، يرى المانحون الغربيون في إسرائيل على أنها واحدة منهم، من حيث كونها ديمقراطيّة ليبراليّة أوروبيّة تقع في إقليم تابع «للاّخرين»، أي العرب الأقلّ تحضراً، الذين هم بحاجة إلى التحديث من أجل التعايش السلمي.

[1] Will Dahlgreen, "The British Empire is 'Something to Be Proud of'," *YouGov* (26 July 2014), <https://yougov.co.uk/topics/politics/articles-reports/2014/07/26/britain-proud-its-empire>;  
Bruce Gilley, "The Case for Colonialism," *Third World Quarterly* 0, no. 0 (8 September 2017): 1-17, [https://www.researchgate.net/profile/Bruce\\_Gilley/publication/319605242\\_The\\_case\\_for\\_colonialism/links/5a94410ca6fdceeff0710fa/The-case-for-colonialism.pdf?origin=publication\\_detail](https://www.researchgate.net/profile/Bruce_Gilley/publication/319605242_The_case_for_colonialism/links/5a94410ca6fdceeff0710fa/The-case-for-colonialism.pdf?origin=publication_detail);  
Rudyard Kipling, "The White Man's Burden," *Peace Review* 10, no. 3 (1998): 311-312.

تبحث هذه الورقة فشل التدخّل الغربي في عمليّة السلام في الشرق الأوسط، وتمويل نموذج التنمية مقابل السلام الذي كان محكوماً مسبقاً بالفشل، بسبب عجزه عن الاعتراف ومواجهة الطبيعة الاستعماريّة التي تسمّ علاقة إسرائيل بالفلسطينيين. وهذا يتعارض مع أهدافهم الليبراليّة، التي ينبغي أن تكون، نظرياً، على طرف النقيض من الاستعمارية. وهذا يكشف عن خللٍ جوهري في قدرة الرعاة الغربيين لعمليّة السلام على تحليل الحقائق بشكل منطقي وبطريقة محايدة، مع أنّ هذا يعتبر ركناً أساسياً في عدم إلحاق الأذى في حالات النزاع.<sup>[12]</sup>

في الواقع، أدّى هذا بهم إلى إعادة توجيه مساعداتهم لدعم محرّكات النزاع، بدل تغذية علاقات السلام. لو أراد المانحون الغربيّون المساهمة في بناء السلام وفي التنمية الفلسطينيّة الحقيقيّة، فإنّ نقطة الانطلاق هي الاعتراف، والمساءلة، والطّعن في الاستعمار الإسرائيلي في عمليّة صنع سياساتهم. وإلى أن يتبنّى المانحون الغربيّون هذا النهج، فإنّ الأمر سينتهي بهم إلى أن يكونوا طرفاً مقاتلاً ضد الفلسطينيين بدل أن يكونوا بناءً سلام من أجلهم.

[12] Mary B. Anderson, *Do No Harm: How Aid Can Support Peace - or War* (Boulder, Colorado and London: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1999); Cecilia Karlstedt et al., *Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report*, Sida Decentralised Evaluation 2015:25 (Jerusalem: The Swedish International Development Cooperation Agency (Sida), June 2015), <https://www.sida.se/contentassets/45bc6fdacc9b464bae3b89cd041c4cbe/15934.pdf>; OECD, *Do No Harm: International Support for Statebuilding, Conflict and Fragility* (Paris: The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Publishing, 2010), [https://read.oecd-ilibrary.org/development/do-no-harm\\_9789264046245-cn#](https://read.oecd-ilibrary.org/development/do-no-harm_9789264046245-cn#)

## الاستعمار الأوروبي وقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة

عندما وقّعت إسرائيل اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين في سنة 1993، نشأ تفاؤل عالمي بأنها يمكن أن تؤدي إلى سلام دائم على أساس حلّ الدولتين، والأرض مقابل السلام. الاتفاقية نفسها مستمدة من جوهر القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 (II) سنة 1947.<sup>[13]</sup> فنتيجة للصراع الذي كان قائماً في ظلّ الاستعمار (الانتداب) البريطاني آنذاك، كان حلّ الجمعية العامّة للأمم المتحدة، هو تقسيم الأرض والناس إلى دولتين منفصلتين: واحدة لليهود وواحدة للفلسطينيين من غير اليهود. وفقاً لتلك الخطّة، ترتبط الدولتان بشكل من أشكال الفيدرالية الاقتصادية، وتكون للقدس مكانة خاصة في ظلّ نظام دولي تحت إدارة الأمم المتحدة. خصّص القرار للمجتمع اليهودي الذي كان يشكّل أقلّ من ثلث السكان، ويحتلّ أقلّ من 7% من مجموع الأراضي، والمكوّن في الغالب من مستوطنين وصلوا حديثاً، 55.5% من الأرض وأهمّ الأراضي الزراعيّة.<sup>[14]</sup> أمّا السكان الفلسطينيون الأصليون، الذين شكلوا أكثرية السكان وامتلكوا معظم الأراضي، فقد مُنحوا 45.5% من فلسطين.<sup>[15]</sup>

[13] United Nations General Assembly, “United Nations General Assembly Resolution 181 (II): Future Government of Palestine,” A/RES/181(II), 29 November 1947 (United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), 29 November 1947), <https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/7F0AF2BD897689B785256C330061D253>

[14] Walid Khalidi, “Revisiting the UNGA Partition Resolution,” *Journal of Palestine Studies* 27, no. 1 (Autumn 1997): 11.

[15] Ibid.

كان المراقبون المطلعون يدركون أنّ الفلسطينيين والعرب يعارضون بشدّة قرار التقسيم، الذي كانوا يعتبرونه ظالماً وشديد الإجحاف بمصلحة الفلسطينيين.<sup>[16]</sup> وقد أدركوا أنّ القرار 181 سيتطلّب، بكلّ تأكيد، استخدام القوّة ضدّ السكان الأصليين لتنفيذه.<sup>[17]</sup> وقد حدّرت الخبيرة الكنديّة الكبيرة في شؤون الشرق الأوسط، إليزابيث ماكالم، من أنّ مثل هذا الحل سيؤدّي إلى نزاع طويل الأمد.<sup>[18]</sup> كما خشيت وزارة الخارجية الأميركيّة وخبراء الشؤون السوفييتيّة في الولايات المتحدة، من أنّ التقسيم سيكون ضدّ المصالح الأميركيّة الإقليميّة، وأنّه سيؤرّق نقطة لدخول الاتحاد السوفييتي إلى المنطقة.<sup>[19]</sup> ولكن، في أعقاب الأهوال والمحرقّة، أعرب الزعماء السياسيّون اللبيراليّون الغربيّون عن مخاوفهم الإنسانيّة من خلال تأييد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي.<sup>[20]</sup> وكان من بين هؤلاء زعماء أقوياء، من

[16] Hassan Husseini, "A 'Middle Power' in Action: Canada and the Partition of Palestine," *Arab Studies Quarterly* 30, no. 3 (Summer 2008): 46; Richard Newport, *The Outsider: Elizabeth P. MacCallum, the Canadian Department of External Affairs, and the Palestine Mandate to 1947*, Doctoral Thesis (Ottawa: Carleton University, 2014), 134, <https://curve.carleton.ca/785df807-2bff-442e-a284-011959d005fe>

[17] Khalidi, "Revisiting the UNGA Partition Resolution," 15.

[18] Newport, *The Outsider*, 147-150.

[19] Frank W. Brecher, "US Secretary of State George C. Marshall's Losing Battles Against President Harry S. Truman's Palestine Policy, January-June 1948," *Middle Eastern Studies* 48, no. 2 (March 2012): 227-247.

[20] Husseini, "A 'Middle Power'," 49; Eliezer Tauber, "Elizabeth P. MacCallum and the Arab-Israeli Conflict," *Journal of Israeli History* 19, no. 2 (Summer 1998): 93-94; Eliezer Tauber, "The Jewish and Arab Lobbies in Canada and the UN Partition of Palestine," *Israel Affairs* 5, no. 4 (1999): 230-231.

بينهم الرئيس هاري س. ترومان<sup>[21]</sup> وحزبه الديمقراطي الحاكم،<sup>[22]</sup> ومساعد وزير الشؤون الخارجية الكنديّة (الذي حاز لاحقاً على جائزة نوبل وأصبح رئيساً للوزراء) ليستر ب. بيرسون،<sup>[23]</sup> ومهندسو النظام الدوليّ الليبراليّ الجديد الذي جسّدته منظمة الأمم المتّحدة.

شكّل ذلك الحلقة الأخيرة في عصر الإمبرياليّة العالميّة التي اعتاد خلالها الأوروبيون، ولفترة طويلة، على تجاهل تطلّعات الشعوب غير الأوروبية المستعمرة. كانت نهاية الاستعمار تلوح في الأفق، لكنّ الأمم المتّحدة نفسها كانت لا تزال بيضاء وأوروبيّة إلى درجة كبيرة. وفيما يتعلّق بالفلسطينيين وحقوقهم وتطلّعاتهم، لم يكن هناك ما يدعو للقلق تجاه شعب مستعمر، حتّى لدى الفئات الأكثر ليبراليّة في الغرب. فالفلسطينيون كانوا «غير مرئيين» إلى درجة كبيرة، ولم يكن ليزعج القادة الغربيين أن يُطلب من الأمم المتّحدة أن تنتهك حقوقهم،<sup>[24]</sup> حتّى أهمية إقامة دولة فلسطينية بدت بالنسبة لهم أمراً ثانوياً.<sup>[25]</sup>

وتفاقت الأوضاع بالنسبة للفلسطينيين في ظلّ قيادة ستالين للاتحاد السوفييتي. فعلى الرّغم من المبادئ المثاليّة المعادية للإمبرياليّة التي تتشبّع الشيوعية بها، فقد اتّبع السوفييت نهج

[21] Brecher, "US Secretary of State," 229.

[22] Gerhard Peters and John T. Woolley, "Democratic Party Platform: 1948 Democratic Party Platform, July 12, 1948," *The American Presidency Project* – UC Santa Barbara (n. d.), <https://www.presidency.ucsb.edu/documents/1948-democratic-party-platform>

[23] Maurice Jr. M. Labelle, "Not so Nobel: Arab Perceptions of Lester B. Pearson and Canada," In *Mike's World: Lester B. Pearson and Canadian External Affairs*, ed. Asa McKercher and Galen Roger Perras (Vancouver: The University of British Columbia Press, 2017), 171.

[24] Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld Publications, 2006), 32.

[25] Husseini, "A 'Middle Power'," 47.

الواقعية السياسية، إذ دعموا إقامة دولة إسرائيل للتنافس مع الغرب الرأسمالي على الوجود في الشرق الأوسط.<sup>[26]</sup>

بتجاهله لصوت، وحقوق، وتطلعات الشعوب المستعمرة، صدقت تنبؤات ماكالوم بأن قرار التقسيم رقم 181 سيؤدي إلى عنف متوطن ومستمر. من منظور السكان الفلسطينيين الأصليين، فقد وقفت القوى الغربية إلى جانب أقلية وصلت قبل وقت قليل إلى فلسطين واستوطنت فيها.<sup>[27]</sup> ومع الجلاء السريع للقوات البريطانية سنة 1948، اشتبكت القوات العربية من الإقليم مع قوات دولة في طور التكوين-إسرائيل، التي كانت تتمتع بالموارد، والتكنولوجيا المتقدمة، والتقنيات العسكرية للمعسكرين الأوروبين الرأسمالي والشيوعي. فكانت النتيجة أكثر ظلاماً مما ورد في قرار الجمعية العامة رقم 181، وتمت إقامة دولة إسرائيل على 78% من أرض فلسطين التاريخية،<sup>[28]</sup> وتم طرد 750,000 فلسطيني طرداً قسرياً خلال النكبة،<sup>[29]</sup> وامتدّ

[26] Arnold Kramer, "Soviet Motives in the Partition of Palestine, 1947-48," *Journal of Palestine Studies* 2, no. 2 (Winter 1973): 103; Newport, "The Outsider," 363.

[27] Muhsin Yusuf, "The Partition of Palestine: An Arab Perspective," *Palestine - Israel Journal of Politics, Economics and Culture* 9, no. 4 (2002): 43.

[28] Pappé, "Historiophobia," 404.

[29] United Nations, *The Question of Palestine and the United Nations* (New York: United Nations Department of Public Information, 2008), 10, <https://unispal.un.org/pdfs/DPI2499.pdf>;

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين الذين طردوا بـ 800,000 من أصل العدد الإجمالي للسكان البالغ آنذاك 1.4 مليون نسمة، مع تدمير 531 قرية ومقتل 15,000 شخص، انظر:

Palestinian Central Bureau of Statistics, "Ms. Ola Awad, President of the PCBS, Reviews the Conditions of the Palestinian People via Statistical Figures and Findings, on the Eve of the 70th Anniversary of the Palestinian Nakba," *Palestinian Central Bureau of Statistics* (13 May 2018),

<http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3137>

الحكم الأردني-المصري على الأراضي المتبقية،<sup>[30]</sup> التي تبلغ 22% . وعلى الرغم من ارتباطه الوثيق بذلك الماضي العنيف، وكونه النقطة الأهم في التاريخ الفلسطيني،<sup>[31]</sup> ظلّ القرار 181 صالحاً إلى درجة كبيرة كنموذج مفاهيمي للحلول السلمية المستقبلية، على أساس إقامة وطنين قوميين منفصلين. وقد تعزز هذا المفهوم بعد قيام إسرائيل بالاستيلاء على 22% المتبقية من أرض فلسطين خلال حرب الأيام الستة العام 1967، وبعد عقدين آخرين من المواجهات الإقليمية المهمة، مثل الحرب الأهلية الأردنية (1970/1971)، وحرب يوم الغفران العام 1973، والحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990). وبخلاف الأربعينيات، حين كانت الأمم المتحدة تُشرعُ المكاسب العسكرية الإسرائيلية، فقد واجهت إسرائيل في عمليات الاستيلاء اللاحقة على الأراضي معارضةً من الهيئة نفسها تلك، ومن مجتمع دولي عارض، لفظياً على الأقل، توسعاً أكبر للسيادة الإسرائيلية في أراضٍ عربية جديدة. وقد تضمّن هذا الضغط من أجل مغادرة غزة بعد احتلالها العام 1956، الذي تكرر في قرار مجلس الأمن رقم 242،<sup>[32]</sup> وقرار مجلس الأمن رقم 338.<sup>[33]</sup> وقد دعت قرارات

[30] Pappe, "Historiophobia," 404; United Nations, *The Question of Palestine*, 10.

[31] Yara Hawari, "Palestine Sine Tempore?" *Rethinking History: The Journal of Theory and Practice* 22, no. 2 (2018): 168.

[32] United Nations Security Council, "United Nations Security Council Resolution 242 (1967) of 22 November 1967," S/RES/242 (1967), 22 November 1967 (United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), 22 November 1967), <https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/7D35E1F729DF491C85256EE700686136>

[33] United Nations Security Council, "United Nations Security Council Resolution 338 (1973) of 22 October 1973," S/RES/338 (1973), 22 October 1973 (United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), 22 October 1973), <https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/7FB7C26FCBE80A31852560C50065F878>

مجلس الأمن تلك إلى وقف إطلاق النار، وإلى حق إسرائيل في الوجود بأمن في المنطقة، وإلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها العام 1967، وإلى بدء المفاوضات للتوصل إلى سلام دائم.

ومع حلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1981، لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة أن «المشكلة الفلسطينية» والصراع العربي-الإسرائيلي شكلاً مصدر قلق رئيسياً للأمم المتحدة لمدة خمس وثلاثين سنة، وأنها أخذت من وقت الأمم المتحدة واهتمامها أكثر من أية قضية دولية أخرى.<sup>[34]</sup> وكان العالم -آنذاك- شديد الاختلاف عما كان عليه سنة 1947. عندما صدرت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بسنة 1967، كان العالم قد شهد عملية سريعة للتحرر من الاستعمار، بدعم الاتحاد السوفييتي للثورات المعادية للاستعمار في شتى أنحاء العالم. وكانت المنظمات الدوليّة، مثل الأمم المتحدة، قد بدأت تصبح أشبه بالمشكال الذي يعكس شتى الأجناس والألوان للبشريّة التي داس عليها الاستعمار يوماً. كذلك كانت الرأسماليّة تتغيّر، وكان الدعم للاستعمار يتراجع لدى جمهور الناخبين، الذين كانوا ليبراليين إلى درجة كبيرة.

عندما بدأ الشعب الفلسطيني بالانتفاضة ضدّ الحكم الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى (1987-1993)، قوبلت الحركة، التي كانت في الغالب غير مسلّحة، بعنف مفرط من جانب إسرائيل. وسرعان ما اكتسب الفلسطينيون تعاطفاً عالمياً أوسع ليشمل حتى الغرب. وعندما بدأ الاتحاد السوفييتي بالانهيار تحت وطأة الحرب الباردة

[34] United Nations, *Yearbook of the United Nations, 1982*, Yearbook of the United Nations 1982 (excerpts I), Part I of Three YB 1982 Excerpts; E.85.I.1 (New York: United Nations Department of Public Information, 31 December 1982), <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-205341/>

مع الولايات المتحدة، قامت القيادة الفلسطينية في المنفى، منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.)، في سنة 1988، بالتنازل عن أحد أهدافها الرئيسية بتحرير كل فلسطين التاريخية، وتوحيدها في دولة واحدة متعدّدة الأديان.<sup>[35]</sup> وعضواً عن ذلك، اختارت الانضمام إلى مفاوضات على دولة فلسطينية فوق الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة 1967، على أساس منطوق معادلات قرارات الأمم المتحدة؛ قرار الجمعية العامة رقم 181، وقراري مجلس الأمن 242 و338. وهكذا، تم تمهيد الطريق لإجراء محادثات مباشرة مع الإسرائيليين في عملية مدريد سنة 1991، ثم أوسلو العام 1993.

## الليبرالية والاستعمار

إنّ الأمم المتحدة هي المنشأ الوجودي لليبرالية الغربية، وهي هيئة دولية مكرّسة للتعاون بين الدول في الساحة الدولية، وفضّ النزاعات بشكل سلمي ومنع الصراعات. ويشكّل كل من قرار الجمعية العامة 181، وقراري مجلس الأمن 242 و338، أمثلة على الأدوات الليبرالية التي توظّفها الأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق تلك الأهداف. إنّ الليبرالية، كمدرسة فكرية، تتبنّى الحرية السياسية، بما فيها السيادة الشعبية، وسلسلة من الحريات، هي: المدنية، والمالية، والشخصية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمنزلية، والمحلية، والعرقية، والوطنية، والدولية.<sup>[36]</sup> ويقول هارفي: إنّ الليبرالية قد أصبحت الآن طريقة تفكير منتشرة، إلى درجة أنّها باتت جزءاً من فطرة المجتمعات الغربية المثبتة

[35] Palestinian Liberation Organisation, "Palestinian National Charter: Resolutions of the Palestine National Council, July 1-17, 1968," U. S. Department of State: The Office of Electronic Information, Bureau of Public Affairs (July 2003), <https://2001-2009.state.gov/p/nea/rls/22573.htm>

[36] Leonard Trelawny Hobhouse, *Liberalism*, first published in 1911 (London, New York and Toronto: Oxford University Press, 2009).

في تفسير العالم المحيط بها، والعيش فيه وفهمه.<sup>[37]</sup> ويضيف دويل قائلاً: إنَّ الليبراليَّة «شكَّلت وجهات النظر إزاء العلاقات الخارجيّة والقدرات الخاصة بها للمجتمعات السياسيَّة التي تتراوح بين الرفاهة الاجتماعيَّة أو الديمقراطيَّة الاجتماعيَّة إلى اقتصاد عدم التدخل (laissez faire)».<sup>[38]</sup> وفي السياسة والنظريَّة السياسيَّة الأنجلو-أميريكية، يقول بيل: إنَّ الليبرالية مهيمنة إلى درجة «أنَّ معظم الذين يعرّفون أنفسهم كاشتراكيين، ومحافظين، وديمقراطيين اجتماعيين، وجمهوريين، وخضر، ونسويين، وفوضويين، قد تمَّ دمجهم أيديولوجياً، بإرادتهم أو دون إرادتهم».<sup>[39]</sup>

تؤمن الليبراليَّة، في جوهرها، بالخير المتأصل في الفرد، وبقدرة المؤسَّسات السياسيَّة (الحكومات) على تحقيق التقدُّم الاجتماعي، وبفكرة أنَّ الدول قادرة على التعاون المثمر فيما بينها. واعتماداً على تفسيرهم لهذا التَّمط من الحياة، قد يتبنَّى الليبراليون عدداً من القيم المختلفة، من بينها، الميل نحو: الأسواق الحرَّة والتجارة الحرَّة، والحقوق المدنيَّة وحقوق الإنسان الفرديَّة، والمساواة بين الأعراق وبين الجنسين، وفرض قيود على سلطة صاحب السيادة (الحكومة)، وحرية التعبير والصحافة، وحرية العبادة، وفصل الدين عن الدولة. كما تتضمن، في كثير من الأحيان، قيماً مثل حقَّ تقرير المصير والحكم الذاتي الديمقراطي للشعوب، الذي يعتبر أعلى شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي. ويدعم الليبراليون، الدوليون بطبيعتهم، المؤسَّسات والاتفاقيَّات العالميَّة الهادفة إلى

[37] David Harvey, "Neoliberalism as Creative Destruction," *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 610, no. 1 (March 2007): 23.

[38] Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," *Philosophy and Public Affairs* 12, no. 3 (Summer 1983): 206.

[39] Duncan Bell, "What is Liberalism?" *Political Theory* 42, no. 6 (2014): 689.

تعزيز التعاون وتيسير التجارة، التي تهدف إلى تحسين ظروف الجميع، وفي الوقت نفسه تجعل تكاليف الحروب غير ضرورية وباهظة.<sup>[40]</sup> كذلك يؤمنون أن الديمقراطيات الليبرالية تنجح إلى السلام، لأن هذه الدول مسؤولة أمام مواطنيها، ما يضيف على هذه الأنظمة السياسية عقلانية متصلة،<sup>[41]</sup> إذ إنه بالنسبة لهؤلاء المواطنين، تحمّل تكاليف الحروب هو أمر غير عقلاني. وعضاً عن ذلك، فإن هذه الكيانات، بوصفها أطرافاً عقلانية، تدرك أنها ستكسب، بشكلٍ مطلق، من خلال العمل المشترك أكثر ممّا يمكن لها أن تحقّقه وحدها. وضمن منطوق إطار العمل هذا، لو كان لدى كلّ من الإسرائيليين والفلسطينيين جمهورية ليبرالية خاصة بهم، سيدركون أنهم سيكسبون أكثر من خلال العمل مع بعضهم البعض بسلام، بدل النزاع أو الحرب. وبما أن صنّاع السياسات الغربيين يعتبرون إسرائيل ديمقراطية ليبرالية، نشأت الحاجة الملحة إلى منح الفلسطينيين دولة ليبرالية، ديمقراطية، رأسمالية تتبّع النموذج الغربي.

إسرائيل نفسها هي نتاج عملية بناء دولة نمت من بذرة مستعمرة استيطانية أوروبية، قامت بتغذيتها، بشكلٍ أساسي، الحاضرة الاستعمارية البريطانية، ثم لاحقاً، وبشكلٍ أوسع، مجتمعات الغرب. وهذا وضع إسرائيل ضمن أسرة الدول الليبرالية ذات العقلية المتشابهة، التي تتضمن الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وجنوب أفريقيا؛ أي الدول التي تمّ بناؤها من المستعمرات الاستيطانية على حساب المجتمعات الأصلية التي كانت تعيش هناك من قبل. لسوء حظ أولئك السكّان الأصليين، فإن الاستعمار الاستيطاني يرتبط بشكل

[40] Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr., "Power and Interdependence in the Information Age," *Foreign Affairs* 77, no. 5 (September/October 1998): 81-94.

[41] Doyle, "Kant, Liberal Legacies," 225.

وثيق بملكيّة الأرض، والتشريد، واستبدال السكان الموجودين. في الحقيقة، لا يمكن تحقيق الاستعمار الاستيطاني إلا بأخذ الأرض أولاً من السكان الأصليين،<sup>[42]</sup> والصراع إلى أن تصبح الأرض صراعاً على الحياة يكون خاسراً للمستعمر والمستعمر على حدّ سواء.<sup>[43]</sup>

كان الليبراليون الغربيون يميلون إلى الاعتقاد بأنّ إسرائيل، الدولة الليبرالية الديمقراطية الغربية الزميلة، ينبغي أن يكون لديها استعداد طبيعيّ للتبادل السلمي مع الفلسطينيين وجيرانهم، وأنّ المشكلة الأكبر بالنسبة للسلام تكمن في الدول (الإسلامية) غير الليبرالية، إذ يرفض المحافظون المتنفذون فيها الحداثّة الليبرالية، ولديهم استعدادٌ مسبق نحو العنف.<sup>[44]</sup> وضمن إطار العمل المنطقيّ هذا، يظهر أمن إسرائيل كعنصر بديهي في مفاوضات السلام.<sup>[45]</sup> ولا يظهر الاهتمام نفسه بأمن الفلسطينيين، ويقع عبء بناء السلام، من خلال الامتناع عن العنف كاملاً، على كاهل الطرف الخاضع للاحتلال والمضطهد. تكرر هذا إلى درجة أنّ المنطق يبدو أحياناً مقلوباً على رأسه، والعقوبات مفروضة على الخاضع للاحتلال.<sup>[46]</sup> في تلك الأثناء،

[42] Endika Rodriguez Martin, "Settler Colonial Demographics: Zionist Land Purchases and Immigration During the British Mandate in Palestine," *Interventions: International Journal of Postcolonial Studies* 21, no. 4 (2019): 489.

[43] Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (2006): 387.

[44] Keohane and Nye Jr., "Power and Interdependence."

[45] Pappé, "Historiophobia," 409.

[46] United Nations General Assembly, "Experts Share Views on Rights to Health, Right to Development, Migrants' Rights, Human Rights in Occupied Palestinian Territory," Sixty - First General Assembly, Third Committee, 23rd & 24th Meetings (AM & PM); GA/SHC/3858 (News and Media Division) (New York: United Nations Department of Public Information, 19 October 2006), <https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/B5567A93F841D5B28525720D00737D57>

كثيراً ما وُضع حكمُ إسرائيل للأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967، في إطار الضرورة الأمنية في وجه التهديد الوجودي الناجم عن العنف والاعتداء،<sup>[47]</sup> على الرغم من أن هذه الحجة لم تكن يوماً قوياً حقاً.<sup>[48]</sup> وسعيًا وراء هذا الأمن، يجري التساهل مع العنف الإسرائيلي، إن لم يكن تبريره، بينما لا يتمّ التساهل مع الأعمال الموازية التي يقوم بها الفلسطينيون، حتى لو كانت مبرّرة في سياق مسعاهم نحو تقرير المصير.<sup>[49]</sup> في الواقع، إن احتلال تلك الأراضي قد يجعل إسرائيل أقلّ أمنًا، وذلك نتيجة استدراجها للعنف من خلال فرض سيطرتها العسكرية القمعية والظالمة على ملايين الفلسطينيين. إن التسارع في وتيرة استعمار الأراضي الفلسطينية من خلال بناء المستوطنات في التسعينيات، في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو، وخلال فترة مخصّصة، ظاهرياً، لمفاوضات السلام، هو أمرٌ لا يمكن الدفاع عنه ببساطة.<sup>[50]</sup>

[47] Yigal Allon, "Israel: The Case for Defensible Borders," *Foreign Affairs* 55, no. 1 (October 1976): 38-53.

[48] Commanders for Israel's Security (CIS), *Ramifications of West Bank Annexation: Security and Beyond*, Security-Policy Reports (Commanders for Israel's Security (CIS), October 2018), <http://en.cis.org.il/wp-content/uploads/2018/12/RAMIFICATIONS-OF-WEST-BANK-ANNEXATION.pdf>; Robert L. Stanfield, "The Stanfield Report: Final Report of the Special Representative of the Government of Canada Respecting the Middle East and North Africa (20 February 1980)," In *Canada and the Arab World*, ed. Tareq Y. Ismael (Edmonton, Alberta: The University of Alberta Press, 1985), 187.

[49] Michael Ignatieff, "Human Rights, the Laws of War, and Terrorism," *Social Research* 69, no. 4 (Winter 2002): 1146, <https://www.jstor.org/stable/pdf/40971599.pdf?refreqid=excelsior%3Ab4905cd4f1a2817bd0d1304283ff4c11>.

[50] Avi Shlaim, "It's Now Clear: The Oslo Peace Accords Were Wrecked by Netanyahu's Bad Faith," *The Guardian* (12 September 2013), <https://www.theguardian.com/commentisfree/2013/sep/12/oslo-israel-reneged-colonial-palestine>

بالمقارنة مع المزاعم الهشّة المتعلّقة بالأمن، فإنّ عمليّة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، تبدو منطقيّة عند النظر إليها من عدسة استعماريّة استيطانيّة ومن منظور تاريخي. فقد تأسست إسرائيل على أيدي حركة استعمارية استيطانية، نشأت في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، كان هدفها الوحيد إقامة وطن قوميّ للشعب اليهودي،<sup>[51]</sup> التي كانت -إلى درجة كبيرة- ردّة فعل على قرون من الاضطهاد على أيدي الأوروبيين المسيحيين. وعلى الرغم من أنّها بدأت في ظلّ الحكم العثماني، فإنّها اتّسعت ديموغرافياً في ظلّ الانتداب البريطاني،<sup>[52]</sup> وفي أعقاب المحرقة. وكان الهدف الدائم، طوال الوقت، هو طرد الفلسطينيين والحلول محلّهم و«محو الهوية العربية» عن الأراضي التي يتمّ الاستيلاء عليها.<sup>[53]</sup> وعلى الرغم من خطوط الهدنة التي وضعتها إسرائيل على 78% من فلسطين الاستعماريّة، وعلى الرغم من تدخّلات الأمم المتّحدة العديدة، ظلّت هناك رغبة قويّة في استعمار كلّ فلسطين التاريخيّة. وعندما تمّ الاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، كلّ ما كان على إسرائيل فعله، هو توسيع نطاق إجراءاتها القائمة لمحو الهوية العربيّة لأراضي 1948، وبحيث تشمل كذلك الأراضي الجديدة.<sup>[54]</sup>

وعلى الرغم من أنّ الاستعمار الاستيطاني طالما كان ثابتاً مع مرور الزمن، فإنّ طريقة ممارسته اضطرّت للتكيّف مع اختلاف السياق، مثل العالم، المتجاوز للحقبة الاستعمارية، الذي كان قد تحقق حتى سنة 1967، الأمر الذي جعل المجتمع الدوليّ يقاوم، بشكلٍ أكثر صلابة،

[51] Theodor Herzl, *The Jewish State*, ed. Jacob M. Alkow, trans. Scopus Publishing Company (Maryland: Wildside Press LLC, 2008).

[52] Rodriguez Martin, "Settler Colonial Demographics."

[53] Pappé, *The Ethnic Cleansing*, 49.

[54] Ibid.

الضمّ الفوري للأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>[55]</sup> فمنطقُ إبادة المجتمع الأصليّ قد يأتي في أشكال مختلفة.<sup>[56]</sup> إن الترحيل القسري، والتشريد، وإن بوتيرة أبطأ، يظلُّ جزءاً أساسياً في الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى دفع الفلسطينيين لمغادرة أراضيهم.<sup>[57]</sup> ويتمّ هذا من خلال وضع حدود داخلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإجبار الفلسطينيين على ترك أكثرية الأراضي (المناطق «ب» و«ج») والانتقال إلى «بانتوستانات»، صغيرة، وغير متواصلة جغرافياً، وشديدة الازدحام، وغير قابلة للعيش اقتصادياً (منطقة «أ»). ويجري هذا من أجل إفساح المجال أمام المستوطنات الإسرائيلية في عملية طرد وإحلال تعتبر غير قانونية وفق القانون الدولي،<sup>[58]</sup> التي هي متواصلة منذ سنة 1967.<sup>[59]</sup> وتمّ تخصيص معظم المناطق المصنّفة «ج» لصالح المستوطنات الإسرائيلية أو الجيش الإسرائيلي، على حساب التجمّعات السكانية الفلسطينية.<sup>[60]</sup> ومنذ نيسان 2017، تعرّض 269,000 فلسطيني في الضفة الغربية و213,000 فلسطيني في القدس الشرقية لخطر التهجير القسري.<sup>[61]</sup> لقد أدّت

[55] Ibid; Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882-1948*, [electronic edition] (Washington, D. C.: Institute for Palestine Studies, 2012).

[56] Wolfe, "Settler Colonialism," 400.

[57] Ibid, 401.

[58] Lynk, *Situation of Human Rights*.

[59] Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (Washington, D. C.: Institute for Palestine Studies, 1995), 124.

[60] OCHA, "Area C," *United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)* (n. d.), accessed 10 September 2019, <https://www.ochaopt.org/location/area-c>

[61] European Commission - European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations (ECHO), "ECHO Factsheet: Palestine, April 2017," *ReliefWeb* (30 April 2017), [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/palestine\\_en\\_5.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/palestine_en_5.pdf)

عملية الهندسة الديموغرافية هذه إلى تحقيق أكثرية بسيطة للإسرائيليين، في معظم أراضي الضفة الغربية مع حلول العام 2020.<sup>[62]</sup> ونتيجةً لهذه الهندسة، وفي سنة 2019، كان هناك 325,000 مستوطن يسكنون في 125 مستوطنة وحوالي 100 بؤرة استيطانية في المنطقة «ج»، بالمقارنة مع ما يُقدَّر بـ 180,000 - 300,000 فلسطيني.<sup>[63]</sup> ولغاية سنة 2018، بلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين 600,000 في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بنسبة 23 مستوطناً لكل 100 فلسطيني في الضفة الغربية عموماً، و70 مستوطناً لكل 100 فلسطيني في القدس الشرقية.<sup>[64]</sup> إنَّ عملية بناء المستوطنات هذه بأكملها غير قانونية وفق القانون الدولي، وقد طالبت الأمم المتحدة إسرائيل «بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية».<sup>[65]</sup>

[62] Killian Redden, "Kerry: Israel 'Imperiling' Two-State Solution," *Ma'an News Agency* (6 December 2015), <http://www.maannews.com/Content.aspx?ID=769192>

(لم يعد رابط المقالة فعالاً، في الوقت الحالي، من المصدر).

[63] B'Tselem, "Area C," *B'Tselem: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories* (n. d.), accessed 10 September 2019, [https://www.btselem.org/topic/area\\_c](https://www.btselem.org/topic/area_c)

[64] Palestinian Central Bureau of Statistics, "Number of Settlers in the Settlements and Palestinian Population in the West Bank by Governorate, 2017," *Palestinian Central Bureau of Statistics* (n. d.), [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/SETT4E-2017.html](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/SETT4E-2017.html)

[65] United Nations Security Council, "Israel's Settlements Have No Legal Validity, Security Council Reaffirms, Resolution 2334 (2016)," Security Council, 7853rd Meeting (PM); SC/12657, 23 December 2016 (News and Press Release) (ReliefWeb, 24 December 2016), <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/israel-s-settlements-have-no-legal-validity-constitute>

## تجاهل الاستعمار الاستيطاني

إنَّ الاستعمار الاستيطاني هو عملية غير ليبرالية على الإطلاق. فمن منظورٍ ليبراليٍّ معياريٍّ، هو يبدو من أكبر الجرائم التي يمكن ارتكابها ضدَّ الإنسانية. وكما أشار مايكل لينك، المقرَّر الخاص للأمم المتَّحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، «ما من بلد يقوم بإيجاد مستوطنات مدنيَّة في أراضٍ محتلَّة إلاَّ كان في باله خطُّ للضم». ولهذا السبب، اعتبر المجتمع الدولي ممارسة «إسكان المستوطنين جريمة حرب»، وفق نظام روما الأساس لسنة 1998، المادة 8 (1) (ب) (VIII).<sup>[66]</sup> لقد شكَّل الاستعمار الاستيطاني سمةً التوسُّع الاستعماري الأوروبي في عالمنا المعاصر، الذي جعل الجنوب العالمي في حالة من اللاتمنية والفقْر، بينما جعل الشمال غنياً وحرّاً وقادراً على تطوير الصناعة المتقدِّمة. حدَّدت هذه التجربة الاستعماريَّة، الهويَّة الحديثة لبعض أكبر القوى العالميَّة، مثل الصين والهند، اللتين كانتا قبل خضوعهما للاستعمار الأوروبي مركزين صناعيَّين كبيرين قادرين على تغطية احتياجاتهما بسهولة،<sup>[67]</sup> إلى أن جرى إفقارهما عندما تمَّ نهب اقتصادهما وإعادة توجيه إنتاجهما لمصلحة الغرب الأوروبي. ومن المستحيل فهم وجهة نظر مجتمعات الجنوب دون فهم انطباعاتهم عن الاضطهاد، والإفقار، والإذلال (التي غالباً ما تكون ذات طبيعة عنصرية)، الذي عانوا منه على أيدي الأوروبيَّين.<sup>[68]</sup> إذ في كثير من الأحيان، تشكلت ديناميكيَّات العلاقة بين الشمال والجنوب في خضم عمليات اجتثاث لمجتمعاتٍ جنوبيَّة. إنَّ الولايات

[66] Lynk, *Situation of Human Rights*, 14.

[67] Joseph McQuade, "Colonialism was a Disaster and the Facts Prove It," *The Conversation* (27 September 2017), <http://theconversation.com/colonialism-was-a-disaster-and-the-facts-prove-it-84496>

[68] Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth*, trans. Constance Farrington (New York: Grove Weidenfeld, 1963).

المتحدة، القوّة العظمى في عالمنا اليوم، قائمةٌ نتيجة للاستعمار الاستيطاني الوحشي الذي قامت به ضدّ السكان الأصليين للداخل الأمريكي الشمالي.<sup>[69]</sup> كما أنّ الشرق الأوسط برمّته تُشكّل بفعل القوّة الإمبرياليّة السابقة،<sup>[70]</sup> والتدخلات اللاحقة.<sup>[71]</sup> بالنسبة للفلسطينيين، تُعرّف تجربتهم بعملية استعمارٍ استيطانيٍّ مدمّرة أثّرت على جوانب مجتمعهم كافّة.<sup>[72]</sup>

[69] Dee Brown, *Bury My Heart at Wounded Knee: An Indian History of the American West* (New York: Open Road, Integrated Media, 2012).

[70] Arthur James Balfour, "Balfour Declaration 1917," *Columbia Law School* (2 November 1917), <https://web.law.columbia.edu/sites/default/files/microsites/gender-sexuality/balfourdeclaration.pdf>;

League of Nations, "*League of Nations: Mandate for Palestine, 12 August 1922*," C. 529. M. 314. 1922. VI. (United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), 12 August 1922),

<https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/2FCA2C68106F11AB05256BCF007BF3CB>;

n. a., "The Sykes-Picot Agreement: 1916," *Yale Law School: The Avalon Project* (1916),

[https://avalon.law.yale.edu/20th\\_century/sykes.asp](https://avalon.law.yale.edu/20th_century/sykes.asp)

[71] n. a., "Camp David Accords; September 17, 1978," *Yale Law School: The Avalon Project* (17 September 1978),

[https://avalon.law.yale.edu/20th\\_century/campdav.asp](https://avalon.law.yale.edu/20th_century/campdav.asp);

U. S. Congress, "*Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002*," Public Law 107-243 – OCT. 16, 2002; 116 STAT. (Congress.gov, 16 October 2002), 1497-1502,

<https://www.congress.gov/107/plaws/publ243/PLAW-107publ243.pdf>;

United Nations Security Council, "*United Nations Security Council Resolution 678 (1990) of 29 November 1990*," S/RES/678 (1990), 29 November 1990 (United Nations, 29 November 1990), 27-28, [https://undocs.org/pdf?symbol=en/S/RES/678\(1990\)](https://undocs.org/pdf?symbol=en/S/RES/678(1990))

[72] Emile Badarin, "Settler-Colonialist Management of Entrances to the Native Urban Space in Palestine," *Settler Colonial Studies* 0, no. 0 (10 September 2014): 1-10,

[https://www.researchgate.net/publication/277972358\\_Settler-colonialist\\_management\\_of\\_entrances\\_to\\_the\\_native\\_urban\\_space\\_in\\_Palestine](https://www.researchgate.net/publication/277972358_Settler-colonialist_management_of_entrances_to_the_native_urban_space_in_Palestine); Eyal Weizman, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation* (London and New York: Verso, 2007).

ربّما بسبب القناعة التي كانت راسخةً في الماضي لدى مجتمعاتهم بالشرعية الأخلاقية للمشاريع الإمبريالية، لا يزال محللو السياسات والدارسون والمحلّون التتمويون الغربيون يمارسون، عادة، التلميع أو التنقيح التاريخي لفظائع الاستعمار، الذي يتضمّن الفعل الفاضح المتمثّل بإعادة تصوير الاستعمار على أنّه في النهاية جزءٌ من مسيرة العالم نحو الحداثة.<sup>[73]</sup> ففي ظلّ هذه المسيرة الافتراضية نحو التنوير، المؤكّد هو أنّ الأنظمة الليبرالية قامت بإسكات الشعوب الأصلية بالقوة لدى مقاومتها الاستعمار، إذ انتهكت أهدافها الديمقراطية المحليّة نفسها، ومارست أعمال عنف في الخارج أقرّتها الدولة بنفسها، بحيث يتمّ فرض الواجبات على المستعمرين ومنحهم القليل من الحقوق بالمقابل،<sup>[74]</sup> حتّى أنّ بعض المنظرين السياسيين يقولون إنّ الليبرالية نفسها هي خادمةٌ للإمبريالية الغربية الهدّامة الاستبدادية.<sup>[75]</sup> ويشيرون إلى أنّ بعض أهمّ المفكرين الليبراليين، مثل توكفيل وميل، قد مجّدوا فضائل الإمبريالية.<sup>[76]</sup> وفي هذا السياق، فقد شعرت الطبقة السياسية في الجمهوريّة الثالثة الفرنسية أنّ عليها واجب الانخراط في الاستعمار خدمةً للإنسانية، من خلال تيسير دفع عجلة التّقدم الحضاري

[73] Gilley, "The Case for Colonialism."

[74] Alice L. Conklin, "Colonialism and Human Rights, A Contradiction in Terms? The Case of France and West Africa, 1895-1914," *The American Historical Review* 103, no. 2 (April 1998): 419.

[75] Duncan Bell, "The Dream Machine: On Liberalism and Empire," In *Reordering the World: Essays on Liberalism and Empire*, by Duncan Bell (Princeton, New Jersey and Oxford: Princeton University Press, 2016), 19-61; David McNally, "The Blood of the Commonwealth: War, the State, and the Making of World Money," *Historical Materialism* 22, no. 2 (September 2014): 3-32; Jennifer Pitts, "Empire and Democracy: Tocqueville and the Algeria Question," *Journal of Political Philosophy* 8, no. 3 (September 2000): 295-318.

[76] Bell, "The Dream Machine;" Pitts, "Empire and Democracy."

العالمي.<sup>[77]</sup> حتى عملية الاستعمار الاستيطاني، التي هي غير الليبرالية على الإطلاق، لها تاريخٌ من التعايش مع الليبرالية. في الحقيقة، من المعروف جيداً في دراسات الاستعمار الاستيطاني أنّ المستعمرة الاستيطانية قد تميل نحو العنف والصراع، على الرغم من أنّها، في الوقت نفسه، تطبّق مبادئ ليبرالية في تنظيم أمور الشعب الذي تعتبره من مواطنيها.<sup>[78]</sup> لذا، فإن حكومة الدولة الاستيطانية تقوم، بشكل روتيني، بحرمان السكان الأصليين من الخدمات العامة والأسواق المفتوحة، بهدف تسريع عملية التشريد والإحلال الممارسة ضدهم، بينما توقّر هذه الخدمات والأسواق لمن تصنّفهم كمواطنين.

يحدث هذا للفلسطينيين تحت أنظار المجتمع الدولي الذي كان منخرطاً، بشكل حثيث، في شؤون إسرائيل وفلسطين منذ الحكم البريطاني. حتى في اللحظات التي عبروا فيها عن أفضل نواياهم، تجاهل صنّاع السياسات الغربيون أو قلّلوا من أهميّة المنهجية الثابتة التي اتّبعتها الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في تفكيك الأراضي الفلسطينية المحتلة والاستيلاء عليها، وركّزوا بدل ذلك على ما ينبغي للفلسطينيين أن يفعلوه بعد كلّ مرحلة من مراحل فشل عملية السّلام في الشرق الأوسط. دون شك، هناك قوى سياسيّة متنفّذة تحدّ من قدرة صنّاع السياسات الغربيين على اختيار دعم الفلسطينيين.<sup>[79]</sup> ولكن، ثمة ميل تلقائي لدى الكثيرين منهم نحو افتراض أنّ إسرائيل، الدولة الليبرالية الزميلة، تمثّل في النهاية قوّة تعمل لصالح المنطقة، حيث إنّها دولة متقدّمة يمكنها أن تنشر حسنات الحداثة. ويعود هذا إلى أنّهم يزرون في

[77] Conklin, "Colonialism and Human Rights," 433.

[78] Lorenzo Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview* (Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan, 2010), 3.

[79] Jeremy Wildeman, "Undermining the Democratic Process: The Canadian Government Suppression of Palestinian Development Aid Projects," *The Canadian Journal for Middle East Studies* 2, no. 1 (July 2017): 1-30.

إسرائيل زميلةً ليبراليةً ديمقراطيةً غرستها الحاضرة الأوروبية، وهي متفوّقة بطبيعتها على المجتمعات الأخرى المحيطة في منطقة «متخلفة».<sup>[80]</sup> فقد أشار ستيفن هاربر، رئيس الوزراء الكندي، آنذاك، في سنة 2014، إلى إسرائيل «كمنارة للحرية والديمقراطية في منطقة من الظلام».<sup>[81]</sup>

في تلك الأثناء، كان هناك ميل لدى السياسيين والمحليين المعنّيين بعملية السلام إلى اعتبار الذاكرة والماضي عقبتين تعيقان التقدّم. فقد تبنّى صنّاع السلام مقاربةً قريبة من مقاربة الأعمال، التي تعاملت مع الماضي باعتباره أمراً غير ذي صلة بصنع السلام، إذ اعتمدت الطريقة «التقدمية» للمضيّ قدماً ومحو الماضي.<sup>[82]</sup> كتبت هوارى: إنّ المطالبة بنسيان الماضي وإنّه «عفا الله عمّا مضى»، هو «تكتيكٌ كثيراً ما يستحضره الأقوياء، في خطابات عمليّات السلام في كلّ أنحاء العالم، وبخاصة ضمن سياقات الاستعمار والاستعمار الاستيطاني».<sup>[83]</sup> ومما يعرّز هذا النهج الشبيه بنهج الأعمال، الشعور بأنّه يمكن تصميم السياسات بطريقة تكنوقراطية ومحيدة، ومستقلة عن السياسة، وبالتالي تكون السياسات أكثر تأثيراً في بناء بيئة موثية للسلام. ويجادل ماكنالي بأن هذه الفناعة «بالقوة غير المشخصة» تشكّل السمة المميّزة للدولة الليبرالية الحديثة،<sup>[84]</sup> التي هي، في الحقيقة، ليست مجردة ولا خالية من الذاتية. ونتيجةً لذلك، عندما قام صنّاع

[80] David Lloyd, "Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel," *Settler Colonial Studies* 2, no. 1 (2012): 65.

[81] JTA, "What Makes Canada's PM One of Israel's Staunchest Supporters?" *Haaretz* (18 January 2014), <http://www.haaretz.com/jewish-world/jewish-world-features/1.569292>

[82] Pappe, "Historiophobia," 402.

[83] Hawari, "Palestine Sine Tempore?" 172.

[84] McNally, "The Blood of the Commonwealth," 15.

السياسات الغربيون، في سنة 1993، بخلق نموذج تنمويّ لتحضير الفلسطينيين للحكم الذاتي، فيما كانوا يتعدون عن النموذج التنموي الملتصق بدولة إسرائيل، فعلوا ذلك بطريقة تجهل تحديداً سياق الاستعمار الاستيطاني الذي كان يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>[85]</sup> حتى أنّهم لم يعطوا اهتماماً كافياً يأخذ في الحسبان الاحتلال العسكري الإسرائيلي المتواصل، وغياب السيادة الفلسطينية.<sup>[86]</sup>

وضمن هذه المقاربة الليبرالية-التكنوقراطية، تمّ تحديد الفقر الفلسطيني وضرورة رفع الفلسطينيين إلى المستوى التنموي لإسرائيل، كحقبات أساسية أمام بناء السلام. وقد نصح البنك الدولي بأن الاضطراب الاقتصادي الفلسطيني، بالمقارنة مع النجاح الإسرائيلي، يشكّل عقبة واضحة أمام تحقيق السلام.<sup>[87]</sup> تتشابه وجهة نظرهم، هذه مع ما يشير إليه ايسترلي في قطاع التنمية على أنّه «التوهم بأنّ الفقر هو مشكلة تقنية فقط، و[بالتالي] إبعاد الأنظار عن القضية الحقيقية: القوة المطلقة للدولة ضدّ الفقراء الذين ليس لديهم حقوق».<sup>[88]</sup> من هنا، نظرت الجهات اللاعبة-المانحة في المؤسسات الرئيسية إلى الفقر الفلسطيني على أنّه القضية

[85] Reem Bahdi and Mudar Kassis, "Decolonisation, Dignity and Development Aid: A Judicial Education Experience in Palestine," *Third World Quarterly* 37, no. 11 (2016): 2015.

[86] Anne Le More, "Killing with Kindness: Funding the Demise of a Palestinian State," *International Affairs* 81, no. 5 (October 2005): 996.

[87] World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*, Volume 1: Overview (Washington, D. C.: World Bank Group, September 1993), 1, <http://documents1.worldbank.org/curated/en/869901468780572753/pdf/multi0page.pdf>

[88] William Easterly, "The New Tyranny: How Development Experts Have Empowered Dictators and Helped to Trap Millions and Millions of People in Poverty," *Foreign Policy* (10 March 2014), [http://www.foreignpolicy.com/articles/2014/03/10/the\\_new\\_tyranny](http://www.foreignpolicy.com/articles/2014/03/10/the_new_tyranny)

الرئيسية التي تحتاج إلى حل، لكي تتعرّز عمليّة السلام السياسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بدل التركيز على الاحتلال العسكري الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني، الذي هو السبب الحقيقي، في الواقع، لفقر وعنف الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، فإنّ الفكرة الغربية التي تعتبر أنّ الفلسطينيين الأقلّ نماءً هم محرّك العنف، عزّزت الإحساس بعدم الثقة بقدرة الفلسطينيين على ممارسة الحكم الذاتي إلى أن تؤتي عمليّة التنمية ثمارها. وإلى أن يُكتب النجاح لمهمّة إدخال الحضارة والحداثة هذه، يتعيّن على الفلسطينيين أن يظلّوا تحت الحكم الإسرائيلي، إذ إن البديل أسوأ بكثير.<sup>[89]</sup> وقد دفع هذا التخوّف المانحين إلى التركيز على تنمية قطاعي الأمن والعدالة الفلسطينيين في أعقاب الانتفاضة الثانية. وكما هو متوقّع، جرى تحويل الأمن وسيادة القانون إلى مشاكل تتعلّق ببناء المؤسّسات أو القدرات، بمنأى عن الاحتلال والسّياق الاستعماري،<sup>[90]</sup> وعدم القدرة على الرّد على الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون.

وقد وُضع على الفلسطينيين دائماً عبء التحسّن، إذ كان يفترض أنّ إسرائيل جاهزة لإنهاء استعمار الأراضي الفلسطينية المحتلّة والتعايش السلمي.<sup>[91]</sup> من هنا، فقد ركّزت خمسة تقارير صادرة بين الأعوام 2010 و2015، عن مكتب محاسبة الحكومة (GAO) في الولايات المتحدة، حول برامج المساعدات الأميركية للأراضي الفلسطينية المحتلّة، على الإرهاب والعنف اللذين يرتكبهما الفلسطينيون، وليس على العنف البيويّ المنتشر الذي ترتكبه

[89] Mandy Turner, "Completing the Circle: Peacebuilding as Colonial Practice in the Occupied Palestinian Territory," *International Peacekeeping* 19, no. 4 (August 2012): 494.

[90] Bahdi and Kassis, "Decolonisation," 2015.

[91] Scott Lasensky, "Paying for Peace: The Oslo Process and the Limits of American Foreign Aid," *The Middle East Journal* 58, no. 2 (Spring 2004): 213.

إسرائيل.<sup>[92]</sup> وفي تقرير صدر سنة 2012-2013، أشارت الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، التي أصبحت مغلقة الآن، إلى أن جزءاً من حزمة المساعدات الكنديّة مخصّصة لتعزيز قدرة السلطة الفلسطينيّة على توفير الأمن لإسرائيل.<sup>[93]</sup> وفي رحلة إلى المنطقة سنة 2012، شدّد وزير الشؤون الخارجيّة جون بيرد على أنّ هذا المال ينفق في مكان مناسب.<sup>[94]</sup>

لكي تتحقّق التنمية، قام المانحون الغربيّون بوضع برنامج تنموي اقتصادي نيوليبراليّ من عصر «توافق واشنطن»، غير مصمّم خصيصاً للسياق المحلي، وغير مناسب على الإطلاق لحالات النزاع، ناهيك عن حالات الاستعمار الاستيطاني. وكما جرت العادة في مثل هذه التداخلات، انطلق صنّاع السياسات التنبؤيّة في عمليّة بناء مؤسسات دولة عصريّة للفلسطينيين، وإعادة صنع مجتمعهم في إطار الصورة «المتحضّرة» للغرب.<sup>[95]</sup>

[92] Jeremy Wildeman, *Donor Aid Effectiveness and Do No Harm in the Occupied Palestinian Territory*, An Oral and Documentary Analysis of Western Donor Perceptions of Development and Peacebuilding in their Palestinian Aid Programming, 2010-2016 (Aid Watch Palestine, 10 December 2018), 143.

[93] Canadian International Development Agency (CIDA), *Report to Parliament on the Government of Canada's Official Development Assistance, 2012-2013*, Catalogue No. CD2-6/2013E (Ottawa: Department of Foreign Affairs, Trade and Development (DFATD), 2013), 13, [http://publications.gc.ca/collections/collection\\_2013/aecic-faitc/CD2-6-2013-eng.pdf](http://publications.gc.ca/collections/collection_2013/aecic-faitc/CD2-6-2013-eng.pdf)

(لم يعد رابط التقرير فعالاً، في الوقت الحالي، من المصدر).

[94] Patrick Martin, "Canadian Ministers Take Firm Line with Palestinians," *The Globe and Mail* (30 January 2012), <http://www.theglobeandmail.com/news/politics/canadian-ministers-take-firm-line-with-palestinians/article547280/>

[95] Norman Long, "From Paradigm Lost to Paradigm Regained? The Case for an Actor-oriented Sociology of Development," *European Review of Latin American and Caribbean Studies*, no. 49 (December 1990): 3-24.

تتطلب معالجة الأسباب الحقيقية للصراع الإسرائيلي-الفالسطيني سياسات وبرامج مساعدات تنموية تتحدى الاحتلال بدل أن تلتف حوله، وهو أمر كانوا إما غير مستعدين للقيام به بسبب رغبتهم في عدم إغضاب إسرائيل،<sup>[96]</sup> وإما لم يتمكنوا من فهمه بسبب عماهم عن الاستعمار الاستيطاني. وكطريقة لإعطاء عذر لعدم استخدامهم المصطلحات الدقيقة، كتب البنك الدولي في سنة 2012، أنه يتجنب المصطلحات التي تصف الاحتلال لكي يبدو محايداً وغير سياسي، إذ إنّه يريد التركيز على الحوار الإيجابي وتجنب «الاتهامات المضادة الهدامة» بشأن أحداث الماضي.<sup>[97]</sup>

وخلال عملية بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، نظر المانحون إلى المساعدات التنموية على أنها عامل مساعد لتنشيط النمو الاقتصادي الفلسطيني، وتوفير «منافع للسلام» لتشجيعهم أكثر على التوصل إلى السلام مع إسرائيل.<sup>[98]</sup> وقد برّروا تجنّبهم للقضايا السياسيّة الجوهرية بحجة أنّه ينبغي فصل المساعدات التنموية عن السياسة؛ من أجل بناء الثقة من خلال النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف من أجل السلام. وكانوا يعتقدون أنّه إذا جرت تقوية الروابط الاقتصاديّة ما بين الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة وإسرائيل، وانخرط الجانبان في نظام السوق الحر، فإنّ نقاط القوّة والضعف لدى الجانبين ستكتمل بعضها البعض، ما يسهم في إدراك الجانبين بأن المنفعة المتأثية من العمل سوياً تفوق ما يمكن تحقيقه من النزاع. وكانت الفرضية

[96] Anne Le More, *International Assistance to the Palestinians After Oslo: Political Guilt, Wasted Money* (London and New York: Routledge, 2008), 29.

[97] World Bank, *West Bank and Gaza - Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector-Led Growth*, Report No. 68037-GZ (Washington, D. C.: World Bank Group, April 2012), <http://documents1.worldbank.org/curated/en/864951468140640370/pdf/680370ESW0GZ0P0IC0disclosed08020012.pdf>

[98] Le More, *International Assistance*, 89.

الأساسية هي أن التجارة الدولية ستتطور في النهاية إلى تقسيم متناغم للعمل فيما بين أطراف متساوية، بحيث يساهم كل طرف فيها بنقاط قوته، ويستفيد الطرفان من المنافع. يمكن للتعاون أن ينشط المكاسب الاقتصادية المتبادلة، الأمر الذي يعزز السلام، ويؤدي إلى المزيد من النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من تعزيز السلام. لو مُنحت إسرائيل شريكاً ليبرالياً ديمقراطياً للسلام، ومع تقدّم عملية الربط الاقتصادي، سيبدأ الإسرائيليون والفلسطينيون بالاعتناع أن بإمكانهم حلّ مشاكلهم بالحوار والتعاون، وليس بالقوة.

اشتملت الآليات الليبرالية لبناء السلام، التي روّجها المانحون، على بناء مؤسسات إقليمية، والتكامل الاقتصادي، والدمقرطة، والاعتراف المتبادل بالحقوق الوطنية، وبناء الثقة.<sup>[99]</sup> ولكنهم خلال قيامهم بهذا، اختاروا مساراً ملتبساً وهداماً، تجاهل العامل السياسي والسياق التاريخي، وأخفى الفجوات الكبيرة القائمة في فهم كل طرف رئيسي للمعنى الحقيقي للاعتراف المتبادل والحكم الذاتي (بناء الدولة).<sup>[100]</sup> كذلك، تجاهلوا عدم جدوى القيام بأعمال التعاون والتنمية الاقتصادية في سياق الاستعمار الاستيطاني المتواصل القائم على أساس التدمير الكامل لمجموعة بعينها لمصلحة الأخرى. لكي يأخذ نموذج التنمية من أجل السلام فرصته، كان ينبغي لجميع الأطراف أن تعالج الواقع السياسي المؤدي إلى العنف بشكل مباشر، وأن تضع حدّاً لعملية الاستعمار الاستيطاني. إذن، لقد صُمّمت المساعدات التنموية بشكل خاطئ لتناسب الظروف

<sup>[99]</sup> Jonathan Rynhold, "Liberalism and the Collapse of the Oslo Peace Process in the Middle East," *Journal of Diplomacy and International Relations (The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations)* X, no. 1 (Winter/Spring 2009): 45, <http://blogs.shu.edu/journalofdiplomacy/files/archives/05%20Rynhold.pdf>

<sup>[100]</sup> Ibid, 49.

الفعليّة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأتت المساعدات لدعم الوضع القائم، والمتمثل بالاحتلال والاستعمار الاستيطاني، الأمر الذي وُقِر على إسرائيل التكاليف، ومكّنها، في الوقت نفسه، من الانتفاع من اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلّة الأسير، الذي يحصل على المساعدات الأجنبية من أجل بقائه.<sup>[101]</sup> وهكذا، تمكّنت إسرائيل بفضل هذه التسهيلات من ترسيخ أشكالها الاستعماريّة بشكل أفضل من السابق.<sup>[102]</sup>

## تجاهل الواقع الأمبريقي

إنّ النتائج المترتبة على فساد وجهات النظر في العمليّة الليبراليّة التحليليّة، تسهم في وقوع الأخطاء في مجمل نموذج التنمية مقابل السلام، وقد كان تأثيرها كبيراً حقاً. فقبل أو سلو، كانت هناك مؤشّرات كافية على أنّ اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلّة يعاني نتيجة ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي. إذ في بحث حول اقتصاد قطاع غزة، وجدت روي أنّه يتجه نحو المزيد من الفقر، لأنّ الحكم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلّة مصمّم بنيويّاً وحصريّاً لخدمة تنمية إسرائيل.<sup>[103]</sup> فقد استُخدم الفلسطينيون كعمالة رخيصة لنموّ الاقتصاد الإسرائيلي، واستُخدمت أجورهم في شراء البضائع الإسرائيلية، بينما سُمح لإسرائيل بتحرير العمالة اليهودية من الأعمال اليدوية، وتحويلها إلى تطوير الصناعة الإسرائيليّة المتقدّمة.<sup>[104]</sup> وفي الوقت نفسه، لم يُسمح

[101] Hever, *The Political Economy of Israel's*; Hever, *How Much International Aid*.

[102] Bahdi and Kassis, "Decolonisation."

[103] Sara Roy, "The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development," *Journal of Palestine Studies* 17, no. 1 (Autumn 1987): 56-88.

[104] Salim Tamari, "What the Uprising Means," *Middle East Report*, no. 152 (May/June 1988): 24-30; Wolfe, "Settler Colonialism," 390.

للفلسطينيين بتنمية قطاعاتهم الاقتصادية لمنفعتهم حصرياً،<sup>[105]</sup> وضمّمت السياسة الإسرائيلية من أجل تقويض القطاعات التي قد تنافس نظيراتها الإسرائيلية.<sup>[106]</sup> وفي الوقت نفسه، أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة أهم سوق للصادرات الإسرائيلية، دون أيّة تعريفات جمركية أو منافسة، بينما مُنعت البضائع الفلسطينية من دخول إسرائيل. وتمّ قمع التنمية الاقتصادية إلى درجة تصفها روي «بالتدمير المتعمّد والمنهجيّ للاقتصاد الأصليّ من قبل قوة مهيمنة».<sup>[107]</sup> لم تكن العلاقة القائمة هي علاقة سيّد مع خادم محدّدة بالفوارق الإثنية، كما لم تكن علاقة تتسم بالعمالة التي لا يمكن الاستغناء عنها لشعبٍ مستعمر. بل إنّ الإنسان الأصليّ يمكن الاستغناء عنه تماماً،<sup>[108]</sup> والهدف النهائي هو الإحلال، والحلول محلّهم ومحلّ عملهم.

في وقت ما من تسعينيات القرن الماضي، اختفى مصطلح الاحتلال بشكل شبه كامل من الخطاب الدولي، على الرغم من أنّه مقبول عالمياً في وصف الحكم الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 298 (1971)، و446 (1979)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 5/32 (28 تشرين الأول 1977). حتّى البنك الدولي،<sup>[109]</sup> الدليل الفكريّ للمانحين الذين يؤلّون التنمية الفلسطينية في إطار ثنائي،<sup>[110]</sup> كان يتردّد في الإشارة إلى الأراضي على أنّها «محتلّة».<sup>[111]</sup> مثلاً، في 18 تقريراً صادراً عن البنك الدولي بين الأعوام 2009 و2017، وموجّهاً إلى لجنة الاتصال المخصّصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى

[105] Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy*, 6.

[106] Ibid, 146.

[107] Ibid, 4.

[108] Veracini, *Settler Colonialism*, 17.

[109] Wildeman, *Donor Aid Effectiveness*, 112.

[110] Le More, *International Assistance*, 109.

[111] Wildeman, *Donor Aid Effectiveness*, 112.

الشعب الفلسطيني (AHLC)، وهي إطار يلتقي فيه المانحون الرئيسيون بشكل نصف سنوي لتحديد التمويل الفلسطيني، ذكرت كلمة «احتلال» 19 مرة فقط، وكلمة «محتلة» 35 مرة في 500 صفحة من تحليل السياسات.<sup>[112]</sup> وقد اختلفت أيّة إشارة إلى الاحتلال بشكل كامل بين سنة 2012 إلى سنة 2017، على الرغم من أنّ الاحتلال تكثّف وواصل تحديد كلّ جانب من جوانب وجود الفلسطينيين.<sup>[113]</sup> والمثير للاستغراب هو أنّ البنك الدولي، وفي تقريره التقييمي لأعماله في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2001-2009، والمكوّن من 239 صفحة،<sup>[114]</sup> لم يذكر كلمة «احتلال» سوى مرّتين، في إشارات ثانوية لخطّة السلطة الفلسطينية «فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة». وفي التقرير نفسه، ذكرت كلمة «محتلة» 16 مرة، ولكن 3 مرات منها فقط كانت إشارات واضحة إلى فعل تقوم به إسرائيل، بينما المرّات 13 الباقية كانت اقتباسات ثانوية تظهر فيها كلمة «محتلة»، مثل عنوان التقرير.<sup>[115]</sup>

وفي وقت ما من التسعينيات ولاحقاً، بدأ عدد لا بأس به من المنظّمات الدولية ومؤسسات الدعم باستبدال مصطلح «الأراضي الفلسطينية المحتلة» بتسميات مثل «الضفة الغربية وقطاع غزّة»، أو «الأراضي الفلسطينية» أو حتى «السلطة الفلسطينية». فالدول المانحة، مثل الولايات المتحدة وكندا،

[112] Ibid.

[113] Ibid.

[114] Ibid, 113; Konstantin Atanesyan et al., *The World Bank Group in the West Bank and Gaza, 2001-2009: Evaluation of the World Bank Group program*, Report No. 100011 (Washington, D. C.: World Bank Group, 2009), <http://documents.worldbank.org/curated/en/144151467998201026/The-World-Bank-Group-in-the-West-Bank-and-Gaza-2001-2009-evaluation-of-the-World-Bank-Group-program>

[115] Wildeman, *Donor Aid Effectiveness*, 113.

[116] Le More, *International Assistance*, 29.

تتجّيب، غالباً، استخدام مصطلح قد يشير إلى نوع من الأصاله للفلسطينيين في أرضهم. مثل التقارير الكنديّة حول مساعداتها الخارجية، في «التقرير الإحصائي حول المساعدات التنمويّة الرسميّة» للسنوات من 1998-1999 إلى 2015-2016، وفي «التقرير الموجّه إلى البرلمان حول المساعدات التنمويّة الخارجيّة لكندا» للسنوات من 2010-2011 إلى 2015-2016. إذ استخدمت كندا تسمية الفلسطينيين كشعب، أو ربّما يمتلك أرضاً، في تقرير واحد فقط، هو التقرير الإحصائي 2003-2004. لقد أشارت الحكومة إلى «الأراضي الفلسطينيّة» 6 مرات، و«الأراضي المحتلّة الفلسطينيّة» مرّة واحدة. وبخلاف ذلك، ومن بين 50 مرة تمّ فيها استخدام كلمة مشتقّة من «فلسطين» أو «فلسطيني»، 43 منها كانت تشير إلى أسماء منظمات تتضمّن هذه الكلمة، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومؤسسة التبادل التعليمي الكندي الفلسطيني (the Canadian Palestinian Educational Exchange)، وبعثة الشرطة الأوروبية للأراضي الفلسطينيّة.<sup>[117]</sup>

واللافت هو استخدام مصطلح «الأراضي المحتلّة الفلسطينيّة» سنة 2003-2004، إذ إنّ هذه هي الإشارة الأقرب التي استخدمتها الحكومة الكنديّة على الإطلاق لوجود احتلال للفلسطينيين في ذلك التقرير. وفي جميع التقارير حول برامج المساعدات الخارجية من سنة 1998 إلى 2016، والبالغ عددها 25، لا تشير الحكومة الكنديّة إلى وجود مستوطنات، أو مستوطنين، أو مستعمرات، أو احتلال، على الرغم من أنّ هذه هي أهمّ الخصائص التي ينبغي لأية حزمة مساعدات أن تستجيب لها.<sup>[118]</sup> كذلك الأمر، ففي تقارير مكتب محاسبة الحكومة (GAO) في الولايات المتحدة، لا يتمّ ذكر هذه المصطلحات على الإطلاق تقريباً، على الرغم من

<sup>[117]</sup> Wildeman, *Donor Aid Effectiveness*, 162.

<sup>[118]</sup> Ibid, 163.

أن الولايات المتحدة شكّلت المانح المنفرد الأكبر للفلسطينيين،  
والمحرّك السياسي الرئيسي لعمليّتي التنمية والسلام.<sup>[119]</sup>

إنّ عدم الاعتراف بحقائق أساسية مثل الاحتلال، ناهيك عن إدراك حقيقة الاستعمار الاستيطاني، يؤدي إلى سياسة كارثية بعيدة عن الواقع، مثل تمويل الرّيادة والبرامج الاقتصاديّة الموجهة للتصدير، التي لن يُكتب لها النجاح أبداً طالما لا يسمح للفلسطينيين بحريّة الحركة أو التجارة، أو بتطوير صناعات قائمة على التراث الأصلي.<sup>[120]</sup> من الأمثلة المقلقة على التوجيهات السياسيّة السيئة الناجمة عن الابتعاد عن الواقع، ما نُشر على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي-الضفّة الغربيّة وقطاع غزة (27 تشرين الأول 2017)، إذ نشر البنك توجيهات سياسيّة حول المياه، مستخدماً إدارة المياه الإسرائيليّة نموذجاً.<sup>[121]</sup> فقد أشارت مدوّنة بعنوان، «إسرائيل: كيف أدّت مواجهة التحدّيات المائيّة إلى إطلاق صناعة صادرات نشطة»، إلى أنّ المياه أصبحت محرّكاً لنموّ سريع للصناعة بقيمة 2 مليار دولار في إسرائيل، إذ استفادت ما لا يقلّ عن 300 شركة قائمة، و100 شركة جديدة، من ارتفاع الصادرات، بمعدل 200% تقريباً، خلال ثلاث سنوات فقط.<sup>[122]</sup>

[119] Ibid, 18.

[120] Alaa Tartir and Jeremy Wildeman, "Persistent Failure: World Bank Policies for the Occupied Palestinian Territories," *Al Shabaka: The Palestinian Policy Network* (9 October 2012), <http://al-shabaka.org/node/513>;

Jeremy Wildeman and Alaa Tartir, "Can Oslo's Failed Aid Model Be Laid to Rest?" *Al Shabaka: The Palestinian Policy Network* (18 September 2013), <http://al-shabaka.org/node/672>

[121] World Bank", n. t. "., *World Bank* (27 October 2017),

<https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza>

[122] Scott Michael Moore, "Israel: How Meeting Water Challenges Spurred a Dynamic Export Industry," *World Bank* (27 October 2017), <http://blogs.worldbank.org/water/israel-how-meeting-water-challenges-spurred-dynamic-export-industry>

في هذه المدونة، يشيد المؤلف بفضائل سياسة الحكومة الإسرائيلية، بما فيها دعمها للباحثين والرياديين الإسرائيليين في هذا القطاع، إضافةً إلى نهجها التقدمي تجاه أساليب تسعير المياه والمحافظة عليها.<sup>[123]</sup> ولكيلا تضيع منافع «قصة النجاح» هذه مع القراء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعلق المؤلف:

بيّن المثال الإسرائيلي أنه من الممكن تحويل الندرة الشديدة في المياه إلى فرصة اقتصادية، عند القيام بالاستثمارات المناسبة في التكنولوجيا، والتمويل، والسياسات والمؤسسات. بالنسبة للبلدان التي تعمل مع البنك الدولي، والتي تعاني من شح شديد في المياه، يقترح النموذج الإسرائيلي عليها، أن الاستثمار في مزيج من السياسات الرشيدة للحوافز والتكنولوجيا، يمكنه أن يحقق مردوداً كبيراً، ليس في قطاع المياه فحسب، بل، أيضاً، في تحقيق نمو اقتصادي يقوده الابتكار عموماً.<sup>[124]</sup>

إنّ أشدّ ما يثير القلق، هو أن نرى البنك الدولي يطرح هذه التوجيهات. فالتشارك الإسرائيلي-الفلسطيني في موارد الأراضي الفلسطينية المحتلة المائية، جائر جداً وغير متناظر على الإطلاق.<sup>[125]</sup> إذ إن مصادرة إسرائيل للموارد المائية الفلسطينية كانت كارثية للفلسطينيين،<sup>[126]</sup> والبنك الدولي لديه عقود من الخبرة

<sup>[123]</sup> Ibid.

<sup>[124]</sup> Ibid.

<sup>[125]</sup> Mark Zeitoun, "Global Environmental Justice and International Transboundary Waters: An Initial Exploration," *The Geographical Journal* 179, no. 2 (June 2013): 145.

<sup>[126]</sup> Jan Selby, "Dressing up Domination as 'cooperation': The Case of Israeli-Palestinian Water Relations," *Review of International Studies* 29, no. 1 (January 2003): 121-138.

التي شهد فيها هذه العملية وهي تحدث على الأرض. وكما صرحت المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية «بتسيلم»، في الوقت نفسه الذي نشر فيه البنك مدونة مور تقريباً:

«سنة 1967، سيطرت إسرائيل على جميع الموارد المائية في الأراضي التي تم احتلالها مؤخراً. وتحفظ إسرائيل بالسيطرة المطلقة على كافة الموارد المائية الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، باستثناء جزء صغير من مكمّن المياه الجوفية الساحلية في قطاع غزة. وتستخدم إسرائيل المياه كما تراه مناسباً، متجاهلة احتياجات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعرضهم لنقص في المياه بسبب ذلك، حيث لا يجري تزويد أي من المنطقتين بكميات كافية من المياه. حتى المياه التي يتم تزويدها لقطاع غزة، هي ذات نوعية سيئة وغير قابلة للشرب.<sup>[127]</sup>»

تستخدم سيلبي هذا كمثال يبيّن كيف أنّ «تطهير» الحقائق يؤدّي إلى «إعادة ترتيب وعرض الممارسات القمعية بشكل بديهي على أنها تعاون إسرائيلي-فلسطيني».<sup>[128]</sup> إذن، بعد توقيع أوسلو، أُعيدت تسمية السيطرة الإسرائيلية الجائرة على الموارد المائية الفلسطينية باسم «التعاون»، على الرغم من أنّه ما من شيء تغيّر في علاقات القوة. فقد احتفظت شركة المياه الإسرائيلية «ميكوروت» بملكيتها للبنية التحتية المائية في الضفة الغربية، كما كان الحال عليه منذ العام 1982، وزوّدت المستوطنات سريعة النموّ بالمياه، معتمداً

[127] B'Tselem, "Water Crisis," *B'Tselem: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories* (11 November 2017), accessed 25 April 2018, <http://www.btselem.org/water>

[128] Selby, "Dressing up Domination," 123.

على الفلسطينيين الذين «تحرّروا» لتوهم، للعمل كوسطاء لتقوية عملية توزيع المياه الإسرائيلية التمييزية، والقيام بأعمال الجباية من المجتمعات الفلسطينية.<sup>[129]</sup> وبهذه الطريقة، تمكّنت شركات المياه الإسرائيلية أن تحقّق أرباحاً من التصدير مستخدمةً الموارد الفلسطينية، بما في ذلك إعادة بيعها للفلسطينيين أنفسهم بأسعار غير منصفة. لذا، من العجيب أن نرى مدوّنة تشير إلى أنّ الفلسطينيين يمكنهم أن يتعلّموا من النموذج الإسرائيلي في إدارة المياه، عندما تكون تقنيّات الإدارة قائمةً على قمع الفلسطينيين.

## الخلاصة

إن الغرب ليس موحداً، وهناك عدد لا يُحصى من المحليين إسرائيل وفلسطين ممّن يتبنّون أطر عمل تحليل قويّة، وحتى معادية للاستعمار. بالفعل، هناك الكثيرون من الدارسين الناقدين الذين تقنّبس منهم هذه الورقة، ممّن يعيشون في الغرب ونشأوا فيه، ومن بينهم المؤلّف. كذلك الأمر، هناك بعض الأطراف اللاعبة والمانحين ممّن هم أفضل من غيرهم. فحتّى لو تجنّبوا الاعتراف بمصطلح الاستعمار، فإنّ السويد، والنرويج، والاتحاد الأوروبي يطبّقون، في الغالب، تحليلاً قوياً للسياق القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>[130]</sup> لكن، هذا لا يعني أنّهم قادرون على تطبيق سياسات التنمية من أجل السّلام. إذ حتى الآن، يبدو أنّهم عاجزون عن تغيير البنية الفوقيّة لكيفيّة تدخّل الأطراف اللاعبة الغربيّة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إن كان ذلك في برنامج التنمية الذي تمّ وضعه في التسعينيات، أو في عمليّة السّلام التي انبثقت من مقترحات تعود إلى أيّام الاستعمار البريطاني. وتتمرّز هذه البنية الفوقيّة للتدخّل الخاطيء

[129] Ibid, 128.

[130] Wildeman, *Donor Aid Effectiveness*.

بالتحيزات المعرفية، كالآراء الليبرالية الديمقراطية بعملية الاستعمار الاستيطاني، عندما تقوم بها حكومة تحمل فكراً مشابهاً. علاوة على ذلك، لليبرالية تاريخ طويل من التعايش مع الاستعمار الاستيطاني، وفي الحقيقة، فإن بعض أقوى الدول التي تقف خلف النظام الليبرالي الدولي (أي الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا والمملكة المتحدة)، إما تأسست وإما اغتنت من خلال عملية استعمار استيطاني. كما أنّ دولاً أخرى (أي فرنسا، وبلجيكا وهولندا)، أُجبرت على إنهاء الاستعمار، لكنّها لم تدفع يوماً التكاليف الباهظة لتبعات أفعالها، التي تُبين أنّها شديدة التردد في الاعتراف بها.

لكنّ المأزق يكمن في أنّ الفلسطينيين معتمدون على المساعدات الخارجية بعد عقود من برامج المانحين المضلّة لمساعدات التنمية، التي تتعايش مع، بل إنّها تعزّز كما يبدو، الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقطاع الصناعة يتراجع بشكل خطير، حتى انخفضت نسبته من النشاط الاقتصادي إلى النصف تقريباً، من 19% سنة 1994 إلى 11% سنة 2015.<sup>[131]</sup> أمّا الزراعة، التي شكّلت يوماً عماد الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة في المنطقة «ج»، فقد انهارت من 12% إلى 4%.<sup>[132]</sup> ونتيجةً لذلك التراجع الاقتصادي، أصبح الفلسطينيون يعتمدون على المساعدات الخارجية من أجل بقائهم. وفيما انكمش القطاع الخاص، حلّت محلّه دولارات المساعدات التي قوّت الاقتصاد. ولغاية سنة 2017، كان أكثر من 40% من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

[131] Mark Eugene Ahern, *West Bank and Gaza - Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, Report No. ACS22126 (Washington, D. C.: World Bank Group, 4 May 2017), 7, <http://documents.worldbank.org/curated/en/878481496148097124/West-Bank-and-Gaza-Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee>

[132] Ibid.

بحاجة إلى المساعدات الإنسانية والحماية.<sup>[133]</sup> ونتيجة للاعتماد على المساعدات، حدث معظم النمو في خدمات القطاع العام خلال العقدَيْن الماضيين.<sup>[134]</sup> ومع حلول سنة 2017، شكّلت الصادرات الفلسطينية 19% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما شكّلت الواردات 56% منه، الأمر الذي تسبّب في عجز واضح غير قابل للاستدامة في الميزان التجاري بلغ 37% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من بين أعلى نسب العجز في العالم.<sup>[135]</sup> وكان هذا العجز الضخم يُدفع من مداخيل العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، ومن أجور العاملين في الخارج، ومن المساعدات الخارجية.

بنيوياً، كان الغرب منحازاً في الصراع، على الرغم من أنّ الانحياز في حالات النزاع يعتبر، منذ فترة طويلة، جريمة كبرى في أيّ برنامج مساعدات، إذ إنّهُ في الغالب يتسبب بالأذى.<sup>[136]</sup> وبحيث إنّ الحكم الإسرائيليّ أدّى إلى تدمير التنمية على نطاق واسع، فإنّ انسحاب المساعدات التنمويّة ستكون له عواقب وخيمة، من بينها احتمال الانهيار الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ويحدّر بهدي وقسيس من أنّ المساهمة في المساعدات

[133] ECHO, "ECHO Factsheet."

[134] Ahern, *West Bank and Gaza*, 7.

[135] UNCTAD, *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*, Trade and Development Board, Sixty - Fifth Session, Part II, Geneva, 1-4 October 2018, Item 6 of the Provisional Agenda; TD/B/65(2)/3 (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 23 July 2018), 5, [https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb65\\_2\\_d3\\_en.pdf](https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb65_2_d3_en.pdf)

[136] Anderson, *Do No Harm: How Aid*; Mary B. Anderson, "'Do No Harm': The Impact of International Assistance to the Occupied Palestinian Territory," In *Aid, Diplomacy and the Facts on the Ground: The Case of Palestine*, ed. Michael Keating, Anne Le More and Robert Lowe (London: Chatham House, Royal Institute of International Affairs, 2005), 143-153; Karlstedt et al., *Effectiveness of Core Funding*; OECD, *Do No Harm: International Support*.

التنموية في فلسطين، تنطوي على مخاطر بالنسبة للأطراف التي تركز نفسها «للممارسة الملتزمة وإنهاء الاستعمار».<sup>[137]</sup> إنَّ تجاهل المساعدات التنمويّة، أو رفض المشاركة فيها، هما ببساطة، تنازل عن الموقع لصالح من سيقومون بملئه دون أن يتمنّعوا بعين ناقدة، أو دون التزام بإنهاء الاستعمار. ومع ذلك، إنَّ استخدام المصطلحات التي حدّتها الجهات المانحة اليمينيّة المتشدّدة، يرقى إلى «تواطؤ مع النيوكولونيالية».<sup>[138]</sup>

بالمقابل، تسأل تيرنر، «في غياب السيادة، هل يمكن للمساعدات الدوليّة والمانحين أن يلعبوا دوراً تقديمياً في ظلّ حالة واضحة من الاستعمار الاستيطاني ومن الفصل العنصري المتسارع».<sup>[139]</sup> وتخلص تيرنر إلى أنّ هذا قد يكون ممكناً، إذا «أُجبر على أن يكون تقديمياً نتيجةً لخطة واضحة وثابتة للقيادة الفلسطينية ولمجموعات المجتمع المدني الفلسطيني».<sup>[140]</sup> ولكي تسيطر على عملية المساعدات وتقرير المصير الخاص بها، فنصيحتها السياساتية، هي أنّه على «النخب السياسيّة الفلسطينيّة ومنظّمات المجتمع المدني - المؤسّسات التي تتلقّى أموال المانحين- أن تحدّد إطار عمل للشروط التي يمكنها بموجبها قبول أموال المانحين».<sup>[141]</sup> وإلا، ففي غياب الضغط السياسي أو الاقتصادي على إسرائيل الذي يسمح بنشوء دولة فلسطينية ذات سيادة، ستستمرّ المساعدات الدوليّة في إيجاد بنى واقتصاد سياسي يعمل بالترادف مع الحكم الإسرائيلي.<sup>[142]</sup>

[137] Bahdi and Kassis, "Decolonisation," 2011.

[138] Ibid.

[139] Mandy Turner, "International Aid in the Absence of Palestinian Sovereignty: Notes towards a Strategy in the Aftermath of the Trump 'Peace Plan'," *Jadaliyya* (19 February 2020), <https://www.jadaliyya.com/Details/40706>

[140] Ibid.

[141] Ibid.

[142] Ibid.

ولكن، يبقى السؤال هو إلى أيّ مدى يمكن للفلسطينيين أن يضعوا استراتيجية وطنية متماسكة، علماً أن سياسات إسرائيل والمانحين قد ساهمت في شردمتهم على الصعيدين المادّي والسياسي، وإلى أيّ مدى تستطيع إسرائيل والمانحون أن يتحكّموا مالياً بالمؤسّسات الفلسطينية المعتمّدة عليهم. وبصرف النظر عن توجّه السياسات، هناك نقطة تظلّ واضحة: من دون تحليل قويّ يأخذ في الحسبان الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، ويواجهه سياسياً، ستستمرّ الدول الغربيّة بالإخفاق في تطلّعاتها الليبرالية لبناء السلام، وستساهم في الأرجح في المزيد من التمويل للوضع الاستعماري العنيف القائم والتشريد المتواصل. وبهذا النحو، فإنّ تدخلهم قد يصلح كمثالٍ معاصر على كفيّة قيام الليبراليّة نفسها بالعمل كخادم للاستعمار الهدّام.

## المراجع

- Ahern, Mark Eugene. 4 May 2017. *West Bank and Gaza - Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*. Report No. ACS22126, Washington, D. C.: World Bank Group.  
<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/878481496148097124/west-bank-and-gaza-economic-monitoring-report-to-the-ad-hoc-liason-committee>.
- Allon, Yigal. 1976. "Israel: The Case for Defensible Borders." *Foreign Affairs* 55 (1): 38-53.
- Anderson, Mary B. 2005. "'Do No Harm': The Impact of International Assistance to the Occupied Palestinian Territory." *In Aid, Diplomacy and the Facts on the Ground: The Case of Palestine*, edited by Michael Keating, Anne Le More and Robert Lowe, 143-153. London: Chatham House, Royal Institute of International Affairs.
- . 1999. *Do No Harm: How Aid Can Support Peace - or War*. Boulder, Colorado and London: Lynne Rienner Publishers, Inc.
- Atanesyan, Konstantin, Nawaf Ibrahim Abu Sitta, Jumana Farah, Jorge Garcia-Garcia, Gita Gopal, Tarek Kotb, Svetlana Markova, George

- Polenakis, Miguel Angel Rebolledo Dellepiane, and Christopher Willoughby. 2009. *The World Bank Group in the West Bank and Gaza, 2001-2009: Evaluation of the World Bank Group program*. Report No. 100011, Washington, D. C.: World Bank Group. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/144151467998201026/the-world-bank-group-in-the-west-bank-and-gaza-2001-2009-evaluation-of-the-world-bank-group-program>.
- Avnery, Uri. 2010. "Slow - Motion Ethnic Cleansing." In *The Plight of the Palestinians: A Long History of Destruction*, edited by William A. Cook, 255-257. New York: Palgrave Macmillan.
- B'Tselem. n. d. "Area C." *B'Tselem: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories*. Accessed September 10, 2019. [https://www.btselem.org/topic/area\\_c](https://www.btselem.org/topic/area_c).
- . 2017. "Water Crisis." *B'Tselem: The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories*. November 11. Accessed April 25, 2018. <https://www.btselem.org/water>.
- Badarin, Emile. 10 September 2014. "Settler-Colonialist Management of Entrances to the Native Urban Space in Palestine." *Settler Colonial Studies* 0 (0): 1-10. [https://www.researchgate.net/publication/277972358\\_Settler-colonialist\\_management\\_of\\_entrances\\_to\\_the\\_native\\_urban\\_space\\_in\\_Palestine](https://www.researchgate.net/publication/277972358_Settler-colonialist_management_of_entrances_to_the_native_urban_space_in_Palestine).
- Bahdi, Reem, and Mudar Kassis. 2016. "Decolonisation, Dignity and Development Aid: A Judicial Education Experience in Palestine." *Third World Quarterly* 37 (11): 2010-2027.
- Balfour, Arthur James. 2 November 1917. "Balfour Declaration 1917." *Columbia Law School*. <https://web.law.columbia.edu/sites/default/files/microsites/gender-sexuality/balfourdeclaration.pdf>.
- Bell, Duncan. 2016. "The Dream Machine: On Liberalism and Empire." In *Reordering the World: Essays on Liberalism and Empire*, by Duncan Bell, 19-61. Princeton, New Jersey and Oxford: Princeton University Press.
- . 2014. "What is Liberalism?" *Political Theory* 42 (6): 682-715.

- Brecher, Frank W. 2012. "US Secretary of State George C. Marshall's Losing Battles Against President Harry S. Truman's Palestine Policy, January-June 1948." *Middle Eastern Studies* 48 (2): 227-247.
- Brown, Dee. 2012. *Bury My Heart at Wounded Knee: An Indian History of the American West*. New York: Open Road, Integrated Media.
- Canadian International Development Agency (CIDA). 2013. *Report to Parliament on the Government of Canada's Official Development Assistance, 2012-2013*. Catalogue No. CD2-6/2013E, Ottawa: Department of Foreign Affairs, Trade and Development (DFATD). [http://publications.gc.ca/collections/collection\\_2013/aecic-faitc/CD2-6-2013-eng.pdf](http://publications.gc.ca/collections/collection_2013/aecic-faitc/CD2-6-2013-eng.pdf).
- Carter, Jimmy. 2007. *Palestine: Peace Not Apartheid*. London: Pocket Books.
- Commanders for Israel's Security (CIS). October 2018. *Ramifications of West Bank Annexation: Security and Beyond*. Security-Policy Reports, Commanders for Israel's Security (CIS). <http://en.cis.org.il/wp-content/uploads/2018/12/RAMIFICATIONS-OF-WEST-BANK-ANNEXATION.pdf>.
- Conklin, Alice L. 1998. "Colonialism and Human Rights, A Contradiction in Terms? The Case of France and West Africa, 1895-1914." *The American Historical Review* 103 (2): 419-442.
- Dahlgreen, Will. 2014. "The British Empire is 'Something to Be Proud of'." *YouGov*. July 26. <https://yougov.co.uk/topics/politics/articles-reports/2014/07/26/britain-proud-its-empire>.
- Doyle, Michael W. 1983. "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs." *Philosophy and Public Affairs* 12 (3): 205-235.
- Dugard, John. 2019. *Confronting Apartheid: A Personal History of South Africa, Namibia and Palestine*. Johannesburg: Jacana Media.
- Easterly, William. 2014. "The New Tyranny: How Development Experts Have Empowered Dictators and Helped to Trap Millions and Millions of People in Poverty." *Foreign Policy*. March 10. <https://foreignpolicy.com/2014/03/10/the-new-tyranny/>.
- ECHO, European Commission - European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. 2017. "ECHO Factsheet: Palestine, April 2017." *ReliefWeb*. April 30. [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/palestine\\_en\\_5.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/palestine_en_5.pdf).

- Entous, Adam. 2018. "The Maps of Israeli Settlements That Shocked Barack Obama." *The New Yorker*. July 9.  
<https://www.newyorker.com/news-news-desk/the-map-of-israeli-settlements-that-shocked-barack-obama>.
- Falk, Richard. 13 January 2014. *Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied Since 1967, Richard Falk*. Human Rights Council, Twenty - Fifth Session, Agenda Item 7; A/HRC/25/67, Geneva: United Nations Human Rights Council.  
[https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session25/Documents/A-HRC-25-67\\_en.doc](https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session25/Documents/A-HRC-25-67_en.doc).
- Falk, Richard, and Virginia Tilley. 2017. *Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid*. Palestine and the Israeli Occupation, Issue No. 1; E/ESCWA/ECRI/2017/1, Beirut: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).  
[https://electronicintifada.net/sites/default/files/2017-03/un\\_apartheid\\_report\\_15\\_march\\_english\\_final\\_.pdf](https://electronicintifada.net/sites/default/files/2017-03/un_apartheid_report_15_march_english_final_.pdf).
- Fanon, Frantz. 1963. *The Wretched of the Earth*. Translated by Constance Farrington. New York: Grove Weidenfeld.
- Giacaman, Rita, Rana Khatib, Luay Shabaneh, Asad Ramlawi, Belgacem Sabri, Guido Sabatinelli, Marwan Khawaja, and Tony Laurance. 2009. "Health in the Occupied Palestinian Territory 1: Health Status and Health Services in the Occupied Palestinian Territory." *The Lancet* 373 (9666): 837-849.
- Gilley, Bruce. 2017. "The Case for Colonialism." *Third World Quarterly* 0 (0): 1-17.  
[https://www.researchgate.net/profile/Bruce\\_Gilley/publication/319605242\\_The\\_case\\_for\\_colonialism/links/5a94410ca6fdcecff0710fa/The-case-for-colonialism.pdf?origin=publication\\_detail](https://www.researchgate.net/profile/Bruce_Gilley/publication/319605242_The_case_for_colonialism/links/5a94410ca6fdcecff0710fa/The-case-for-colonialism.pdf?origin=publication_detail).
- Gordon, Todd. 2006. "Canada, Empire and Indigenous People in the Americas." *Socialist Studies: Journal of the Society for Socialist Studies* 2 (1): 47-75.  
<https://socialiststudies.com/index.php/sss/article/view/23795>.
- Harvey, David. 2007. "Neoliberalism as Creative Destruction." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 610 (1): 21-44.

- Hawari, Yara. 2018. "Palestine Sine Tempore?" *Rethinking History: The Journal of Theory and Practice* 22 (2): 165-183.
- Herzl, Theodor. 2008. *The Jewish State*. Edited by Jacob M. Alkow. Translated by Scopus Publishing Company. Maryland: Wildside Press LLC.
- Hever, Shir. September 2015. *How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?* Aid Watch. <https://shirhever.com/wp-content/uploads/2018/01/InternationalAidToPalestiniansFeedsTheIsraeliEconomy.pdf>.
- . 2010. *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation*. London: Pluto Press.
- Hobhouse, Leonard Trelawny. 2009. *Liberalism*. first published in 1911. London, New York and Toronto: Oxford University Press.
- Husseini, Hassan. 2008. "A 'Middle Power' in Action: Canada and the Partition of Palestine." *Arab Studies Quarterly* 30 (3): 41-55.
- Ignatieff, Michael. 2002. "Human Rights, the Laws of War, and Terrorism." *Social Research* 69 (4): 1137-1158. <https://www.jstor.org/stable/pdf/40971599.pdf?refreqid=excelsior3%Ab4905cd4f1a2817bd0d1304283ff4c11>.
- JTA. 2014. "What Makes Canada's PM One of Israel's Staunchest Supporters?" *Haaretz*. January 18. <http://www.haaretz.com/jewish-world/jewish-world-features/1.569292>.
- Karlstedt, Cecilia, Waddah Abdulsalam, Smadar Ben-Natan, and Haneen Rizik. June 2015. *Effectiveness of Core Funding to CSOs in the Field of Human Rights and International Humanitarian Law in Occupied Palestine - Final Report*. Sida Decentralised Evaluation 2015:25, Jerusalem: The Swedish International Development Cooperation Agency (Sida). <https://www.sida.se/contentassets/45bc6fdacc9b464bae3b89cd041c4cbe/15934.pdf>.
- Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye Jr. 1998. "Power and Interdependence in the Information Age." *Foreign Affairs* 77 (5): 81-94.
- Khalidi, Walid. 1997. "Revisiting the UNGA Partition Resolution." *Journal of Palestine Studies* 27 (1): 5-21.

- Kipling, Rudyard. 1998. "The White Man's Burden." *Peace Review* 10 (3): 311-312.
- Krammer, Arnold. 1973. "Soviet Motives in the Partition of Palestine, 1947-48." *Journal of Palestine Studies* 2 (2): 102-119.
- Labelle, Maurice Jr. M. 2017. "Not so Nobel: Arab Perceptions of Lester B. Pearson and Canada." In *Mike's World: Lester B. Pearson and Canadian External Affairs*, edited by Asa McKercher and Galen Roger Perras, 169-188. Vancouver: The University of British Columbia Press.
- Lasensky, Scott. 2004. "Paying for Peace: The Oslo Process and the Limits of American Foreign Aid." *The Middle East Journal* 58 (2): 210-234.
- Le More, Anne. 2005. "Killing with Kindness: Funding the Demise of a Palestinian State." *International Affairs* 81 (5): 981-999.
- . 2008. *International Assistance to the Palestinians After Oslo: Political Guilt, Wasted Money*. London and New York: Routledge.
- League of Nations. 12 August 1922. "League of Nations: Mandate for Palestine, 12 August 1922". C. 529. M. 314. 1922. VI., United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL). <https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/2FCA2C68106F11AB05256BCF007BF3CB>.
- Lloyd, David. 2012. "Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel." *Settler Colonial Studies* 2 (1): 59-80.
- Long, Norman. 1990. "From Paradigm Lost to Paradigm Regained? The Case for an Actor-oriented Sociology of Development." *European Review of Latin American and Caribbean Studies* (49): 3-24.
- Lynk, Stanley Michael. 22 October 2018. *Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied Since 1967*. Advance Unedited Version, Seventy - Third Session, Item 74 (b) of the Provisional Agenda; A/73/45717, Geneva: United Nations Human Rights Council. [https://www.ohchr.org/Documents/AboutUs/NY/GA73/A\\_73\\_45717.docx](https://www.ohchr.org/Documents/AboutUs/NY/GA73/A_73_45717.docx).
- Martin, Patrick. 2012. "Canadian Ministers Take Firm Line with Palestinians." *The Globe and Mail*. January 30. <https://www.theglobeandmail.com/news/politics/canadian-ministers-take-firm-line-with-palestinians/article547280/>.
- Masalha, Nur. 2012. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882-1948*. [electronic edition]. Washington, D. C.: Institute for Palestine Studies.

- . 2012. *The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory*. London and New York: Zed Books Ltd.
- McNally, David. 2014. "The Blood of the Commonwealth: War, the State, and the Making of World Money." *Historical Materialism* 22 (2): 3-32.
- McQuade, Joseph. 2017. "Colonialism was a Disaster and the Facts Prove It." *The Conversation*. September 27.  
<https://theconversation.com/colonialism-was-a-disaster-and-the-facts-prove-it-84496>.
- Moore, Scott Michael. 2017. "Israel: How Meeting Water Challenges Spurred a Dynamic Export Industry." *World Bank*. October 27.  
<https://blogs.worldbank.org/water/israel-how-meeting-water-challenges-spurred-dynamic-export-industry>.
- n. a. 17 September 1978. "Camp David Accords; September 17, 1978." *Yale Law School: The Avalon Project*.  
[https://avalon.law.yale.edu/20th\\_century/campdav.asp](https://avalon.law.yale.edu/20th_century/campdav.asp).
- . 1916. "The Sykes-Picot Agreement: 1916." *Yale Law School: The Avalon Project*.  
[https://avalon.law.yale.edu/20th\\_century/sykes.asp](https://avalon.law.yale.edu/20th_century/sykes.asp).
- Newport, Richard. 2014. "*The Outsider: Elizabeth P. MacCallum, the Canadian Department of External Affairs, and the Palestine Mandate to 1947*." Doctoral Thesis. Ottawa: Carleton University.  
<https://curve.carleton.ca/785df807-2bff-442e-a284-011959d005fe>.
- OCHA. n. d. "Area C." *United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)*. Accessed September 10, 2019.  
<https://www.ochaopt.org/location/area-c>.
- OECD. 2010. *Do No Harm: International Support for Statebuilding, Conflict and Fragility*, Paris: The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Publishing.  
[https://read.oecd-ilibrary.org/development/do-no-harm\\_9789264046245-en#](https://read.oecd-ilibrary.org/development/do-no-harm_9789264046245-en#).
- Palestinian Central Bureau of Statistics. 2018. "Ms. Ola Awad, President of the PCBS, Reviews the Conditions of the Palestinian People via Statistical Figures and Findings, on the Eve of the 70th Anniversary of the Palestinian Nakba." *Palestinian Central Bureau of Statistics*. May 13.  
<http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3137>.
- . n. d. "Number of Settlers in the Settlements and Palestinian Population in the West Bank by Governorate, 2017." *Palestinian Central Bureau of Statistics*.  
[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/SETT4E-2017.html](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/SETT4E-2017.html).

- Palestinian Liberation Organisation. 2003. "Palestinian National Charter: Resolutions of the Palestine National Council, July 1-17, 1968." *U. S. Department of State: The Office of Electronic Information, Bureau of Public Affairs*. July. <https://2001-2009.state.gov/p/nea/rls/22573.htm>.
- Pappe, Ilan. 2016. "Historiophobia or the Enslavement of History: The Role of the 1948 Ethnic Cleansing in the Contemporary Peace Process." *Arab Studies Quarterly* 38 (1): 402-417.
- . 2006. *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford: Oneworld Publications.
- Peters, Gerhard, and John T. Woolley. n. d. "Democratic Party Platform: 1948 Democratic Party Platform, July 12, 1948." *The American Presidency Project – UC Santa Barbara*. <https://www.presidency.ucsb.edu/documents/1948-democratic-party-platform>.
- Pitts, Jennifer. 2000. "Empire and Democracy: Tocqueville and the Algeria Question." *Journal of Political Philosophy* 8 (3): 295-318.
- Redden, Killian. 2015. "Kerry: Israel 'Imperiling' Two-State Solution." *Ma'an News Agency*. December 6. <http://www.maannews.com/Content.aspx?ID=769192>.
- Rodriguez Martin, Endika. 2019. "Settler Colonial Demographics: Zionist Land Purchases and Immigration During the British Mandate in Palestine." *Interventions: International Journal of Postcolonial Studies* 21 (4): 486-509.
- Roy, Sara. 1987. "The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development." *Journal of Palestine Studies* 17 (1): 56-88.
- . 1995. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development*. Washington, D. C.: Institute for Palestine Studies.
- Rynhold, Jonathan. 2009. "Liberalism and the Collapse of the Oslo Peace Process in the Middle East." *Journal of Diplomacy and International Relations (The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations)* X (1): 45-57. <http://blogs.shu.edu/journalofdiplomacy/files/archives/0520%Rynhold.pdf>.
- Santos, Madalena. 2018. "Palestinian Narratives of Resistance: The Freedom Theatre's Challenge to Israeli Settler Colonization." *Settler Colonial Studies* 8 (1): 96-113.

- Selby, Jan. 2003. "Dressing up Domination as 'cooperation': The Case of Israeli-Palestinian Water Relations." *Review of International Studies* 29 (1): 121-138.
- Shlaim, Avi. 2013. "It's Now Clear: The Oslo Peace Accords Were Wrecked by Netanyahu's Bad Faith." *The Guardian*. September 12. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2013/sep/12/oslo-israel-renege-colonial-palestine>.
- Stanfield, Robert L. 1985. "The Stanfield Report: Final Report of the Special Representative of the Government of Canada Respecting the Middle East and North Africa (20 February 1980)." In *Canada and the Arab World*, edited by Tareq Y. Ismael, 177-206. Edmonton, Alberta: The University of Alberta Press.
- Tamari, Salim. 1988. "What the Uprising Means." *Middle East Report* (152): 24-30.
- Tartir, Alaa, and Jeremy Wildeman. 2012. "Persistent Failure: World Bank Policies for the Occupied Palestinian Territories." *Al Shabaka: The Palestinian Policy Network*. October 9. <http://al-shabaka.org/node/513>.
- Tauber, Eliezer. 1998. "Elizabeth P. MacCallum and the Arab-Israeli Conflict." *Journal of Israeli History* 19 (2): 93-107.
- . 1999. "The Jewish and Arab Lobbies in Canada and the UN Partition of Palestine." *Israel Affairs* 5 (4): 229-244.
- Tilley, Virginia. 2018. "Prof Virginia Tilley at 'Oslo at 25: A Legacy of Broken Promises' conference." *Middle East Monitor*. October 5. <https://www.middleeastmonitor.com/20181005-prof-virginia-tilley-at-oslo-at-25-a-legacy-of-broken-promises-conference/>.
- Turner, Mandy. 2012. "Completing the Circle: Peacebuilding as Colonial Practice in the Occupied Palestinian Territory." *International Peacekeeping* 19 (4): 492-507.
- . 2020. "International Aid in the Absence of Palestinian Sovereignty: Notes towards a Strategy in the Aftermath of the Trump 'Peace Plan'." *Jadaliyya*. February 19. <https://www.jadaliyya.com/Details/40706>.
- Tutu, Desmond. 2002. "Apartheid in the Holy Land." *The Guardian*. April 29. <https://www.theguardian.com/world/2002/apr/29/comment>.

- U. S. Congress. 16 October 2002. “*Authorization for Use of Military Force Against Iraq Resolution of 2002*”. Public Law 107–243 – OCT. 16, 2002; 116 STAT., Congress.gov, 1497-1502.  
<https://www.congress.gov/107/plaws/publ243/PLAW-107publ243.pdf>.
- UNCTAD. 6 July 2015. *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*. Trade and Development Board, Sixty - Second Session, Geneva, 14-25 September 2015, Item 10 (b) of the Provisional Agenda; TD/B/62/3, Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).  
[https://unctad.org/system/files/official-document/tdb62d3\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/tdb62d3_en.pdf).
- , 23 July 2018. *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*. Trade and Development Board, Sixty - Fifth Session, Part II, Geneva, 1-4 October 2018, Item 6 of the Provisional Agenda; TD/B/65(2)/3, Geneva: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).  
[https://unctad.org/system/files/official-document/tdb65\\_2\\_d3\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/tdb65_2_d3_en.pdf).
- United Nations General Assembly. 19 October 2006. “*Experts Share Views on Rights to Health, Right to Development, Migrants’ Rights, Human Rights in Occupied Palestinian Territory*”. Sixty - First General Assembly, Third Committee, 23rd & 24th Meetings (AM & PM); GA/SHC/3858 (News and Media Division), New York: United Nations Department of Public Information.  
<https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/B5567A93F841D5B28525720D00737D57>.
- , 29 November 1947. “*United Nations General Assembly Resolution 181 (II): Future Government of Palestine*”. A/RES/181(II), 29 November 1947, United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL).  
<https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/7F0AF2BD897689B785256C330061D253>.
- United Nations Security Council. 24 December 2016. “*Israel’s Settlements Have No Legal Validity, Constitute Flagrant Violation of International Law, Security Council Reaffirms, Resolution 2334 (2016)*”. Security Council, 7853rd Meeting (PM); SC/12657, 23 December 2016 (News and Press Release), ReliefWeb.  
<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/israel-s-settlements-have-no-legal-validity-constitute>.

- 22 November 1967. “*United Nations Security Council Resolution 242 (1967) of 22 November 1967*”. S/RES/242 (1967), 22 November 1967, United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL).  
<https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/7D35E1F729DF491C85256EE700686136>.
- 22 October 1973. “*United Nations Security Council Resolution 338 (1973) of 22 October 1973*”. S/RES/338 (1973), 22 October 1973, United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL).  
<https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/7FB7C26FCBE80A31852560C50065F878>.
- 29 November 1990. “*United Nations Security Council Resolution 678 (1990) of 29 November 1990*”. S/RES/678 (1990), 29 November 1990, United Nations, 27-28.  
[https://undocs.org/pdf?symbol=en/S/RES/678\(1990\)](https://undocs.org/pdf?symbol=en/S/RES/678(1990)).
- United Nations. 2008. *The Question of Palestine and the United Nations*. New York: United Nations Department of Public Information.  
<https://unispal.un.org/pdfs/DPI2499.pdf>.
- 31 December 1982. *Yearbook of the United Nations*, 1982. Yearbook of the United Nations 1982 (excerpts I), Part I of Three YB 1982 Excerpts; E.85.I.1, New York: United Nations Department of Public Information.  
<https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-205341/>.
- Veracini, Lorenzo. 2006. *Israel and Settler Society*. London and Ann Arbor, Michigan (MI): Pluto Press.
- 2010. *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*. Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan.
- Weizman, Eyal. 2007. *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*. London and New York: Verso.
- Wildeman, Jeremy. 10 December 2018. *Donor Aid Effectiveness and Do No Harm in the Occupied Palestinian Territory*. An Oral and Documentary Analysis of Western Donor Perceptions of Development and Peacebuilding in their Palestinian Aid Programming, 2010-2016, Aid Watch Palestine.
- 2017. “Undermining the Democratic Process: The Canadian Government Suppression of Palestinian Development Aid Projects.” *The Canadian Journal for Middle East Studies* 2 (1): 1-30.

- Wildeman, Jeremy, and Alaa Tartir. 2013. "Can Oslo's Failed Aid Model Be Laid to Rest?" *Al Shabaka: The Palestinian Policy Network*. September 18. <http://al-shabaka.org/node/672>.
- Wolfe, Patrick. 2006. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Journal of Genocide Research* 8 (4): 387-409.
- Woolf, Raoul. 2018. "Final Text of Jewish Nation-State Law, Approved by the Knesset Early on July 19." *The Times of Israel*. July 18. <https://www.timesofisrael.com/final-text-of-jewish-nation-state-bill-set-to-become-law/>.
- World Bank. September 1993. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*. Volume 1: Overview, Washington, D. C.: World Bank Group. <http://documents1.worldbank.org/curated/en/869901468780572753/pdf/multi0page.pdf>.
- . 2017. "n. t." *World Bank*. October 27. <https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza>.
- . April 2012. *West Bank and Gaza - Towards Economic Sustainability of a Future Palestinian State: Promoting Private Sector-Led Growth*. Report No. 68037-GZ, Washington, D. C.: World Bank Group. <http://documents1.worldbank.org/curated/en/864951468140640370/pdf/680370ESW0GZ0P0IC0disclosed08020012.pdf>.
- Yusuf, Muhsin. 2002. "The Partition of Palestine: An Arab Perspective." *Palestine - Israel Journal of Politics, Economics and Culture* 9 (4): 39-49.
- Zeitoun, Mark. 2013. "Global Environmental Justice and International Transboundary Waters: An Initial Exploration." *The Geographical Journal* 179 (2): 141-149.
- Zureik, Elia. 2003. "Demography and Transfer: Israel's Road to Nowhere." *Third World Quarterly* 24 (4): 619-630.

## الدعم الدولي في غياب السيادة الفلسطينية: ملاحظات نحو استراتيجية لمرحلة ما بعد «خطة السلام» من ترامب<sup>[1]</sup> ماندي تيرنر

الآن وقد انتهى الانتظار، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن «صفقة القرن» بعد طول انتظار، تحت العنوان الكبير: «السلام لأجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»، فقد حان الوقت لتقييم المانحين الدوليين وهدف الدعم في الأراضي الفلسطينية المحتلة،<sup>[2]</sup> وذلك بسبب الدور المهم الذي لعبه المانحون

<sup>[1]</sup> ظهرت هذه المقالة باللغة الإنجليزية على موقع «جدلية» الإلكتروني في 19 شباط/فبراير 2020. ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي: <https://www.jadaliyya.com/Details/40706/International-Aid-in-the-Absence-of-Palestinian-Sovereignty-Notes-towards-a-Strategy-in-the-Aftermath-of-the-Trump-Peace-Plan>

<sup>[2]</sup> تم الكشف رسمياً عن خطة ترامب للسلام، في 28 كانون الثاني/يناير 2020، في البيت الأبيض.

في الماضي ويلعبونه في الحاضر، وغالباً سيلعبونه في المستقبل.

لقد كان الدعم الدولي جزءاً مهماً من الاقتصاد السياسي لعملية السلام والأرض الفلسطينية المحتلة، منذ توقيع اتفاق المبادئ العام 1993، حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي (المعروفة باتفاقيات أوسلو)، كما قد لعب دوراً مركزياً بالمعنيين الإيجابي والسلبي. فعلى صعيد الجانب الإيجابي، ساعد الدعم الدولي في بناء ودعم البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية والطبية، وكذلك المؤسسات الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة. أما على صعيد الجانب السلبي، فقد تدخل ذلك الدعم في السياسة الفلسطينية، لأن بعض المانحين دعموا بعض النخب السياسية أكثر من غيرهم،<sup>[3]</sup> كذلك، كان سبباً رئيسياً في أنجزة المجتمع المدني الفلسطيني،<sup>[4]</sup> كما ساعد في تجذر نخب الأعمال في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذين تداخلت مصالحهم (وتعتمد على) المحتل-إسرائيل.<sup>[5]</sup>

إن هذه الممارسات والتجارب معروفة في توظيف مخرجات الدعم الدولي في سياقات تنموية وصراعات أخرى، وذلك لأن الدعم الدولي هو تكنولوجيا الحوكمة العالمية التي تستخدم في

[3] Mandy Turner, "Creating 'Partners for Peace': The Palestinian Authority and the International Statebuilding Agenda," *Journal of Intervention and Statebuilding* 5, no. 1 (March 2011): 1-21.

[4] Rema Hammami, "NGOs: The Professionalisation of Politics," *Race and Class* 37, no. 2 (1995): 51-63; Sari Hanafi and Linda Tabar, *The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs* (Jerusalem: Institute for Palestine Studies and Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, 2005).

[5] Tariq Dana, "Crony Capitalism in the Palestinian Authority: A Deal Among Friends," *Third World Quarterly* 0, no. 0 (2 June 2019): 1-17, [https://www.researchgate.net/publication/333576683\\_Crony\\_capitalism\\_in\\_the\\_Palestinian\\_Authority\\_a\\_deal\\_among\\_friends](https://www.researchgate.net/publication/333576683_Crony_capitalism_in_the_Palestinian_Authority_a_deal_among_friends)

العمل على تحقيق ثنائية أهداف «التنمية»<sup>[6]</sup> والاستقرار. وكنت قد طرحت، في أماكن أخرى، بأن المساعدات الدولية هي شكل من أشكال مكافحة التمرد التنموية، والمصممة لتوسيع واحترام وفرض نظام دولي تم إنشاؤه وصياغته من قبل علاقات القوة الاستعمارية.<sup>[7]</sup> وعندما يتعلق الأمر بالأرض الفلسطينية المحتلة، تصبح علاقات القوة الاستعمارية هذه أكثر وضوحاً، وإن كانت موضع نزاع أساسي، لذلك يجري تطبيق سياسات المعونة في ظل أطول احتلال في التاريخ الحديث.

في سياق الأرض الفلسطينية المحتلة (وبالفعل في كل فلسطين التاريخية)، قام الحكم الاستعماري البريطاني ومن بعده كولونيالية المستوطنين الإسرائيليين، بخلق وضع يعيش ويناضل الفلسطينيون فيه لأجل حقوقهم في تقرير المصير. إن القوى الدولية في المنطقة قد دعمت إسرائيل كحليف رئيسي - أولاً من خلال القوى الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا)، ثم من خلال القوة المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية). أما الفلسطينيون، في غياب حليف قادر أو راغب في الوقوف ضد هذه القوى العظمى، فكانوا مجبرين على مواصلة نضالهم أو قبول المبادئ والمعايير التي يفرضها الآخرون.

<sup>[6]</sup> أستخدم مصطلح «التنمية» كمصطلح جامع للعبارات والكلمات التي استخدمها مجتمع المعونة على مدى عقود، لشرح السياسات والعمليات المستخدمة للحث على مسار معين من مسارات التنمية والحوكمة في المجتمعات المتلقية للمعونة. وعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على اللغة على مدى عقود، فإن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المعونة الإنمائية هي الاستشراق، أي أن المجتمعات النامية يمكن وينبغي لها أن تصبح أكثر «غرباً/غربية».

<sup>[7]</sup> Mandy Turner, "Securing and Stabilising: Peacebuilding as Counterinsurgency in the Occupied Palestinian Territory," in *The Politics of International Intervention: The Tyranny of Peace*, ed. Mandy Turner and Florian P. Kühn (Abingdon, UK and New York: Routledge, 2016), 139-162.

في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، تخلت الحركة الوطنية عن هدف تحرير كل فلسطين التاريخية لصالح إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة العام 1967. هنالك الكثير الذي يمكن أن يقال عن اتفاقيات أوسلو، مثلاً، إذا كانت هي الخطوة الأولى نحو الدولة ذات السيادة (كما طرح ياسر عرفات)، الأمر الذي أصبح صعباً بعد اغتيال إسحاق رابين العام 1995؛ أم إذا شكلت تلك الاتفاقيات «فرساي الفلسطينية» (كما طرح إدوارد سعيد)، وكانت مجرد مرحلة جديدة من السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية. لن تتعمق هذه المقالة في هذه الجدالات، غير أنه من الواضح تماماً الآن أن دولة فلسطينية ذات سيادة لن تكون مُخرجاً من مخرجات إطار أوسلو.

إن احتلال واستعمار أراضي العام 1967 قد تحول إلى مجموعة من الترتيبات الدائمة، كما قام الطرف الثالث القوي، الولايات المتحدة، بقلب الإجماع الدولي حول هدف الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية (بغض النظر عن أي خطاب مخالف). إن معازل الحكم الذاتي واختزال القدس في أبو ديس، كما تقترح خطة السلام الخاصة بترامب، هي ليست ما وقعت عليه م. ت. ف.، ولا ما يريده الفلسطينيون بشكل عام، ولا حتى ما يفترضه أطراف دوليون آخرون كتسوية مقبولة. في حين عبر الاتحاد الأوروبي عن شيء من عدم الرضى اللفظي عن خطة الولايات المتحدة، إلا أنه أخفق في التوصل إلى موقف مشترك،<sup>[81]</sup> وبالتالي تبقى الأمور على ما هي عليه بشكل عام - بمعنى أنه لا يوجد تغيير حقيقي في استراتيجية الاتحاد الأوروبي أو إجراءاته.

[81] TOI Staff and AP, "6 Countries Block EU Resolution That Would Have Condemned Trump Plan, Annexation," *The Times of Israel* (4 February 2020), <https://www.timesofisrael.com/eu-reportedly-blocked-from-resolution-condemning-trump-plan-annexation/>

وينطبق ذلك على غالبية المانحين العرب، الذين يواصلون تقديم مبالغ ضخمة من المعونة، ولكن لا يعارضون الإطار الحالي. ومع أن مبادرة السلام العربية ما زالت مطروحة، فإنه بسبب التخلي في الواقع عن سلاح المقاطعة، وبسبب تطبيع العلاقات التجارية مع إسرائيل، لا يوجد حافز حقيقي لتدرسه إسرائيل. كما أن محاولات إدانة خطة ترامب للسلام في الأمم المتحدة قد تم التخلي عنها، لأن م. ت. ف. /دولة فلسطين لم تستطع تجنيد الدعم الكافي للحصول على القرار؛ وفرصة إصدار قرار من مجلس الأمن هي صفر، لأنه سيواجه الفيتو من الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن «صفقة القرن» تشير إلى نهاية حل الدولتين المزعوم. أقول «المزعوم» لأن السقوط، بحكم الأمر الواقع، لحل الدولتين قد حدث منذ سنوات مضت.

وبناءً على ما تقدم، فإن المقالة تركز وتطرح سؤالين رئيسيين يمكن اعتبارهما نقطة الانطلاق في هذا السياق، السؤال الأول موجه للمانحين: ما هو الهدف الأوسع الذي يمكن أن يخدمه الدعم في الأرض الفلسطينية المحتلة الآن، في ظل الفجوة ما بين الخطاب السياسي للدولة (والتنمية الاقتصادية) وبين الواقع السياسي للمعازل التي تعاني الإفقار وانعدام السيادة (وتراجع وإفقار التنمية)؟ والسؤال الثاني موجه للقيادة الفلسطينية ومجموعات المجتمع المدني: في غياب التحرك نحو الدولة ذات السيادة، أي نوع من سياسات الدعم تعتبر مفيدة؟ وأيها ضار؟

إن القضية الرئيسية التي تسترشد بها هذه المقالة هي إذا كانت هنالك نماذج وأجندة أخرى للدعم تكون ملائمة للسياق الحالي، التي يمكن أن تدعم الصمود الفلسطيني، أم إذا كان الدعم سيقوم أصلاً بالمساعدة في ظل استمرار وتجذر الوجود الاستعماري الحالي.

اعتماداً على العمل المهم لمؤسسة دالية، وشبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)، ومتابعة الدعم الدولي لفلسطين (Aid Watch Palestine)، سأقترح بعض الأفكار حول كيف يمكن للفلسطينيين البدء ببناء استراتيجية للإصرار على سياسات معونة لا تضر بنضالهم من أجل التحرر من القمع والاضطهاد.

## فهم الدعم في السياق الكولونيالي الاستيطاني

شهدت السنوات الست والعشرون الماضية تسارعاً في ممارسات إسرائيل الاستعمارية-الاستيطانية تحت غطاء عملية السلام المدعومة عالمياً. وفي غياب ضغط سياسي أو اقتصادي يفرض على إسرائيل السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، كان من المتوقع أن يخلق الدعم الدولي هياكل واقتصاداً سياسياً يعمل جنباً إلى جنب، بدلاً من التناقض مع، حكم إسرائيل. إن الدعم هو استراتيجية استقرار و«تنمية»، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، تم العمل على تحقيق ذلك في سياق الكولونيالية الاستيطانية، لأن هياكل القوة والسيطرة هذه سمح لها بالاستمرار. وقد عنى ذلك دعم النخب ومؤسسات الحكم الفلسطينية، التي كانت لا محالة جزءاً من (وتعتمد على) الهياكل والعمليات التي تهيمن وتسيطر عليها إسرائيل. لقد كان المانحون الغربيون الأكثر أهمية وتأثيراً، على اعتبار أنهم دعموا ومولوا هياكل ومؤسسات وُجدت لدعم اتفاقيات أوسلو. مانحون آخرون، على أهميتهم المالية، (تحديداً من الخليج العربي)، لم يكونوا أبداً على القدر ذاته من الأهمية السياسية، ولم يتمكنوا من التأثير، بشكل كامل، على الوضع، وبخاصة في سياق كان فيه المانح واللاعب الطرف الثالث الأهم هو الولايات المتحدة. وفي ضوء كونها المسيطر الأبعد المتبقي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، سيطرت الولايات المتحدة على الشرق الأوسط (كما فعلت كذلك في

مناطق أخرى) طوال الثلاثين سنة الماضية. في سياق صراع إسرائيل-فلسطين وممارسات المعونة تجاه الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد عمد جميع المانحون إلى اتباع الاستراتيجيات الأمريكية أو لم يواجهوها بأي طريقة ملموسة. من الأهمية ذكر ذلك، لأنه في بعض المناسبات كانت هناك أوهام بأن المانحين الأوروبيين (أو غيرهم) يمكن أن يطوروا استراتيجية مختلفة أو يمكن أن يصبحوا «وسيط سلام» بديل. وفي حين أنه من المشكوك فيه إذا كان ذلك خياراً بالأساس، فإنه من المؤكد أنه ليس كذلك في السياق الحالي.<sup>[9]</sup> لن يقوم المانحون الأوروبيون باستخدام الضغط الاقتصادي أو الدبلوماسي طوعاً ضد إسرائيل،<sup>[10]</sup> إما بسبب علاقاتهم مع إسرائيل وإما لأنهم يريدون البقاء على يمين الولايات المتحدة، وبخاصة بوجود رئيس متقلب في البيت الأبيض، يستخدم المساعدات والعلاقات التجارية للتمهيش والسيطرة على أولئك الذين يختلفون معه.

خلال رئاستي جورج دبليو بوش وباراك أوباما، صادقت الولايات المتحدة على فكرة الدولة الفلسطينية ذات السيادة. ولكن بعد العام 2017، أسقطت الولايات المتحدة، برئاسة دونالد ترامب، هذا الهدف النهائي، وبدلاً من ذلك، رفعت جميع القيود والعقبات من أمام الأطماع الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، واستخدمت عدداً من

[9] Muriel Asseburg, "The EU and its Member States and the Struggle for Palestinian Self-Determination and Israeli-Palestinian Peace," unpublished paper, *Democratisation of Palestinian Politics as a Basis for Rebuilding the National Project*, Muwatin 25th Annual Conference (Birzeit: Muwatin Institute for Democracy and Human Rights – Birzeit University, 4- 5 October 2019).

[10] Mandy Turner, "No 'Plan B' Because 'Plan A' Cannot Fail: The Oslo Framework and Western Donors in the OPT, 1993-2017," in *From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of "Peace,"* ed. Mandy Turner (Lanham, Maryland and London: Lexington Books, 2019), 271-302.

الإجراءات في محاولة لإجبار الفلسطينيين على قبول تهميشهم. أولاً، أنهت الولايات المتحدة اعتراضاتها على السيادة الإسرائيلية على كل القدس، ولم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير شرعية، بل إن خطة ترامب للسلام تشرعن ذلك. ثانياً، أنهت الولايات المتحدة دعمها الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك المعونة الإنسانية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في العام 2019. ثالثاً، سعت الولايات المتحدة إلى تشويه سمعة منظمة التحرير الفلسطينية وعزلها دبلوماسياً، من خلال إغلاق بعثتها في واشنطن العاصمة، وهي تشن كذلك حملة نشطة ضد محاولات منظمة التحرير الفلسطينية لجعل المحكمة الجنائية الدولية تصدر حكماً حول الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، والآن تفعل ذلك في الأمم المتحدة. رابعاً، وسعت الولايات المتحدة نطاق تدابيرها لمكافحة الإرهاب، من خلال قانون توضيح مكافحة الإرهاب، وقانون تايلور فورس، اللذين أجبرا السلطة الفلسطينية/دولة فلسطين على رفض أية مساعدات أمريكية متبقية، بما في ذلك لقوات الأمن التابعة لها، من أجل تجنب المساءلة القانونية أمام المحاكم الأمريكية. ومع ذلك، لا يزال التنسيق الأمني الإسرائيلي-الفلسطيني تحت قيادة منسق الأمن الأمريكي (USSC) قائماً في الوقت الراهن.<sup>[1]</sup> خامساً، تحاول الولايات المتحدة شراء الفلسطينيين من خلال مبادرة «سلام اقتصادي» أخرى، من خلال مقترح

[1] Jim Zanotti, *The Palestinians: Overview and Key Issues for U.S. Policy*, Report No. IF10644, Version 12 (Washington, D. C.: Congressional Research Service (CRS), 25 April 2019), <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10644/12>; Khaled Abu Toameh, "Palestinians Won't Halt Security Ties with Israel, US – Ramallah Officials," *The Jerusalem Post* (4 February 2020), <https://www.jpost.com/Middle-East/Palestinians-wont-halt-security-ties-with-Israel-US-Ramallah-officials-616503>

استثمار قيمته 50 مليار دولار (الجزء الاقتصادي من خطة ترامب للسلام)، الذي تم تقديمه في مؤتمر حزيران 2019 في البحرين، ولكن لم يكن هناك تمثيل فلسطيني في الحضور، ولا يتمتع بدعم القيادة الفلسطينية.

يواصل مانحون آخرون تقديم العون لأغراض إنسانية، أمنية (والقليل منهم) للتنمية الاقتصادية، غير أن بعضهم يعمل من خلال شروط مكافحة الإرهاب التي تحظر على المؤسسات الفلسطينية العمل مع (أو التعامل/المشاركة مع) أي شخص من المجموعات الموضوعية على قوائم الإرهاب، والتي يمكن أن تضم (حسب المانح) أعضاء من غالبية الأحزاب السياسية الفلسطينية، إضافة إلى الفصيل الحاكم-فتح. كما أن التدابير العالمية لمكافحة الإرهاب قد أدت إلى استراتيجيات «إزالة المخاطر» من المصارف، ما أدى إلى أزمة تمويل للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية.<sup>[12]</sup>

إضافة إلى ذلك، وبضغط من مجموعات الضغط المناصرة لإسرائيل، وكذلك إسرائيل نفسها، يقوم المانحون الغربيون بفرض قيود على المتلقين الذين يعبرون عن دعمهم لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الفلسطينية (BDS). وبالتالي، فإن معظم المانحين يسعون إلى تحجيم السلوك السياسي الفلسطيني ومساحة المناورة في سياق يبدو قائماً بالنسبة لحق تقرير المصير الفلسطيني. من المرجح الآن، وبمباركة الولايات المتحدة، كما أقرت خطة ترامب للسلام، أن تضم إسرائيل غور الأردن ومستوطناتها اليهودية الكبيرة في الضفة الغربية، فالأمر مجرد مسألة وقت. لا يوجد الآن أي حديث

[12] Sherine El Taraboulsi-McCarthy, 'A Humanitarian Sector in Debt': Counter-Terrorism, Bank De-Risking and Financial Access for NGOs in the West Bank and Gaza, Humanitarian Policy Group (HPG), Working and Discussion Papers (London: Overseas Development Institute (ODI), August 2018), <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12357.pdf>

عن السيادة الفلسطينية، فقط المزيد من «حكم ذاتي» أكبر في المعازل التي تعمل فيها حالياً السلطة الفلسطينية/دولة فلسطين. سوف تبقى أجزاء القدس الشرقية في «الجانب الإسرائيلي» من الجدار الفاصل، تخضع لعمليات «تهويد» تعزلها عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة اقتصادياً وسياسياً؛ في حين أن أبو ديس، على «الجانب الفلسطيني» من الجدار الفاصل، ستسمى كعاصمة فلسطينية. وفي الوقت نفسه، ستبقى غزة تحت الحصار الذي شل اقتصادها وسجن شعبها منذ العام 2006. وفي الواقع، إن الوضع الكئيب في غزة ربما يكون نبوءة لمستقبل المعازل التي يحكمها الفلسطينيون في الضفة الغربية.<sup>[13]</sup>

ومن خلال إجراءاتها مؤخراً، حطمت الولايات المتحدة الإجماع الخطابى حول حل الدولتين مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. كما قضت على الزعم بوجود نهاية للعبة مقبولة من الطرف الأضعف. لكن الحقيقة هي أن هذه اللعبة النهائية قد تحطمت بحكم الأمر الواقع منذ وقت طويل.

هناك خلاف حول ما هو التاريخ أو الحدث الذي يشكل المسمار الأخير في نعش حل الدولتين، لكن فشل حملة «فلسطين 194» في 2011/2012 للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، هو بالتأكيد أمر مهم، لأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتمكن من تجنيد عدد كافٍ من الدول لدعم سعيها للحصول على الاعتراف بسيادتها، على الرغم من تأكيد الوكالات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي المحافظ للغاية) على أن السلطة الفلسطينية مستعدة لإقامة دولة. لكن السيادة مبدأ مطلق -لا يمكن اكتسابها-

[13] Nathan J. Brown, *Time to Rethink, But Not Abandon, International Aid to Palestinians*, Working Paper (Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, December 2018), [https://carnegieendowment.org/files/2018\\_11\\_WP\\_Brown\\_Palestine\\_Final\\_PDF.pdf](https://carnegieendowment.org/files/2018_11_WP_Brown_Palestine_Final_PDF.pdf)

وبالتالي، فإن دولة فلسطين (كما أعادت السلطة الفلسطينية تسمية نفسها منذ العام 2013) لم يُعترف بها على هذا النحو، وبالتالي لا يمكنها الحصول على الحماية الممنوحة للدول ذات السيادة بموجب القانون الدولي. وإذا لم تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من الحصول على الدعم الكافي في 2011/2012، فمن غير المرجح حصول ذلك الآن، في ضوء توسيع إسرائيل من علاقاتها الثنائية مع المزيد من الدول الأفريقية والآسيوية، وفي ضوء كون الولايات المتحدة أصبحت أكثر تحيزاً. وقد تأكد ذلك في 11 شباط/فبراير بعد سحب قرار ضد خطة ترامب من مجلس الأمن الدولي، بعد أن أصبح واضحاً أن الفلسطينيين لا يستطيعون ضمان تسعة أصوات من أصل 15 صوتاً مطلوبة لتأمين تمريره، وعندها يستلزم استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو).

ولذلك، فإن سخاء المانحين أصبح يتآكل باطراد منذ أيام الدعم الدولي لـ «الفياضية» و«بناء الدولة»: فقد انخفض دعم الميزانية للسلطة الفلسطينية/دولة فلسطين بنسبة خمسين في المائة منذ العام 2013، كما حدث انخفاض حاد في المساعدات بشكل عام منذ العام 2016. وفي حين أن بعض الأطراف لا تزال تستخدم لغة الدولة (لا سيما الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ودولة فلسطين)، ليس من المنطقي الاستمرار في الاعتقاد بأن المساعدات تُقدّم من أجل إرساء أسس دولة فلسطينية ذات سيادة، وبالتالي حل النزاع على أساس حل الدولتين. لقد حان الوقت للإصرار على مصطلحات أكثر دقة، لا سيما في سياق تُغير فيه بالفعل تقارير معونة المانحين من اللغة التي نفهم بها السياق لصالح الرواية الإسرائيلية.<sup>[14]</sup>

[14] Jeremy Wildeman, *Donor Aid Effectiveness and Do No Harm in the Occupied Palestinian Territory*, An Oral and Documentary Analysis of Western Donor Perceptions of Development and Peacebuilding in their Palestinian Aid Programming, 2010-2016 (Aid Watch Palestine, 10 December 2018).

ونظراً للوضع الحالي، فإن من المرجح أن ما يتبقى هو تقديم مساعدات متواضعة مقابل الامتثال للوضع القائم - وهذا الوضع القائم يؤدي إلى تآكل أكثر نحو الضم الإسرائيلي والباتتوستانات الفلسطينية. ولذلك، ما ينبغي طرحه هو: في غياب السيادة، هل يمكن للمعونة الدولية والجهات المانحة أن تضطلع بدور تقدمي في حالة واضحة من الاستعمار الاستيطاني وأوضاع متسارعة، تشبه الفصل العنصري؟ هنا أقترح أن في وسعها ذلك، ولكن فقط إذا أُجبر هؤلاء على أن يكونوا قدميين من خلال خطة واستراتيجية واضحة ومتسقة، من القيادة الفلسطينية ومجموعات المجتمع المدني الفلسطينية.

### مبادئ نحو استراتيجية معونة بقيادة فلسطينية

في بقية هذه المقالة، أود أن أقدم مبدئياً بعض الاقتراحات التي يمكن أن تشكل الأساس لوضع استراتيجية جديدة للمعونة. هناك العديد من العقبات التي تحول دون تبني أو تنفيذ هذه الأفكار (أو غيرها)، لا سيما أن أبرزها هو أن الفلسطينيين يعتمدون اعتماداً كبيراً على المساعدات، وبالتالي فإن الإصرار على مبادئ معينة سيقبل من حجم التمويل، الأمر الذي ستكون له آثار مدمرة على سبل العيش. هذا ليس خياراً سهلاً، لكن من الضروري أن تضع القيادة الفلسطينية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني مجموعة من المطالب الخاصة بها، لأن المانحين لن يغيروا سلوكهم دون توجيه أو ضغط. وربما يمكن لبعض الأفكار التي أقترحها هنا أن تثير النقاش.

أولاً. علينا أن نبدأ بالسؤال: ما هو الغرض الأوسع للمعونة، في حالة الاستعمار الاستيطاني، والتفكك والتراجع العميق للتنمية الذي ربما لا رجعة فيه، والتشرذم الجغرافي والسياسي

الواسع، وأجندة شرسة لمكافحة الإرهاب؟ كان الهدف الأولي من المساعدات هو تقديم المساعدات الإنسانية، ودعم عملية السلام، وبناء الدولة الفلسطينية. لكن، هناك فجوة كبيرة الآن ما بين هذا النوع من الخطاب السياساتي والواقع السياسي الحالي. إذن، ما هو المفهوم أو العبارة التي يمكن أن تسند استراتيجية جديدة للمساعدات؟ إن مفهوم «المرونة» (resilience) -الكلمة الطنانة المألوفة الحالية لمجتمع التنمية والمساعدات- أصبحت الآن شائعة في وثائق وخطاب سياسات المعونة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن ماذا تعني «المرونة» في هذا السياق؟ (إذا وضعنا جانباً سخريتي وانتقاداتي لهذا المفهوم في الوقت الراهن).<sup>[15]</sup> إذا كانت «المرونة» تعني مساعدة الفلسطينيين على الصمود أمام العاصفة الناجمة عن الإجراءات/ الممارسات الإسرائيلية، والبقاء في أماكنهم وإطعام أسرهم، والحفاظ على مجتمعاتهم بكرامة، فإن ذلك يتطلب استراتيجية مساعدات وتنمية، مختلفة عن الاستراتيجية المتبعة حالياً - فهي تتطلب شيئاً يستند إلى المفهوم الفلسطيني للصمود، وربما تستكمل بمفهوم الأمم المتحدة «في جو أفسح من الحرية» (الذي سيتم تفصيله أدناه). في حين أن بعض المانحين قاموا مؤخراً بالمزيد من العمل لتعزيز المناصرة ودعم المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، إلا أن أياً منهم لا يملك خطة بديلة - لا توجد «خطة بديلة». وفي الواقع، إن الصورة الوحيدة التي يرسمونها هي سياق التنمية والحكم المتكاملين، وأموال أقل.<sup>[16]</sup> لذا، فإن أية «خطة بديلة» يجب أن توضع وتصاغ من قبل الأطراف الفلسطينية.

<sup>[15]</sup> أنا أتفق إلى حد كبير مع نقد جوناثان جوزيف لهذا المفهوم. انظر:

Jonathan Joseph, "Resilience as Embedded Neoliberalism: A Governmentality Approach," *Resilience: International Policies, Practices and Discourses* 1, no. 1 (2013): 38-52.

<sup>[16]</sup> Turner, "No 'Plan B'."

ثانياً. لا يمكننا أن نتوقع من المانحين أن يتصرفوا بشكل أخلاقي، إما أنهم لا يستطيعون وإما لا يرغبون في ذلك. وهذا يعني أن النخب السياسية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني -المؤسسات التي تتلقى أموال المانحين- تحتاج إلى خلق إطار للظروف التي تكون في ظلها مستعدة لقبول أموال المانحين. وإذا لم تفعل ذلك، فإن المعونة ستظل مجرد استراتيجية لتحقيق الاستقرار، وسيتم التحكم بمن يتلقون المعونة وتحييدهم بشكل أكبر، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على الحياة السياسية والمدنية الفلسطينية. إن الاستثمار في قبول المساعدات، في شكلها الحالي، سيساعد في تحقيق بعض الأهداف القصيرة الأجل للصدوم (وبخاصة بالنسبة للمنظمات الساعية إلى دفع رواتب موظفيها والاستمرار في تقديم الخدمات)، ولكنها لن تفيد أهداف الصدوم على المدى الطويل (لا سيما تلك المتعلقة بالتححرر الفلسطيني، والتخلص من القمع والاضطهاد).

ثالثاً. يمكن وضع «إطار عمل جديد لدعم المرونة/الصدوم» من خلال سلسلة من الاجتماعات والمشاورات التي يعقدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والمنظمات الشعبية (بتنسيق من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية)، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبدعم من أصدقاء اقتصاديين دوليين غير مباشرين. ولكي يعكس هذا الإطار الاحتياجات المحلية، يجب أن يشمل شبكات من جميع «المناطق» (بسبب التشرذم الشديد الذي شهدته الأراضي الفلسطينية المحتلة) وعبر جميع القطاعات المختلفة (ربما يأخذ شكلاً تنظيمياً مثل نظام المجموعات التابع للأمم المتحدة، الذي يُوزع «الاحتياجات» على قطاعات مختلفة مثل الغذاء والصحة والمياه والمأوى والخدمات اللوجستية وما إلى ذلك). وهناك نموذج تاريخي آخر يمكن دراسته وربما إحيائه (على الرغم من أنه يقدم دروساً

متنوعة): اللجنة المشتركة في الثمانينيات. إذ يوضح ناثن ج. براون أن بناء المؤسسات الذي تم تمويله ودعمه، في تلك السنوات، ساعد، أيضاً، على تشجيع النشاط الشعبي والتعبئة الشعبية قبل الانتفاضة الأولى وخلالها.<sup>[17]</sup> ولذلك، قد يوفر هذا النموذج بعض الدروس المفيدة، لأنه من الضروري أن يكون لإطار المعونة الجديد، كاستراتيجية أساسية، هدف (إعادة) تمكين المجتمعات المحلية.

رابعاً. بسبب أن جميع القضايا والأولويات التي ستبرزها مختلف القطاعات و«المناطق» لا يمكن توقعها أو تخمينها، فإن بعض المبادئ العامة المشتركة لبدء النقاش يمكن أن تشمل ما يلي:

1. العمل فقط مع الجهات المانحة التي لا تُنظّم سياساتها المتعلقة بالمعونة أو تسترشد بتدابير مكافحة الإرهاب؛ العمل فقط مع المانحين الذين يرفعون المنظمات الفلسطينية (بما فيها حماس) من قائمة الإرهاب؛ عدم العمل مع أولئك الذين ينفذون سياسة «عدم الاتصال».
2. العمل فقط مع الجهات المانحة التي لا تفرض قيوداً على مساعداتها ضد حركة المقاطعة؛ ولا ينبغي السماح للمانحين بالتدخل في حركة المقاطعة التي تحظى بدعم شعبي من المجتمع الفلسطيني.
3. تحويل التركيز الإنمائي بعيداً عن مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى دعم القضايا المحلية: لا سيما الاستثمار الصغير، والعقارات المملوكة محلياً، والخدمات الاجتماعية. فالدولة الفلسطينية ذات السيادة لا يجري بناؤها، ولا حتى اقتصاد حديث مستدام، لذلك من

[17] Brown, *Time to Rethink*.

الأفضل وقف التظاهر ودعم أولويات التنمية التي تحددها المجتمعات المحلية.

4. تطوير نظام ضريبي أكثر تصاعدياً لدولة فلسطين، من أجل الحد من عدم المساواة وزيادة التضامن وتعزيز الصمود. لقد فشلت محاولة لتطبيق ذلك في العام 2012، لكن هذه المرة من المفترض أن تساعد المناقشات المكثفة مع منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك شبكة المنظمات الأهلية) والنقابات العمالية على تغيير الآراء وتجنيب الدعم. وتفيد التقارير بأن مقياس معامل جيني لعدم المساواة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلغ 35%، وهو مستوى مرتفع نسبياً مقارنة ببلدان مماثلة.<sup>[18]</sup> ولكي يتم بناء الصمود الفلسطيني والحفاظ عليه، يجب مواجهة هذا المستوى من عدم المساواة وتغييره، وينبغي معارضة وتهميش النخب السياسية والفصائل التي تعارض فرض الضرائب التصاعديّة.

5. إعادة النظر في الترتيبات الأمنية القائمة وكيفية فهم الأمن. لقد قال لي العديد من المانحين الغربيين إنه إذا ألغت دولة فلسطين التنسيق الأمني، فإن ذلك قد يعني نهاية مهمة تقديم المعونة. وإذا كان الأمر كذلك، لتنتهي تلك المهمات الإغاثية، لأن الترتيبات الأمنية القائمة لا توفر أي دفاع للفلسطينيين ضد العنف من جانب المستوطنين والجيش الإسرائيلي. يجب أن يكون الدفاع المجتمعي والعمل الشرطي أولوية للصمود/المرونة.

[18] Naser Abdelkarim and Firas Jaber, *Fair Tax Monitor*, trans. Arsen Aghazarian (MIFTAH, 2018), [http://www.miftah.org/Publications/Books/FAIR\\_TAX\\_MONITOR\\_2018\\_English.pdf](http://www.miftah.org/Publications/Books/FAIR_TAX_MONITOR_2018_English.pdf)

6. اقتراح سياسة أمنية بديلة تركز على كيفية وضع استراتيجيات للحماية من عنف المستوطنين ومصادرة الأراضي، وكيفية دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وكيفية السماح بإجراء نقاش سياسي مفتوح وتعزيزه. منذ اتفاقيات أوسلو، نفذت السلطة الفلسطينية/دولة فلسطين استراتيجية أمنية تركز على احتياجات إسرائيل ومُستوطنها، كما استخدمت هذه الاستراتيجية لإسكات الجماعات الفلسطينية والناشطين المعارضين لعملية السلام وإطار أوسلو. لقد كان هذا خطأً وكارثياً منذ البداية، لكنه، بكل تأكيد، خاطئ وكارثي الآن، ويجب تحويله إلى شيء يدعم المرونة/الصمود الفلسطيني.

7. جعل المانحين يغيرون لغتهم. تستخدم الاستراتيجية الأوروبية المشتركة للفترة 2017-2020 وإطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي عبارة «نحو دولة فلسطينية»، ولا يزال العديد من المانحين يزعمون أن هذا الهدف هو الذي يوجه سياساتهم. لكن ما لم يعارضوا خطة ترامب، ويستخدمون العقوبات أو أشكالاً أخرى من الضغط ضد إسرائيل لإجبارها على السماح بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، ينبغي أن يطلب منهم التوقف عن استخدام لغة «بناء الدولة». ومن المهم أن تكون الاستراتيجية الجديدة صادقة وواقعية بشأن ما هو ممكن في السياق الحالي.

8. يقترح مشتاق خان أنه يمكن استخدام إطار العمل الذي يسترشد بمبادئ الأمم المتحدة «في جو أفسح من الحرية»، كأساس لبرنامج «الجهات المانحة المحايدة» خلال ما يشير إليه بأنه «فترة

انتقالية غير محددة».<sup>[19]</sup> إذ من شأن هذا الإطار أن يعترف بترباط وأهمية السياسات والممارسات التي تعزز التحرر من العوز، والتحرر من الخوف، وحرية العيش بكرامة. ويمكن لمجموعة العمل التي تجتمع لوضع إطار جديد للمعونة أن تستكشف كيفية تفعيل هذه المبادئ.

## الخلاصة: تسلق الجبل، وإعادة تمكين السيطرة المجتمعية

لا يمكن إنكار وجود جبل من العقبات أمام الفلسطينيين لتسلقه في السياق الحالي. لقد نجحت إسرائيل في خلق «حقائق على الأرض»، وفي بناء الدعم الدولي لسيطرتها على كامل فلسطين التاريخية، أو -على الأقل- نجحت في الحد من العقبات والمعارضة لذلك. فقد أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر تقسيماً، والنخب السياسية الفلسطينية أكثر انقساماً، كما تم تهميش الهدف النهائي لتقرير المصير على الساحة الدولية. ولكن من المهم الاعتراف ببعض الجوانب الإيجابية: لا تزال نظم الرعاية الصحية والتعليم تعمل (وإن كانت مثقلة بالأعباء)، وتم بناء البنية التحتية (وإن كانت محصورة في المنطقة «أ»)، وإنشاء هياكل الحكم (وإن كانت الآن في حالة تكلس وتآكل)، ولا يزال الفلسطينيون ينجحون في إعالة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية (وإن كان ذلك في

[19] Mushtaq H. Khan, "Learning the Lessons of Oslo: State-Building and Freedoms in Palestine," in *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-Development and Beyond*, ed. Mandy Turner and Omar Shweiki (Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan, 2014), 238-256.

بيئة متزايدة الصعوبات). لقد أدت المعونة المقدمة من المانحين دوراً إيجابياً في جميع هذه المجالات. ولكن، لكي تلعب المساعدات دوراً تقديمياً من الآن فصاعداً، فلا بد من تقليص محاولات المانحين لتقييد وضبط السلوك السياسي الفلسطيني، وإفساح المجال للمناورة، كما أن دعمهم لشكل من أشكال الاقتصاد السياسي الذي عزز عدم المساواة، يجب تقليصه ووقفه تماماً في نهاية المطاف.

إذا كان المانحون التقدميون يريدون حقاً دعم المرونة/الصمود الفلسطيني خلال هذه الفترة الصعبة، فيمكن نصحهم بشأن الكيفية التي يمكن بها لمساعداتهم دعم الاستراتيجية الجديدة. ولكن إذا لم يأخذوا بهذه النصيحة واستمروا كما كانوا من قبل، عند ذلك يجب اتخاذ القرار الصعب، ولكن الضروري، برفض مساعداتهم.

وعلى غرار حركة المقاطعة وممارسات العصيان/المقاطعة الضريبية خلال الانتفاضة الأولى، يجب على جميع المنظمات الفلسطينية أن تكون مستعدة للالتزام بالمبادئ التوجيهية، لأنه ما لم تفعل ذلك، فإن الاستراتيجية الجديدة لن تنجح، وسوف تستمر مساعدات المانحين في تنفيذ سياسة فرق تسد. وقد يعني مثل هذا البرنامج أن النخب السياسية الفلسطينية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني تختار رفض الكثير من المانحين وأموالهم، وأن تقوم بمتابعة بعضها البعض لضمان الامتثال بنسبة 100%، وسيكون لذلك تداعيات اقتصادية كبيرة. لكن هذا ضروري للغاية من أجل وضع استراتيجية يمكن للفلسطينيين من خلالها البدء في السيطرة على المانحين بدلاً من السيطرة عليهم - هذه هي الطريقة الوحيدة لبدء وإعادة تمكين سيطرة المجتمع.

## المراجع

- Abdelkarim, Naser, and Firas Jaber. 2018. *Fair Tax Monitor*. Translated by Arsen Aghazarian. MIFTAH. [http://www.miftah.org/Publications/Books/FAIR\\_TAX\\_MONITOR\\_2018\\_English.pdf](http://www.miftah.org/Publications/Books/FAIR_TAX_MONITOR_2018_English.pdf).
- Abu Toameh, Khaled. 2020. "Palestinians Won't Halt Security Ties with Israel, US – Ramallah Officials." *The Jerusalem Post*. February 4. <https://www.jpost.com/Middle-East/Palestinians-wont-halt-security-ties-with-Israel-US-Ramallah-officials-616503>.
- Asseburg, Muriel. 4-5 October 2019. "The EU and its Member States and the Struggle for Palestinian Self-Determination and Israeli-Palestinian Peace," unpublished paper. *Democratisation of Palestinian Politics as a Basis for Rebuilding the National Project, Muwatin 25th Annual Conference*. Birzeit: Muwatin Institute for Democracy and Human Rights – Birzeit University.
- Brown, Nathan J. December 2018. *Time to Rethink, But Not Abandon, International Aid to Palestinians*. Working Paper, Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace. [https://carnegieendowment.org/files/2018\\_11\\_WP\\_Brown\\_Palestine\\_Final\\_PDF.pdf](https://carnegieendowment.org/files/2018_11_WP_Brown_Palestine_Final_PDF.pdf).
- Dana, Tariq. 2 June 2019. "Crony Capitalism in the Palestinian Authority: A Deal Among Friends." *Third World Quarterly* 0 (0): 1-17. [https://www.researchgate.net/publication/333576683\\_Crony\\_capitalism\\_in\\_the\\_Palestinian\\_Authority\\_a\\_deal\\_among\\_friends](https://www.researchgate.net/publication/333576683_Crony_capitalism_in_the_Palestinian_Authority_a_deal_among_friends).
- El Taraboulsi-McCarthy, Sherine. August 2018. *'A Humanitarian Sector in Debt': Counter-Terrorism, Bank De-Risking and Financial Access for NGOs in the West Bank and Gaza*. Humanitarian Policy Group (HPG), Working and Discussion Papers, London: Overseas Development Institute (ODI). <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12357.pdf>.
- Hammami, Rema. 1995. "NGOs: The Professionalisation of Politics." *Race and Class* 37 (2): 51-63.
- Hanafi, Sari, and Linda Tabar. 2005. *The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs*. Jerusalem: Institute for Palestine Studies and Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy.

- Joseph, Jonathan. 2013. "Resilience as Embedded Neoliberalism: A Governmentality Approach." *Resilience: International Policies, Practices and Discourses* 1 (1): 38-52.
- Khan, Mushtaq H. 2014. "Learning the Lessons of Oslo: State-Building and Freedoms in Palestine." In *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-Development and Beyond*, edited by Mandy Turner and Omar Shweiki, 238-256. Basingstoke, UK and New York: Palgrave Macmillan.
- TOI Staff, and AP. 2020. "6 Countries Block EU Resolution That Would Have Condemned Trump Plan, Annexation." *The Times of Israel*. February 4. <https://www.timesofisrael.com/eu-reportedly-blocked-from-resolution-condemning-trump-plan-annexation/>.
- Turner, Mandy. 2011. "Creating 'Partners for Peace': The Palestinian Authority and the International Statebuilding Agenda." *Journal of Intervention and Statebuilding* 5 (1): 1-21.
- . 2019. "No 'Plan B' Because 'Plan A' Cannot Fail: The Oslo Framework and Western Donors in the OPT, 1993-2017." In *From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of "Peace"*, edited by Mandy Turner, 271-302. Lanham, Maryland and London: Lexington Books.
- . 2016. "Securing and Stabilising: Peacebuilding as Counterinsurgency in the Occupied Palestinian Territory." In *The Politics of International Intervention: The Tyranny of Peace*, edited by Mandy Turner and Florian P. Kühn, 139-162. Abingdon, UK and New York: Routledge.
- Wildeman, Jeremy. 10 December 2018. *Donor Aid Effectiveness and Do No Harm in the Occupied Palestinian Territory*. An Oral and Documentary Analysis of Western Donor Perceptions of Development and Peacebuilding in their Palestinian Aid Programming, 2010-2016, Aid Watch Palestine.
- Zanotti, Jim. 25 April 2019. *The Palestinians: Overview and Key Issues for U. S. Policy*. Report No. IF10644, Version 12, Washington, D. C.: Congressional Research Service (CRS). <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10644/12>.



## حول (غياب) آفاق تشكل توجه مناهض للاستعمار في المجتمع الإسرائيلي

عايدة توما-سليمان

في مواجهة التحدي الذي ينتصب أمامنا، أعتقد أن هناك زوايا نظر عديدة ومختلفة بعض الاختلاف عما طرح حتى الآن، وذلك لأن هناك، أيضاً، تجارب عديدة سياقاتها مختلفة في مواجهة هذا التحدي. وأعلم أن الجالسين هنا في قاعة مؤتمراتنا، يتطلعون إلى إجابات على أسئلة كثيرة تعبر في بال كل واحد منهم، أسئلة تتعلق بالوضع في إسرائيل، كما انتهى إليه هذا الوضع في ضوء الانتخابات الأخيرة، ورؤيتنا نحن له. وسؤال الأسئلة التي تشغل بال الجميع هو هذا: هل ستحل نتائج هذه الانتخابات الأزمة المتعلقة بتشكيل الحكومة في إسرائيل؟ وكيف تحلها؟ ووفق أي وضع؟ بكلمات أخرى: هل أفضت نتائج الانتخابات الثانية إلى حل للأزمة، أي حل، أو أن على إسرائيل أن تذهب إلى انتخابات ثالثة في غضون سنة واحدة؟ وهل ستفضي الانتخابات الثالثة إلى حل؟ وهل سيدوم هذا الحل؟ أو أن على إسرائيل أن تذهب إلى انتخابات مبكرة كلما تعثر تشكيل حكومة فيها؟

أصاحكم بأن الإجابات المتداولة في الساحات الإسرائيلية المختلفة، بما فيها الساحة التي أنتمي أنا إليها، لم تجعل الصورة أكثر وضوحاً مما كانت عليه قبل سلسلة الانتخابات المبكرة هذه. وإلى هذا، أعتقد أن إمكانية إجراء انتخابات ثالثة واردة، وإذا تقرر إجراء انتخابات ثالثة، فإن اندياح الأسئلة لن يتوقف. كل ما في الأمر أن سؤال الأسئلة سيتبدل وسيصير هو هذا: هل ستقضي الانتخابات الثالثة في سنة واحدة إلى وضع تتشكل فيه حكومة جديدة؟ وما هي طبيعة هذا الوضع؟ ولمن ستكون الغلبة فيه من بين التيارين الرئيسيين اللذين يتنافسان على انتزاع هذه الغلبة، للأحزاب التي تلتف حول بنيامين نتنياهو وحزب الليكود، أم للأحزاب التي تلتف حول غانتس وحزب «أزرق أبيض»؟

وهذا هو السؤال الذي يمكن لمؤتمرنا أن يخوض فيه اليوم.

في الانتخابات الأولى والثانية، جرى التنافس بين معسكرين سياسيين ومركزيين في إسرائيل يسعى كل منهما إلى الاستئثار بالسلطة، فإذا لم تُمكن نتائج انتخابات ثالثة أيّاً منهما من الاستئثار بها، فإن البديل الأول هو فرض ظرف تتشكل فيه حكومة يشتركان فيها معاً، أما الخيار الثاني فهو الذهاب إلى انتخابات رابعة.

هذا النزاع المحتدم، في ظل وجود خارطة سياسية معقدة، يدور حول أمور جوهرية وأخرى أقل أهمية: الأمور الجوهرية ترتكز حول طبيعة نظام الحكم في إسرائيل، وحول الممارسات التي تتفاوت جراً مظاهر التعبير عنها بين الفريقين: الفريق الذي يعد نفسه جديداً، ويدعو إلى أن تستمر إسرائيل في النهج الذي اختطته لها الصهيونية منذ تأسيسها، واتباعه حكام إسرائيل الأوائل، أي النهج الذي يتستر على عدوانية السياسة الصهيونية، كما يدعو إلى التستر بديمقراطية زائفة،

مضمراً حقيقة نواياه التي لا تختلف عن نوايا الفريق الآخر؛ وهذا الفريق الآخر الذي يتعجل تحقيق هذا المضمرة ولا يتستر بأي أستار، بل يُفصح عن سياساته الفاشية بالأقوال المعلنة والممارسات الظاهرة.

هناك قضية ثانية من المفروض أن تُخاض المعارك الانتخابية حولها، هي قضية كولونياالية الدولة. ففي حين يملك نتنياهو وفريقه الجراءة على الإمعان في تعزيز هذه السمّة من سمات إسرائيل، يدعو الفريق الآخر إلى سترها بممارسات تبدو في ظاهرها ديمقراطية، دون أن تختلف نواياه عن نوايا الآخرين.

هنا أختلف مع الذي طرحه الأستاذ جميل هلال، فليس الفشل هو ما يتصف به نهج الفريق الفاشي المعلن، بل هو الانتقال بالمشروع الصهيوني من مرحلة إلى أخرى جديدة، هي مرحلة تحقيق مطامع الصهيونيين، إنه الانطلاق إلى تحقيق ما لم يتحقق من قبل بشأن «دولة أرض إسرائيل الكاملة»، أي تحقيق أكثر بكثير مما قبله حكام إسرائيل الصهيونيين في العام 1948، وما أنجزه نظراؤهم في العام 1967.

ففي العام 1948، قبل قادة الحركة الصهيونية ما تيسر لهم أن ينجزوه من توسع في فلسطين التاريخية بما هو موطن قدم لهم، وأضمرروا النية على تحقيق مزيد من التوسع عندما وكلما أُتيح لهم فرص تحقيق المزيد. وفي العام 1967، اكتفوا بالتوسع الذي أُتيح لهم. والمتتبع لسلك حكومات إسرائيل المتعاقبة قبل حرب 1967، سيشهد أن إسرائيل ضمت بعد 1948 مزيداً من أرض فلسطين، ومن أرض لبنان، ومن أرض سوريا، ومن أرض الأردن، إلى أن شنت حربها التوسيعية الكبرى في العام 1967.

وفي صلب الاختلاف بين الفريقين المركزيين في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في العام 2020، فريق رأى أن توسيع

الدولة الإسرائيلية في أرض إسرائيل الكاملة قد حان أوان القيام به، وذلك بضم مزيد من الأرض الفلسطينية والأرض السورية وربما أرض المملكة الأردنية الهاشمية ... وغيرها. في حين أن الفريق الآخر، فريق «أزرق أبيض»، يعارض الضم الفوري، ويطالب بتحقيقه بالتدريج.

مشروع إسرائيل الكبرى، القابل للتوسع في بلاد الشام، تلقى ضربته الأولى في اعتراف إسرائيل في اتفاق أوسلو، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة لشعب فلسطين، أي الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني على أرض-إسرائيل. والضربة الثانية وجهها أرييل شارون حين قرر الانسحاب من قطاع غزة من طرف واحد، ولم يقصد شارون توجيه أي ضربة للمشروع التوسعي الصهيوني. لكن الفريق الفاشي الإسرائيلي تدارك خطأ شارون هذا، وأعاد الاعتبار الكامل للمشروع الصهيوني الكامل، وفي السنوات الماضية، مهّد هذا الفريق للانتقال إلى مشروع دولة أرض إسرائيل الكاملة بالعمل على تحقيق الانقسام الفلسطيني وفرض الحصار على قطاع غزة: الحصار الذي يمنع حرية الحركة عن الغزيين، ويمنع، إلى الآن، إعادة تحقيق اللحمة بين الضفة والقطاع. والجدير بالتنويه أن خطوة الانسحاب من القطاع من طرف واحد، جرت حين صار حلّ «دولتين لشعبين» هو الحل الوحيد المقبول في كل بقعة في العالم، كل بقعة، باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل وميكرونيزيا وما في حكمها. كما عزز الفريق الفاشي الصلة مع الولايات المتحدة لتصير الحامية للتوسع الجديد.

على الأرض، إذأ، استمر تحقيق المشروع الصهيوني القديم-الجديد. وفي سنوات هيمنة حكومات نتنياهو المتعاقبة، جرى التوسع الأكبر في بناء المستوطنات وزيادة أعداد المستوطنين اليهود في الضفة، كما جرى الجهر بنوايا التوسع الجديدة لحدود دولة إسرائيل. وبمثل هذا جرى، أيضاً، تهويد مدينة

القدس، وتهويد الضفة، وتهويد الجولان السوري، والآن يستمرون في تهويد مدينة الخليل وحرماها الإبراهيمي. كل ذلك تم مع تغطية أمريكية، وقّرتها إدارات أمريكية متعاقبة، وتوّجتها الإدارة الحالية بصفقة ترامب ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية.

صحيح، إذًا، أن في إسرائيل معسكرين رئيسيين، والنقاش الدائر الآن داخل إسرائيل يتمحور حول مَنْ مِنْ هذين المعسكرين ستكون له الغلبة في الحكومة، أهو معسكر المقاعد الخمسة وخمسين الملتفة حول بنيامين نتنياهو، أم معسكر المقاعد الاثني وخمسين الملتفة حول «أزرق أبيض»، وغانتس الذي يشكل البديل الاستراتيجي لوجود نتنياهو على رأس حكومة إسرائيل.

في هذا الخضمّ الشائك والمعقد، تجلس القائمة المشتركة، بمقاعدها الثلاثة عشر في الكنيست على طرف معادلة الحسم لصالح هذا الطرف أو ذاك. شيء آخر يجعل قدرتنا على الحسم صعبة، هو وجود 107 أعضاء صهيونيين في الكنيست. فهؤلاء تتموج مواقفهم، وكذلك مواقف جمهورنا ناخبهم، بشأن القضايا المطروحة التي عدناها أعلاه، إلا أنهم جميعهم، مؤرّعي التأييد بين الفريقين: الفريق الذي يقول إن الوقت قد جاء لإشهار دولة أرض إسرائيل الكاملة؛ والفريق الآخر الذي يخشى، دون أن يرفض، أن ظروف هذا الإشهار لم تكتمل بعد. وهؤلاء المئة وسبعة أعضاء ليس بينهم من يجرؤ على إعلان تأييده لمطالبة شعب فلسطين بأن تكون القدس عاصمة له، وليس منهم من يجرؤ خصوصاً على تأييد حق لاجئي هذا الشعب في العودة إلى الديار التي أجلوا عنها بالقوة في العام 1948 وما بعده.

عملياً، مشروع ضمّ أرض الدولة الفلسطينية وأراضي دول عربية أخرى وارد. أما حلّ دولتين لشعبين، فلم تُبقِ السلطات

الإسرائيلية من الأرض التي تخص فيها الدولة الفلسطينية سوى ما تعرضه إدارة الرئيس ترامب على قيادة هذا الشعب في صفقة القرن، وما جسّدته خريطتها المهزلة المثيرة للسخرية.

أما قضية القدس، فلا يعارض حرمان الفلسطينيين من اعتماد القدس الشرقية عاصمة لدولتهم إلا أعضاء القائمة المشتركة الثلاثة عشر، حتى أعضاء ميرتس الأربعة في الكنيست، وحتى ميرتس كلها فإنهم يتحدثون عن تدويل المقدسات الدينية في القدس، ولا يجروون على قول ما يعني أنهم مع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ما صار إسرائيل، أي إلى الديار التي أُلجوا عنها، ولا يقولون عن القدس إنها احتلت في العام 1967، ولا بدّ من أن يجلوا الاحتلال الإسرائيلي عنها.

وأما الخليل، فإن نتنهاهو يُعدّ لها مصيراً شبيهاً بمصير القدس، أي تهويدها تمهيداً لضمّها. وقد زار نتنهاهو مؤخراً مدينة الخليل وفيها أعلن: «نحن هنا لنبقى»، ما وشى بأن هناك نيّة لضمّها إلى إسرائيل، وإلا، فكيف سيقون فيها؟ ومن يطرحون أنفسهم بديلاً لنتنهاهو، مثل «أزرق أبيض»، يتحدثون عن ضمّ غور الأردن الفلسطيني بدعوى توفير حدود أمانة لدولة إسرائيل؛ حدود تفصل الأرض الفلسطينية عن محيطها العربي.

في غضون ذلك، يتابع اليمين الفاشي الإسرائيلي وحكومة تصريف الأعمال التي يهيمن هو عليها، الانقضاض على ما بقي من هوامش الديمقراطية في إسرائيل، ويجهر برغبته في تضيق هوامش سلطة القانون، إلا السلطة التي تفرضها قوانين يهودية الدولة، والتمييز العنصري، وتضييق استقلالية القضاء وحرية التعبير، كل ذلك مع مواصلة الانقضاض على وسائل الإعلام التي تنتقد الحكومة.

بكلمات أخرى أقلّ، النزاع بين ممثلي التيارين المركزيين ومن يوالون كلاً منهما من القوى الأخرى، لا يشمل طبيعة النظام

الكولونيالي؛ نظام تأييد الاحتلال الإسرائيلي واستكمال تهويد أرض فلسطين التاريخية وأراضي عربية أخرى، بل يشمل، فقط، أولويات ومسائل إجرائية.

وما دامت هذه هي صورة الوضع في إسرائيل، كما آلت إليه في السنوات التسع عشرة الماضية مع جذورها التي تمتد إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فلا غرابة في أن يتصاعد قمع السلطات الإسرائيلية السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد أي منتقد لسياسات إسرائيل.

القائمة المشتركة تمثل في إسرائيل الجماهير العربية الفلسطينية ومؤيدي مطالبها الوطنية داخل الجمهور الإسرائيلي اليهودي. ومنذ أن أنشئت إسرائيل في العام 1948، عانت الجماهير الفلسطينية من قمع السلطات الإسرائيلية لها، من تهجير داخلي، وهدم بيوت، ورفض توسيع مساحات البناء في القرى العربية وتدمير عدد كبير منها، ومصادرة أراضي الفلاحين وممتلكاتهم الأخرى... إلخ. غير أن القمع بمظاهره المختلفة، لم يشتد في أي وقت سابق كما أشد في عهد هيمنة بنيامين نتنياهو على حكومات إسرائيل، وقد انضاف إلى مظاهر القمع التي مورست قبل نتنياهو ضرب حكومات نتنياهو كل المنظومة التي من شأنها تعزيز أي توجهات ضد الاحتلال الإسرائيلي. وفي موازاة هذا القمع، تسارع في إسرائيل الخطوات التي جسدت العنصرية المهيمنة، ومست استقلالية القضاء، وقأصت حرية الصحافة، والتي هي أحسن كما بالتي هي أسوأ. وقد حولت هذه الخطوات المتواصلة والمتسارعة النقاش العام داخل إسرائيل ليجري دون أن يربط المتناقشون الإسرائيليون، بمعظمهم، بين القمع وبين الإجراءات التي تستهدف تهويد البلاد ككل، وتأييد الاحتلال، واستكمال سمات التمييز العنصري الكامل، والأبارتهايد.

في هذا الوضع، الذي لم يسبق له مثيل في أي دولة تعرضت لاحتلال كولونيالي، يتجسد دورنا في إعادة الارتباط بين القمع الذي تمارسه حكومات إسرائيل وبين النقاشات التي تحدث داخل الجمهور. كما يتجسد دورنا في استنهاض همم الجمهور الإسرائيلي اليهودي، وكذلك استنهاض همم عدد من أوساط الجماهير الفلسطينية لمعارضة السياسة التي يتبناها اليمين الفاشي، على أساس أن هذه السياسة ضارة للطرفين، الفلسطيني واليهودي، وضارة، خصوصاً، بمستقبل دولة إسرائيل.

أعلم أنه لا يوجد بين الإسرائيليين إقلاة قليلة تؤيد الآن الحل القائم على ظفر الفلسطينيين بالحقوق التي صاغتها الشرعية الدولية ومنظماتها. وهذه القلة قليلة، هي كل ما تبقى بعد أن نجح اليمين الفاشي في حرب الحركات التي حثت، في الماضي، على سحب قوات الاحتلال من الأرض الفلسطينية وإحلال السلام العادل والقابل للاستمرار بين الشعبين المنهكين من الصراع الدامي الذي استمر حتى الآن منذ الثلث الثالث من القرن التاسع عشر، الاحتلال الذي كثر عدد ضحاياه من الجانبين كثرةً لا تتسوغ استمراره.

وإذا كانت قوة إسرائيل العسكرية، معززة بالمعونات التي توفرها لها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وإدارات ليفها الإمبريالي، متفوقة، فهل نرفع أيدينا مستسلمين، ونصبر أنفسنا إلى أن يتوقف فاشيو إسرائيل عما شرعوا فيه؟ ليس هكذا تتحرر الشعوب، وليس هكذا يتحرر الشعب الفلسطيني الذي نحن جزء منه.

إننا نعتقد أننا جزء من شعب حيّ وفاعل، وعلى هذا الشعب، وبخاصة على جزئنا الخاص، أن يقوم بمهمات معينة، منها مهمة استنفار الجمهور الإسرائيلي لمقاومة سياسة القوى الفاشية.

استنهاض الهمم ضد القوى الإسرائيلية الفاشية مطلوب، ليس على الساحتين المحلية والإقليمية وحدهما، بل، خصوصاً، على الساحة العالمية بشقيها الحكومي والشعبي، ولا بدّ من أنكم تعلمون أننا شرعنا منذ مدّة غير قصيرة بتكثيف أنشطتنا على هذه الساحة. فالعمل على الساحة العالمية مهم جداً، ونحن نضعه على أجندة نشاطاتنا، ونحن مستمرّون فيه، حتى مع المجازفة بالتعرض للتهمة التي تهرأت لكثرة وطول مدّة استخدامها من قبل الأدوات الصهيونية، تهمة العداء للسامية التي توجه إلى كل من ينتقد سياسة إسرائيل العدوانية.

وفي الختام، ها نحن نشهد التحولات الإيجابية في مواقف الرأي العام العالمي، بشقيه الحكومي والشعبي، التحولات التي تعكس اتساعاً محسوساً لنفوذ الأوساط التي تنتقد سياسة القوى الفاشية في إسرائيل.

وما نرى أنه مطلوب الآن، وبإلحاح شديد، هو رسم سياسات فلسطينية، واتباع سلوك فلسطيني يجعل الأنشطة العالمية لدعم مطالبه الوطنية مساوية للأنشطة التي تجري الآن في مجال انتقاد سياسة إسرائيل.



## تصوّر القوى الفلسطينية المنظمة لمستقبل المشروع الوطني

جهاد حرب

### مقدّمة

تشكل القوى السياسية المنظمة أدوات الفعل والتأثير في الفكر الوطني والعمل السياسي، وهي تحدد بفاعليتها وتراجعها أو ضعفها مدى المشروع الوطني الفلسطيني وطبيعته؛ أي هي قوة الدفع الرئيسية القادرة على النهوض بالمشروع الوطني التحرري كمحرك للعمل النضالي، دون الانتقاص من ارتباط هذا الفعل بالتطورات الإقليمية والدولية والتحويلات الناجمة عنها، وفي التأثير على التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته.

مما لا شك فيه أن الانقسام الفلسطيني والاختلافات في البرامج السياسية، وبخاصة بين قطبي المعادلة الفلسطينية الحالية «حركتي فتح وحماس»، وانحسار تأثير القوى

الفلسطينية الأخرى في الساحة الفلسطينية، أضعف المشروع الوطني وأدواته المنظمة. كما أن الانتقال من مرحلة المواجهة المستمرة مع الاحتلال إلى التركيز على مأسسة السلطات، إثر اتفاق المرحلة الانتقالية، وغياب سياسات حكومية وبرامج اجتماعية واضحة وقادرة على إحداث التغيير المجتمعي في بنية المجتمع وتحسينه، وتقوية قدرته على الصمود، أدى إلى ضبابية المشروع الوطني.

إن الانخراط في نظام السوق المفتوح أخضع المجتمع الفلسطيني للنهج الليبرالي، وأغرق المجتمع الفلسطيني بانشغالات ذات أبعاد اقتصادية دون معالجة للتأثيرات الاجتماعية الناجمة عن هذا النظام الاقتصادي، الأمر الذي أضعف أدوات العمل النضالي، كالتقابات والاتحادات والأطر الشعبية الأخرى، في المواجهة الشعبية أو المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الكولونيالي القائم على قضم الأرض الفلسطينية، واستبدال السكان الأصليين بالمستعمرين «المستوطنين».

تتطلب إعادة النظر في البرامج والأدوات في عملية المواجهة مع الاستعمار الإسرائيلي الكولونيالي فحص التغييرات للطبيعة الاستعمارية للاحتلال الإسرائيلي الذي بات أكثر تغولاً وأقل توجساً، ليس فقط لامتلاكه أو تسلحه بأدوات وتقنيات إضافية للبطش، بل لضعف الحركة الوطنية وانشغالها بالصراع الداخلي المتمثل بانقسامها جغرافياً وسياسياً، كما أشرنا أعلاه، على السلطة المنبعثة من اتفاق أوسلو.

تستعرض هذه الورقة مواقف القوى السياسية الفلسطينية المنظمة من القضايا الأساسية المتعلقة بالنضال الوطني والديمقراطي، وكذلك النظر إلى آليات العمل المتخيلة لإحداث تحول في الوضع القائم، وتجاوز تعثر المشروع الوطني في النطاقين الذاتي والموضوعي.

تهدف هذه الورقة إلى الإحاطة بمواقف القوى السياسية الفلسطينية المنظمة للمشروع الوطني التحريري، واستشراف تصورات هذه القوى لمستقبل المشروع الوطني الفلسطيني ومنهج عملها والآليات والأدوات المستقبلية الممكنة أو المتصورة لدى هذه القوى.

اعتمدت هذه الورقة على معطيات أمبريقية لانطباعات الجمهور ومقابلات مع أشخاص مطلعين على واقع القوى السياسية المنظمة حول تصورات هذه القوى حول مآل المشروع الوطني، وإمكانيات إعادة بنائه، إضافة إلى الوثائق الرئيسية المنشورة عن هذه القوى.

## (1) أسباب تعثر المشروع الوطني

العملية السياسية انتهت تماماً، وعلى الحركة الوطنية أن تتعامل وأن تتصرف بضوء هذا الاستنتاج القاطع، إذ إن المفترض «الشريك» من أجل العملية السياسية لم يعد قائماً بدولة الاحتلال.

تشير نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أيلول/سبتمبر 2018، والذي صادف مرور ربع قرن على اتفاق أوسلو، إلى أن الجمهور الفلسطيني يحمل الأطراف المختلفة: إسرائيل والمجتمع الدولي وكذلك الفلسطينيين بالتوالي، المسؤولية عن الفشل الذي لحق باتفاق أوسلو، إذ قالت نسبة 36% إن السبب الأول هو أن إسرائيل لم تلتزم بإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان، وقالت نسبة 35% إن السبب الأول هو أن المجتمع الدولي لم يضغط على إسرائيل، وقالت نسبة 27% إن سبب الفشل الأول يعود للفلسطينيين أنفسهم. وكانت هذه النسبة الأخيرة التي وضعت اللوم على الطرف الفلسطيني مقسمة كما يلي: 11%

قالوا إن السلطة لم تنجح في بناء مؤسسات عامة قوية ومحاربة الفساد وفرض حكم القانون، وقالت نسبة 9% إن حركة فتح تفردت بصنع القرار واستبعدت القوى الأخرى، وقالت نسبة 6% إن حماس والجهد الإسلامي قامتا بعمليات مسلحة ولم تلتزما بالاتفاق، وقالت نسبة 2% إن الانتفاضة الثانية والعمليات التفجيرية كانت هي السبب الأول لفشل أوصلو.<sup>[1]</sup>

كذلك تُحمل القوى السياسية المنظمة الجانب الإسرائيلي مسؤولية تعثر العملية السياسية، على الرغم من اعتراض البعض على هذا الوصف فهو «وصف غير دقيق»؛ فالعملية السياسية انتهت تماماً، ويُحملون تيار اليمين الذي يحكم في إسرائيل مسؤولية فشل العملية السياسية بالدرجة الأساسية، فيما يُرجع البعض الآخر أن الإسرائيليين اعتبروا اتفاق أوصلو هدنة طويلة الأمد دون تغيير أو إنهاء الاحتلال.

كما ترى بعض القوى السياسية أن الفلسطينيين يتحملون جانباً من المسؤولية عن هذا التعثر لأسباب عدة منها؛ أولاً: الانقسام السياسي الداخلي بين حركتي حماس وفتح، والتنافس الحاد بينهما الذي بدأ بخلاف على البرنامج السياسي وانتهى بخلاف على السلطة. ثانياً: الضبابية في التفكير، الناجمة عن وجود سلطة فلسطينية محصورة لا تملك السيطرة على 62% من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، وجرى تقليص صلاحياتها بعد الاجتياح الإسرائيلي في العام 2002، ولم تعد تسيطر على قطاع غزة، ناهيك عن التغييرات على أرض الواقع نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، بما في ذلك

[1] انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم 69»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (12 أيلول/سبتمبر 2018)،

<http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll-69-Arabic-Full%20text%20Sept2018.pdf>

الاستيطان، ما حوّل الاحتلال من مجرد احتلال كولونيالي إلى نظام أبارتهايد عنصري كامل. ثالثاً: تحطم الديمقراطية الفلسطينية والشراكة في منظمة التحرير الفلسطينية، ما أدى إلى انعدام القدرة على توحيد جميع القوى ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تمثيل جميع القوى في داخل المنظمة، ومن ثم حل المجلس التشريعي، ولاحقاً تفويض النظام القضائي وغياب أي انتخابات سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية.

## (2) مفهوم المشروع الوطني وطبيعته

لم يكن خيار الدولتين مجعماً عليه من قبل منظمة التحرير، وهناك فرق بين أن يكون هناك اعتراف بدولة أخرى وبين الموافقة على حل تكتيكي يوافق على وجود دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس على حدود سنة 1967، والفرق بينهما حق العودة - هذان مفهومان مختلفان.

يطرح مفهوم المشروع الوطني الفلسطيني وحدوده نقاشاً في القوى السياسية الفلسطينية على مستويين: المستوى الأول: ما هو مدون في الوثائق الأساسية لهذه القوى التي تبنت إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني كحق تاريخي للشعب الفلسطيني. وأما المستوى الثاني: ما تم إقراره في المؤسسة الرسمية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية عبر الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني، وبخاصة الدورة التاسعة عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، التي كشفت عن التحول الجوهرية في مضمون المشروع الوطني، وهي باتت الوثيقة السياسية الرسمية للفلسطينيين، وحددت طموحاتهم السياسية على ثلاث نقاط جوهرية، تمثلت بإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران

1967 وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.<sup>[2]</sup>

تبلور برنامج المرحلة السياسية الذي شكل هوية المشروع الوطني الفلسطيني منذ الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العام 1974، عندما أقر البرنامج المرحلي -برنامج النقاط العشر- المتمثل بإقامة السلطة الوطنية على أي جزء يتحرر من فلسطين، حتى الدورة التاسعة عشرة التي أصدرت أول وثيقة فلسطينية تربط الاستقلال بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة العام 1967. نجم هذا التطور في الفكر السياسي الفلسطيني عن التطورات السياسية التي فرضتها تعقيدات القضية الفلسطينية فلسطينياً وعربياً ودولياً. وبات المشروع الوطني الرسمي للفلسطينيين وفقاً للوثائق السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. أي بمعنى آخر، تقاسمت المحددات السياسية الحقوق الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني.

مواقف القوى الفلسطينية من المشروع الوطني الفلسطيني القائم على المرتكزات الثلاثة: (1) إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967. (2) إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967. (3) حل عادل للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها القرار 194.

توجد اختلافات جوهرية بين القوى الفلسطينية المنظمة لنظرتها المتعلقة بالمشروع الوطني، فحركة فتح والجبهة الديمقراطية وحركة المبادرة الفلسطينية وحزب الشعب تنظر إليه كهدف، فيما تنظر الجبهة الشعبية إليه كخطوة مرحلية، وحركة حماس

<sup>[2]</sup> انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، «قرارات المجلس الوطني الفلسطيني: الدورة التاسعة عشرة، الجزائر 12-15 تشرين الثاني 1988»، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا (د. ت.)، [http://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=3251](http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3251)

«كصيغة توافقية وطنية مشتركة»، دون التنازل عن الحقوق التاريخية، فيما ترفض حركة الجهاد الإسلامي الحلل المرحلية.

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»: تتبنى حركة فتح هذه الصيغة للمشروع الوطني القائمة على «حلّ يجسّد دولتنا المستقلة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحقنا في السيادة الكاملة غير المنقوصة في أرضنا العام 1967 والقدس الشرقية عاصمة لها، وعودة وتعويض اللاجئين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194». [3] ودفعت إلى تبنيه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ترى الجبهة أن مرجعية الحل المرحلي للقضية الفلسطينية يجب أن يقوم على أساس الشرعية الدولية، وباعتباره حلاً مرحلياً على طريق العمل لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي هو إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل فلسطين التاريخية. [4]

- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: يتفق البرنامج السياسي للجبهة مع المرتكزات الثلاثة للمشروع

[3] انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، «اجتماعات وبيانات

المجلس الثوري لحركة «فتح» للعام 2019: اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح دورة الصمود والتحدي لإسقاط مؤامرة صفقة القرن، 20-22 تموز 2019»، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا (د. ت.)، [http://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi](http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi)

[4] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة:

المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000»، الوثائق التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (3 حزيران/يونيو 2017)، 142،

<http://pflp-documents.org/documents/PFLPSixthConference-Arabic.pdf>

المقر من قبل المجلس الوطني،<sup>[5]</sup> وترى الجبهة أنها ساهمت، بشكل كبير، في الدفع بتبني منظمة التحرير الحل المرحلي في العام 1974، ويتمثل المشروع الوطني لدى الجبهة الديمقراطية بحق فلسطيني قطاع غزة والضفة الغربية بالاستقلال بدولة كاملة السيادة، وحق اللاجئين، بشكل عام، بالعودة، وحق فلسطيني 48 بالمساواة القومية. هذه الركائز الثلاثة متكاملة مع بعضها البعض وهي التي تشكل جوهر المشروع الوطني الفلسطيني.

• حركة المقاومة الإسلامية «حماس»: يشير البند 19 من الوثيقة السياسية لحركة حماس التي صدرت العام 2017 إلى أنه «لا تنازل عن أي جزء من أرض فلسطين مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال. وترفض حماس أي بديل عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرهما. وإن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة، ولا تعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، كما لا تعني التنازل عن أي من الحقوق الفلسطينية».<sup>[6]</sup>

<sup>[5]</sup> الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني العام السابع، 2018»، الحوار المتمدن (18 أيلول/سبتمبر 2018)،

<https://bit.ly/2BUgqGT>

<sup>[6]</sup> انظر: باسم جلال القاسم وربيع محمد الدنان، وثيقة حماس السياسية: المواقف وردود الأفعال، ملف معلومات (23)، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)، <https://bit.ly/37j93EH>

- حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية: حدد بيان إعلان المبادرة الوطنية الفلسطينية أهدافها؛ بإنهاء الاحتلال والاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة وكاملة السيادة بعاصمتها القدس، على كامل الأراضي المحتلة العام 1967، وحماية وصون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة.<sup>[7]</sup>
- حزب الشعب الفلسطيني: يشير بيان المؤتمر الخامس للحزب إلى أن الهدف الذي يسعى إليه الحزب يتمثل «بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين طبقاً لقرار 194، وتعزيز الترابط بين أبنائه ومكوناته في الوطن والشتات بوصفه شعباً واحداً».<sup>[8]</sup>
- حركة الجهاد الإسلامي: وفقاً للوثيقة السياسية الصادرة العام 2018 عن الحركة، فإن «الهدف الاستراتيجي هو استرداد كامل الأرض والحقوق، وإن اندحار قوات الاحتلال الصهيوني عن أي جزء من أرض فلسطين، بفعل المقاومة، ودون قيد أو شرط، هو إنجاز وطني، وخطوة على طريق التحرير الكامل».<sup>[9]</sup>

[7] انظر: ويكيبيديا، «المبادرة الوطنية الفلسطينية»، ويكيبيديا (د. ت.)،

<https://bit.ly/2YHCk82>

[8] حزب الشعب الفلسطيني، «المؤتمر الخامس لحزب الشعب الفلسطيني:

نحو تعميق الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية لحزبنا، حزب الشيوعيين الفلسطينيين من أجل التحرر الوطني والاجتماعي»، حزب

الشعب الفلسطيني (6 شباط/فبراير 2016)،

[http://www.ppp.ps/ar\\_page.php?id=1115c3ay17914938Y1115c3a](http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=1115c3ay17914938Y1115c3a)

[9] حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، «الوثيقة السياسية لحركة الجهاد

الإسلامي في فلسطين»، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين (شباط/فبراير 2018)، 31-32،

<https://jehad.ps/uploads/documents/293c6d55fd9b43be483c2bda815074d5.pdf>

### (3) الموقف من الدولة الواحدة

يعد خيار حل الدولتين البرنامج الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من جهودها الإعلامي والتعبوي للترويج لهذا الحل، فإن نسبة التأييد لحل الدولتين بين الفلسطينيين اليوم هي الأدنى منذ أكثر من عقدين (42%) مقابل 56% يعارضون حل الدولتين.<sup>[10]</sup>

يحظى خيار حل الدولة الواحدة بتأييد 32% من الفلسطينيين، ترتفع هذه النسبة بين سكان الضفة الغربية إلى 33% مقارنة بـ 31% في قطاع غزة، وبين سكان القرى/البلدات (35%) مقارنة بسكان المخيمات (28%)، وبين الشباب (الفئة العمرية 18-24 سنة) 35% مقارنة بـ 30% للفئات الأكبر سناً (30-49). بين مؤيدي حركة فتح 41%، مقابل 26% بين مؤيدي حركة حماس، و38% بين مؤيدي الأحزاب الأخرى، وبين الذين يصفون أنفسهم أنهم غير متدينين 42% مقارنة بمتوسطي التدين والمتدينين (34% و27% على التوالي).<sup>[11]</sup>

### مواقف القوى السياسية من خيار حل الدولة الواحدة

ترى أغلبية من الجمهور الفلسطيني 63% أن خيار حل الدوليتين لم يعد حلاً عملياً بسبب التوسع الاستيطاني. وكما يشير الجدول رقم (1) أدناه، تصل النسبة إلى 79% بين الذين سيصوتون لحركة حماس في الانتخابات «القادمة»، مقارنة بـ 50% للذين يرغبون في التصويت لحركة فتح، و56%

[10] انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «البيان الصحافي: نتائج استطلاع الرأي العام رقم 73»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (16 أيلول/سبتمبر 2019)، <http://pcpsr.org/ar/node/774>

[11] المصدر نفسه.

بين الذين سيصوتون للأحزاب الأخرى. و66% بين سكان المدن مقارنة بـ 55% بين سكان القرى، وبين الذين يصفون أنفسهم أنهم متدينون 66%، و63% بين الذين يصفون أنفسهم أنهم متوسطو التدين.<sup>[12]</sup>

جدول رقم (1): خيار حل الدولتين لم يعد عملياً حسب مواقف ناخبي القوى السياسية المنظمة

الفصيل السياسي	حل الدولتين لم يعد حلاً عملياً	حل الدولتين لا يزال ممكناً اليوم	لا رأي/لا أعرف
قائمة حركة فتح	50%	48%	2%
قائمة الإصلاح والتغيير «حماس»	79%	18%	3%
القوائم الأخرى	56%	40%	4%

في المقابل، تجمع القوى الفلسطينية المنظمة على عدم القبول بخيار حل الدولة الواحدة والنضال من أجل المساواة في الحقوق المدنية والقومية، وترى أن خيار حل الدولتين ما زال يمثل الخيار الأمثل لها.

- حركة فتح: ترى قيادات حركة فتح أن الدولة الفلسطينية الديمقراطية هي الحل الأمثل؛ وهو المشروع الذي طرحته فتح العام 1968 وتبنته منظمة التحرير في المجلس الوطني الفلسطيني، لكنها باتت غير واقعية، فالواقعي هو التمسك بما هو معترف به دولياً.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: تشير قيادات في الجبهة الشعبية «نحن ضد الدولة الواحدة، فالمسألة ليست حقوق ومساواة، لا نريد أن نناضل من أجل وقف العنصرية، فهي أحلام بالهواء وهي خطيرة لارتباطها بالاستعمار الاستيطاني».

• أما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: فترى قياداتها أن الدولة الديمقراطية الواحدة التي يتساوى فيها جميع المواطنين، هي البرنامج الأساسي الذي انطلقت من أجله المقاومة الفلسطينية. لكن المسألة لا تتعلق بالرغبات، بل بإمكانية التنفيذ. فالدولة الواحدة تعني ضمناً التخلي عن المشروع الصهيوني أو هزيمته، وبالتالي فإن إمكانيات تحقيق هذا الشعار هي أصعب بكثير من إمكانيات تحقيق البرنامج الوطني القائم الآن الذي يقوم على إنهاء الاحتلال لأراضي 1967 واستقلالها، وحقوق اللاجئين حسب القرارات الدولية. لدينا اعتراف دولي شامل بهذه الحقوق: إنهاء الاحتلال لأراضي 1967، وتمكين دولة فلسطين من ممارسة استقلالها وسيادتها على هذه الأرض، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية، وهذه العناصر عليها إجماع دولي لا تشذ عنه إلا أمريكا وإسرائيل.

• ويشير حزب الشعب: إلى أن الطرح السياسي حتى اللحظة والمناخ السياسي العام، وعلى أكثر من صعيد، غير مهيأ لهذه المسألة «الدولة الواحدة» حالياً، وهو طرح غير ناضج، ولم يستنفذ النقاش حوله بعد. أما مشروع حل الدولتين، فهو قائم على قرارات الشرعية الدولية، وله حاضنة، والمواثيق والقوانين الدولية تنص عليه.

• في المقابل، فإن المبادرة الوطنية الفلسطينية: ترى أنه إذا قُضي على فكرة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، بما فيها حق اللاجئين في العودة والقدس كعاصمة لفلسطين، ينبغي أن تتم المطالبة بدولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، يتساوى

فيها الجميع في الحقوق والواجبات، وليس فقط في الحقوق المدنية، وإنما في الحقوق القومية والمدنية.

- حركة حماس: يرجع عدم تحقيق مشروع الدولة الواحدة لطبيعة المشروع الاستعماري الذي يريد أن تبقى إسرائيل دولة احتلال، كما نرى أن إسرائيل ذهبت إلى التطرف ولقطع الطريق أمام هذا المشروع من خلال يهودية الدولة. كما أن الأمر يحتاج إلى إعادة صياغة طبيعة الصراع من جديد للنضال من أجل المساواة.

#### (4) شكل النضال الفلسطيني المقترح

يعتمد شكل النضال والمقاومة في المواجهة المفتوحة مع الاستعمار الإسرائيلي الكولونيالي على عدة عوامل ذاتية وموضوعية منها: تحديد طبيعة المرحلة النضالية والإمكانيات الذاتية، وتشخيص دقيق لميزان القوى الدولية والتحولت في العلاقات الدولية أو طبيعة النظام الدولي.

مما لا شك فيه أن إنضاج الظرف الذاتي يتطلب جميع القوى السياسية والشعبية في بوتقة واحدة باعتبارها قوة الدفع الرئيسية لإحداث تغيير في موازين القوى في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. تُظهر المقابلات التي أجريت لغايات هذه الورقة مع قيادات سياسية وحزبية لعدد من القوى السياسية المنظمة، الإجماع على تفعيل المقاومة الشعبية، وإن بدا هناك اختلاف في أساليب هذه المقاومة. هذا الأمر يتفق -إلى حد بعيد- مع توجهات المجتمع الفلسطيني.

فقد أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم (73) الذي أجره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى أن نسبة 62% من الجمهور الفلسطيني تقول إنها تؤيد المقاومة الشعبية

السلمية في ظل توقف المفاوضات مع إسرائيل. ولكن الجمهور الفلسطيني ينقسم في الرؤية للطريقة الأمثل لإنهاء الاحتلال؛ فقد رأَت النسبة الأكبر (44%) أن العمل المسلح هو الطريقة الأفضل، فيما تعتقد نسبة 24% أنها المفاوضات، وقالت نسبة 22% أن المقاومة الشعبية السلمية هي الطريقة الأمثل. تزداد نسبة الاعتقاد بأن العمل المسلح أفضل من المفاوضات والمقاومة الشعبية كطريقة لإنهاء الاحتلال في قطاع غزة (52%) مقارنة بالضفة الغربية (40%)، في المخيمات (56%) مقارنة بالمدن والقرى/البلدات (45% و35% على التوالي)، بين الذكور (49%) مقارنة بالإناث (40%)، بين الشباب (بين 18-24 سنة) (50%) مقارنة بالذين يبلغ عمرهم 50 سنة فأكثر (44%)، بين المتدينين (52%) مقارنة بمتوسطي التدين (39%)، وبين مؤيدي حركة حماس والقوى الثالثة (69% و48% على التوالي) مقارنة بمؤيدي حركة فتح (24%)، بين معارضي عملية السلام (64%) مقارنة بمؤيدي عملية السلام (37%)، بين العاملين في القطاع الخاص (47%) مقارنة بالعاملين في القطاع العام (42%)، بين الأقل دخلاً (50%) مقارنة بالأكثر دخلاً (41%)<sup>[13]</sup>.

ينعكس هذا الاختلاف بين الجماهير، بشكل واضح، على توجهات القوى السياسية المنظمة في نظرتها لشكل المقاومة الشعبية؛ ما بين مقاومة شعبية سلمية لا يستخدم فيها أشكال عنيفة «مثل الكفاح المسلح» كحركة فتح والمبادرة الوطنية وحزب الشعب، وآخرون يرون أن الكفاح المسلح جزء من هذه الاستراتيجية كالجبهة الشعبية والديمقراطية وحركة حماس.

ترى الجبهة الديمقراطية أن «المقاومة الشعبية لا تقتصر فقط على المقاومة اللاعنفية، ففي سياقها أو في إطارها خيارات معينة للمقاومة، لكن في إطار التحرك الشعبي بشكل عام. ولذلك، لا

[13] المصدر نفسه.

يوجد تناقض بين المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة. كما أن الانتقال من المقاومة الشعبية إلى مستوى الانتفاضة الشعبية ليس قراراً فوقياً؛ بمعنى أنه يتخذ من قبل حزب أو مجموعة من الأحزاب، وإنما هي عملية متوالية، ولها روافدها المختلفة.

فيما ترى المبادرة الوطنية أن أية استراتيجية وطنية للمقاومة الشعبية ينبغي أن تتشكل من ستة «أعمدة النضال» ينبغي الاتفاق عليها لتغيير ميزان القوى، وهي؛ أولاً: المقاومة الشعبية، وثانياً: المقاطعة، وثالثاً: دعم صمود الناس وبقائهم، ورابعاً: إنهاء الانقسام وتشكيل قيادة وطنية فلسطينية موحدة، وخامساً: إعادة بناء التكامل بين مكونات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج والأراضي المحتلة العام 1948، وسادساً: اختراق صفوف الخصم وإضعافه من الداخل.

وفقاً للجبهة الشعبية، تشمل المقاومة الشعبية، بمعناها الشامل، كل أشكال النضال، ولا تقتصر على الوسائل السلمية، أي إطلاق طاقة الشعب، فكل أشكال النضال تخضع للنضوج الذاتي ولطبيعة كل مرحلة، فالقوى السياسية منظومة ليست بديلة عن الناس، ما يعني منح الحيز لإبداع الناس وهم قادرون على الإبداع.

## (5) تعزيز التضامن الدولي

المطلوب «إعادة الاعتبار للعلاقة مع حركة التحرر في كل العالم، ليس للمساندة فقط، بل للمشاركة في النضال العالمي لمواجهة الإمبريالية العالمية، على رأسها أمريكا، حيث نشهد اليوم توازناً دولياً مختلفاً».

على الرغم من تحسن التضامن الدولي، لكنه يواجه تحديات أكبر، ولا يقتصر التضامن الدولي على حركة المقاطعة فقط،

فهي أحد أوجه التضامن الدولي وتقدم ميزتين؛ الأولى: تحول التضامن الدولي إلى قوة مادية من خلال مقاطعة إسرائيل. والثانية: تعطي فرصة للفلسطينيين في الخارج للمشاركة في النضال الوطني؛ بحيث لا تكتفي بالمظاهرات والاحتجاجات في الشوارع، بل تقدم حركة المقاطعة أمراً ملموساً ومادياً.

تتمثل أهم أشكال التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في: أولاً، مقاطعة دولة الاحتلال مقاطعة كاملة وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها (BDS). وثانياً، دفع المتضامنين للضغط على برلماناتهم وحكومات دولهم للاعتراف بدولة فلسطين وفق القرار الأممي للعام 2012. وثالثاً، دعم المساعي الفلسطينية على صعيد إقليمي ودولي؛ من أجل تنفيذ قرارات الشرعية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة على الأقل على الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ترفض إسرائيل التعامل معها، ونفيعيل التحقيق الجنائي بجرائم إسرائيل، وملاحقة مجرمي الاحتلال لمحاكمتهم أمام محكمة الجنايات الدولية.

لكن، تواجه هذه الحالة من التضامن الدولي صعوبات منها: غياب جسم فلسطيني رسمي يعمل على موضوع التضامن وحشد التأييد، وتحطيم الديمقراطية الداخلية يضعف هذا التضامن، وبخاصة أن الشعب الفلسطيني يعتمد على العلاقة مع العالم. في المقابل، فإن تفعيل المقاومة الشعبية في الأراضي المحتلة يفعل التضامن الدولي، «فلن يتذكرك أحد إذا لم تُذكره بنفسك».

مما لا شك فيه أن زيادة حركة التضامن تتطلب وحدة الأطر ووحدة الحركة الوطنية واتحادها وتوافقها على برنامج واحد، وعلى رسالة واحدة، وعلى خطاب واحد، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية فلسطينية جادة لتطبيق المقاطعة في فلسطين بأعمال وإجراءات على الأرض؛ أي المقاطعة الشاملة، وليس فقط مقاطعة منتجات المستوطنات، مع الإدراك أن بعض الجوانب في

المقاطعة قد تأتت بالتدرج. في المقابل، مطلوب إعادة الاعتبار للعلاقة مع حركة التحرر في كل العالم، ليس للمساندة فقط، بل للمشاركة في النضال العالمي لمواجهة الإمبريالية العالمية، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

## (6) العلاقة مع العمق العربي المحمولة على التناقض بين الشعوب المقهورة والأنظمة الحاكمة

تشير الوثائق الأساسية للقوى السياسية الفلسطينية إلى أهمية العمق العربي باعتبار الأمة العربية الجبهة العريضة وهي السند الأساسي، فيما تبدي منظمة التحرير الفلسطينية أهمية بالغة للعلاقة مع المؤسسة العربية الرسمية «أنظمة الحكم» سواء في المشاركة بالقمة العربية أو توفير الدعم السياسي والمالي للسلطة الفلسطينية.<sup>[14]</sup>

ففي السنوات التي تلت التوقيع على اتفاق «أوسلو» وتأسيس السلطة الفلسطينية، بدا أن التضامن العربي قد تراجع أو خف؛ بحيث اقتضت العلاقات الفلسطينية مع الأنظمة العربية «الرسمية» فترات طويلة، واقتضت، في غالب الأحيان، على الحزب الحاكم فيها، ما أدى إلى تراجع العلاقة مع القوى السياسية والاتحادات الشعبية والمهنية، الأمر الذي أفقَدَ الفلسطينيين القدرة على الانخراط في مشاغل الشعوب العربية وهمومها.

إن الافتراض بأن القضية الفلسطينية تشكل الأولوية للاهتمامات اليومية للجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، هو افتراض غير

<sup>[14]</sup> انظر: شبكة راية الإعلامية، «البيان الختامي للمجلس الوطني»، شبكة راية الإعلامية (4 أيار/مايو 2018)،

<https://www.raya.ps/news/1041487.html>;

منظمة التحرير الفلسطينية، «قرارات المجلس المركزي الفلسطيني»، منظمة التحرير الفلسطينية (د. ت.)،

<http://www.plo.ps/>

واقعي، ولم يكن قائماً في يوم من الأيام، هذا لا يعني أن القضية الفلسطينية لم تشكل محور اهتمام يحظى أحياناً بان دفاع جماهيري واسع. فقد كانت، وما زالت، مشكلة الديمقراطية تاريخية في الدول العربية، والنضال من أجل تحسين الوضع الاقتصادي هو رأس الاهتمامات. في المقابل، هناك إدراك براغماتي لدى الشارع العربي لحاجة الفلسطينيين بأن يحافظوا على علاقات طيبة مع كل الأنظمة العربية بصرف النظر عن الرأي الخاص بتلك الأنظمة.

تفيد تجربة منظمة التحرير في الأزمة الخليجية العام 1990، وتجربة حركة حماس في سوريا ومصر بعد الربيع العربي العام 2011، بضرورة حذر القوى السياسية المنظمة، الرئيسية على الأقل، من الوقوف إلى جانب أي طرف مقابل طرف آخر، وذلك لخصوصية القضية الفلسطينية التي تتطلب المزاوجة بين توطيد العلاقات مع الأنظمة العربية، وعدم التخلي عن العمق الشعبي العربي، ما يتطلب كسر القاعدة التي تقول: «كلما زادت العلاقات مع الحكومات والأنظمة، ضعفت العلاقة مع الشعوب والجماهير» باتجاه المحافظة على علاقة متوازنة بين الأطراف المختلفة. كما ينبغي الامتناع عن الانخراط أو الانجرار إلى الصراعات بين الدول العربية أو الدول المحيطة بالوطن العربي، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على علاقات قوية مع القوى الشعبية العربية: سواء أكانت أحزاباً أم نقابات أم مؤسسات مجتمع مدني، وهي عناصر ضرورية لاستمرار التأثير على الواقع العربي.

## (7) رؤية الفصائل الفلسطينية لفردانية الأعمال النضالية

برزت ظاهرة العمليات الفردية المتمثلة بتنفيذ عمليات الطعن والدهس وإطلاق نار في الثلث الأخير من العام 2015 في عملية المواجهة مع الاحتلال. في أغلب العمليات، لم تتبرر القوى السياسية المنظمة هذه العمليات، في المقابل باركتها ومجدت تنفيذها. وكان بعض الأسرى قد أُضربوا عن الطعام

بشكل فردي كالأسييرين خضر عدنان وسامر العيساوي منذ العام 2011، وتبعهما أسرى آخرون لفترات مختلفة. تنامت هذه الظاهرة «العمل الفردي» في السنوات الأربع الأخيرة دون وجود رؤية للقوى السياسية المنظمة قادرة على إعادة الفعل الجمعي للأسرى أو المقاومة.

يمكن فهم العوامل السوسولوجية والنفسية التي تؤدي إلى نشوء الفردانية في المجتمع الفلسطيني، الناجمة عن تعرض المجتمع الفلسطيني لتأثير التغييرات العالمية، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات، كالجانب الاقتصادي، وانتهاج سياسات تعزز الإفراط في الاستهلاك وتشجيع الإقراض الاستهلاكي ضمن منظومة الرأسمالية المتوحشة، والجانب الاجتماعي الناجم عن تطور وسائل الاتصال التي أحدثت تغييرات اجتماعية باتجاه الفردانية، إضافة إلى أن الأوضاع السياسية، وضعف تأثير القوى السياسية المنظمة أضعفا الاعتقاد بأهمية الحزب أو الحركة السياسية.

تشكل هذه الظاهرة أحد تعبيرات الضعف والوهن التي تصيب الحركة الوطنية جراء الانقسام وتعمق أزمة الثقة بين أطراف الصراع الداخلي في فلسطين-حركتي فتح وحماس تحديداً. إن تنامي ظاهرة الفردية/الحالة الفردية في النضال الفلسطيني ناتج عن حالة الاحتقان الداخلي وحالة الإحباط وانغلاق الأفق السياسي وتراجع الحالة الوطنية المنظمة مقارنة مع السابق.

في المقابل، يرى البعض أن الفردانية هي الجزء البارز من جبل الجليد، وهو شكل من أشكال الغليان لغضب واسع النطاق ويعبر عن نفسه لدى جيل الشباب. هذا الغضب يخلق مثل هذه الأعمال التي تبدو أنها فردية، أي ليست مخططة، وليست بتعليمات من القوى السياسية، لكنها ليست بمعزل عن التطورات الحاصلة في المجتمع.

## (8) معالجة عزوف الشباب عن التنظيمات

يشكل التراجع الحاصل على مشاركة الشباب في العمل السياسي والاجتماعي معضلة جديدة في عملية التحول في المجتمع الفلسطيني؛ سواء أكان ذلك من خلال عزوف الشباب عن المشاركة السياسية كالانضمام إلى الأحزاب السياسية، أو المشاركة المجتمعية كالعمل التطوعي. فقد أشارت نتائج مسح الشباب 2015 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،<sup>[15]</sup> إلى أن حوالي 13% فقط من الشباب بين عمر (15-29) يشاركون في الحياة العامة، و6.3% من الشباب ينتمون إلى أندية ومراكز رياضية، و3% ملتحقون بجمعيات أهلية أو ثقافية أو منظمات غير حكومية، و2.4% ينتمون إلى اتحادات ونقابات بمختلف أشكالها، فيما أقل من 1.5% من الشباب ينتمون لأحزاب أو حركات سياسية.

ووفقاً لنتائج المسح، فإن الشباب (15-29 سنة) في المجتمع الفلسطيني يمثلون حوالي 40%؛ أي هي قوة مهمة في تحديد مستقبل أي نظام أو حزب سياسي، فيما يشكل من هم دون هذه الفئة العمرية (0-14 سنة) أيضاً حوالي 40%. كما تشكل نسبة الفئة العمرية (18-29) سنة حوالي 23% من المجتمع<sup>[16]</sup> الذين يحق لهم المشاركة في اختيار ممثلي الشعب، أو الذين

<sup>[15]</sup> انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الشباب الفلسطيني 2015: النتائج الرئيسية (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/فبراير 2016)،  
<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2179.pdf>

<sup>[16]</sup> انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019/08/12»، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (8 آب/أغسطس 2019)،  
<https://bit.ly/2Ypu6kE>

يفوضون ممثليهم بممارسة السيادة نيابة عنهم، أي هم بمعنى آخر عصب الأحزاب السياسية ومبتغاها.<sup>[17]</sup>

تعبّر الانتخابات التي تجري في الجامعات، على سبيل المثال، عن التوجهات السياسية للشباب، وهي تشير إلى درجة عالية من التسييس (التسييس قد لا يكون بالضرورة انخراطاً في الأحزاب). في المقابل، هناك اعتراف عام بوجود مشكلة لدى الفصائل الفلسطينية في مدى الدعم الجماهيري لها، وانخراط الشباب فيها، وذلك ناجم عن، في بعض جوانبه، تكلس هيئاتها القيادية، وعدم قدرتها على أن تمنح الشباب موقعاً في هذه الهيئات، منسجماً مع الدور الطاغوي الذي تلعبه في فعاليتها.

إن تفعيل الحوار مع الشباب، وفهم اهتماماتهم بصورة أفضل، واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي، وعدم الاكتفاء بالوسائل القديمة التي تعتمد على البيانات والمجلات والمنشورات، وإيجاد نقاط للتواصل معهم تنسجم مع تنوع إمكانياتهم وقدراتهم لإعطاء أفاق عمل للجميع تمنح فرصة للفرد أن يشعر أنه قد لبي فردانيته، وفي الوقت ذاته عمل بشكل جماعي مع الآخرين.

إن إحداث التغيير في هذا الجانب يحتاج إلى تغيير الأدوات «الأشخاص والأطر» القائمة اليوم، واستعادة النظرة المجتمعية الإيجابية للأشخاص الذي ينتمون للقوى السياسية المنظمة. كما على القوى السياسية المنظمة أن تتفاعل مع الهموم المعيشية والمجتمعية اليومية كقضايا البطالة والرسوم المرتفعة للتعليم الجامعي، والفقر، وتوفير فرص عمل، والديمقراطية.

[17] المصدر نفسه.

## (9) نشوء السلطة والقضايا الاجتماعية

دفع الجانب الفلسطيني ثمناً سياسياً كبيراً باتفاق أوسلو وإنشاء السلطة. لكنه (اتفاق أوسلو) أنشأ للمرة الأولى سلطة فلسطينية لها صلاحيات واسعة لتنظيم الشأن الداخلي للشعب، وإن كانت صلاحيات مسقوفة ومحددة إسرائيلياً، ولا تشمل صلاحيات التصرف بالموارد الطبيعية. بما أن للسلطة الفلسطينية صلاحيات واسعة كان يمكن، ولا يزال يمكن، أن تكون أحد الأسلحة التي تستخدمها حركة التحرر الوطني من أجل إعادة صياغة المجتمع الفلسطيني لمواجهة الأعباء والتحديات في النضال ضد الاحتلال، فإن السلطة العام 1994 لم تذهب بهذا الاتجاه، بل اتجهت باتجاه معاكس، أي الانتقال إلى الدولة من خلال المفاوضات، وأن السلطة هي نواة هذه الدولة. لم يكن هناك تفكير في أن تكون أداة صمود أو لتعبئة موارد المجتمع في خدمة النضال لمواجهة الاحتلال، وهما برنامجان مختلفان.

## فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

جعل التضخم الوظيفي السلطة ربّ عمل كبير، إذ يشكل الموظفون الحكوميون حوالي 22% من القوى العاملة، وتبلغ فاتورة الرواتب حوالي 45% من فاتورة الإنفاق الحكومي، وحوالي 15% من إجمالي الناتج المحلي،<sup>[18]</sup> كما جعلها أسيرة للنظام الاستهلاكي الذي يعتمد، بشكل أساس، على المنح والمساعدات الخارجية والمقاصة، ما جعل الاقتصاد الوطني أكثر انكشافاً أمام الهيمنة الإسرائيلية، وأدى إلى ضمور الإنتاج

انظر: <sup>[18]</sup>

Natalia T. Tamirisa and Christoph Duenwald, *Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia* (Washington, DC: International Monetary Fund, January 9, 2018), 44, <https://bit.ly/37pwwjC>

الوطني، بما فيها الزراعة والصناعة الوطنية، وأنتج مظاهر الفساد والمحسوبية، إذ يعتقد حوالي 80% من الفلسطينيين بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها.<sup>[19]</sup>

يقول 62% من الجمهور إن الأوضاع الاقتصادية سيئة وسيئة جداً في العام 2018، وتصف نسبة من 77% في قطاع غزة أن الأوضاع سيئة أو سيئة جداً مقابل 48% في الضفة الغربية.<sup>[20]</sup> ويرى 28% من الفلسطينيين أن المشكلة التي تواجه المجتمع الفلسطيني هي تفشي البطالة والفقر، يليها كل من استمرار الاحتلال والاستيطان وتفشي الفساد في بعض المؤسسات العامة بنسبة 25%.<sup>[21]</sup>

كما تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مدى هشاشة الوضع الاقتصادي الناجم عن فشل السياسات الاقتصادية، ما أدى إلى مزيد من التشوهات الاقتصادية، وإلى ضعف في القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين على سوق العمل، إذ تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للعام 2018 إلى أن نسبة البطالة في فلسطين تبلغ 31%، وتبلغ 18% في الضفة الغربية مقابل 52% في قطاع غزة.<sup>[22]</sup> كما أن

<sup>[19]</sup> انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «البيان الصحفي: نتائج استطلاع الرأي العام رقم 73».

<sup>[20]</sup> انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم 69».

<sup>[21]</sup> المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «البيان الصحفي: نتائج استطلاع الرأي العام رقم 73».

<sup>[22]</sup> انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «معالي د. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، تستعرض الواقع العمالي في فلسطين للعام 2018 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)»، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (30 نيسان/أبريل 2019)،

[http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_30-4-2019-labour-ar.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_30-4-2019-labour-ar.pdf)

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للعام 2017 متدنٍ - حوالي ثلاثة آلاف دولار أمريكي.<sup>[23]</sup>

تبلغ نسبة الفقر المدقع الأسري 17% على الصعيد الوطني، وتُظهر النتائج أنّ حوالي ثلث سكان قطاع غزة (34%) يعانون من الفقر المدقع مقابل 5.8% من سكان الضفة الغربية، أما مستوى الفقر، الذي يتضمن، أيضاً، الفقر المدقع، يبلغ ما يقارب ثلث السكان (29%) في فلسطين، والذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في العام 2017: 53% في قطاع غزة مقابل 14% في الضفة الغربية.<sup>[24]</sup>

### الموقف من ديمقراطية النقابات والاتحادات الشعبية

تعاني الأطر النقابية أو الائتلافات الشعبية من أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها، وهي تمثل أحد تعبيراتها. وتقوم هذه الأزمة على البقرطة؛ أي توالد الصف القيادي المنعزل إلى حد كبير عن القاعدة الجماهيرية، والذي يزداد انفصلاً عن قاعدته الجماهيرية بسبب ندرة أو اختفاء الممارسة الديمقراطية في إطار هذه النقابات والاتحادات. وهذا يقود، في بعض الحالات، إلى التشقق الداخلي كما هو الحال في الحركة العمالية وبعض الفئات الأخرى.

تعتبر الجبهة الديمقراطية أن الانتظام في النقابات والاتحادات الشعبية (النساء والطلاب ... الخ)، هو أولاًً واجب رئيسي

[23] انظر: البنك الدولي، «مؤشرات التنمية العالمية»، **البنك الدولي** (د. ت.)، <https://bit.ly/2MMM5wg>

[24] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «نسب الفقر بين الأفراد في فلسطين وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة، 2017»، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (د. ت.)،

[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/Levels%20of%20living\\_pov\\_2017\\_01a.htm](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Levels%20of%20living_pov_2017_01a.htm)

وضرورة قصوى وعمل وطني لتوسيع نطاق وقاعدة الحركة النقابية والاتحادات الشعبية، وثيقة الصلة بقاعدتها الشعبية، بحيث تكون عضويتها مفتوحة لكل منتم للمهنة أو القطاع الاجتماعي الذي يمثله. وثانياً: أن تكون ديمقراطية تنتخب قياداتها بشكل دوري على جميع المستويات. وثالثاً: معبرة في برامجها عن المصالح الرئيسية للطبقات والفئات التي تمثلها ومنسجمة معها.

أما في الجبهة الشعبية، فتوجد وجهتا نظر، الأولى تقول يجب تشكيل جسم مستقل، والرؤية الأخرى أن نناضل من داخل المنظومة. فالعمل النقابي انهار عند الجميع، ولا يستطيع أن يخرج خارج بوتقة الأطر الرسمية الكوتاوية والحصص، وفي داخل هذه الأطر والمؤسسات لن يكون هناك عمل نقابي. لذلك، تذهب حركات أخرى تعبر عن المصالح الشعبية، فمثلاً اتحاد العمال منقسم إلى اتحادين، وهناك نماذج ليست تابعة للأحزاب وتلاحق من رأس المال مثل نقابة العاملين في شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية، ونقابة العاملين في الإسعاف، واتحاد العاملين في الهلال الأحمر.

وفي حركة المبادرة الوطنية تنظر إلى أنه طالما أن المنظمات النقابية ليست حركة نقابية ديمقراطية، فيها انتخابات حقيقية، وفيها حرية رأي ومشاركة، لن تتقدم الحركة النقابية، وبشكلها الحالي هي وسائل للسيطرة أكثر منها خدمة للناس أو الفئات العاملة. ولن تكون حركة المبادرة الوطنية جزءاً من هذه المنظومة. لكن في الحراك ضد الضمان الاجتماعي، كان هناك دور لنقابات المؤسسات والشركات، والمبادرة الوطنية مع تشجيع هذا التوجه على أن يكون هذا البنيان ديمقراطياً بالكامل.

## الموقف من القضايا الاجتماعية: الضمان الاجتماعي .. نموذجاً

شهدت السنوات الأربع الأخيرة حركة احتجاج اجتماعي واسعة تتعلق بقضايا مطلبية كإضراب المعلمين العام 2016، وقانون الضمان الاجتماعي، وسبقتهما بسنوات عدة الاحتجاجات المتعلقة بقانون ضريبة الدخل، الأمر الذي يصعد التناقض الثانوي إلى رئيسي أو تحويل الأولويات من حركة تحرر وطني إلى نضال اجتماعي ديمقراطي، وفي الوقت نفسه تزيد من التوترات الاجتماعية الناجمة عن تفاقم الأوضاع الاقتصادية.

انقسم رأي الجمهور الفلسطيني تجاه تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الذي أقرته الحكومة إلى فئات ثلاث: (1) تعارض الأغلبية 51% تطبيق هذا القانون الآن وفي المستقبل. (2) تؤيد تطبيق هذا القانون كما هو الآن نسبة 13% فقط. (3) تؤيد تطبيق القانون، ولكن بعد إجراء تعديلات عليه، النسبة الأقل 9%.<sup>[25]</sup> ترتفع نسبة معارضة تطبيق القانون الآن أو في المستقبل في الضفة الغربية، إذ تصل إلى 65% فيما تهبط المعارضة في قطاع غزة إلى 28%. كذلك ترتفع نسبة معارضة تطبيق القانون الآن أو في المستقبل بين الذين يقولون إنه ينطبق عليهم أو سيتأثرون به، إذ تصل نسبة المعارضة للثلاثين (67%)، وترتفع نسبة المعارضة بين هؤلاء، بشكل خاص، في الضفة الغربية، إذ تبلغ 84%. وترتفع نسبة معارضة القانون، أيضاً، بين البالغة أعمارهم 50 سنة وأكثر (56%) مقارنة بالذين تتراوح أعمارهم بين 18-22 سنة (44%)، وبين العمال والموظفين (62% و54%

<sup>[25]</sup> المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «نتائج استطلاع الرأي العام رقم 70»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (27 كانون الأول/ديسمبر 2018)،

على التوالي)، مقارنة بالطلاب والمتقاعدين (36% و35% على التوالي).<sup>[26]</sup>

فيما عارض تطبيق القانون الآن أو في المستقبل أيضاً 69% بين مؤيدي حزب الشعب، و68% بين مؤيدي حركة فتح، و65% بين مؤيدي حركة حماس، و63% بين مؤيدي الجبهة الشعبية. في المقابل، قال جميع مؤيدي الجبهة الديمقراطية (100%) إنهم يؤيدون تطبيق القانون بعد إجراء تعديلات عليه.<sup>[27]</sup>

جدول رقم (2): مواقف مؤيدي القوى السياسية المنظمة من تطبيق قانون الضمان الاجتماعي

الفصيل السياسي	أؤيد تطبيق القانون الآن	أؤيد تطبيق القانون ولكن بعد إجراء تعديلات	أعارض تطبيق القانون الآن أو في المستقبل	لا رأي/لا أعرف
حزب الشعب	--	--	69%	31%
الجبهة الشعبية	3%	29%	63%	4%
حركة فتح	12%	5%	68%	15%
حركة حماس	6%	3%	65%	27%
الجهاد الإسلامي	9%	--	33%	58%

كما انقسم المعارضون للقانون إلى ثلاث فئات وفقاً لأسباب المعارضة: (1) قالت النسبة الأكبر منها (49%) إنه غير عادل وفيه ظلم للناس. (2) وقالت نسبة 32% إنها لا تثق بالحكومة وتخشى الفساد والسرقة والواسطة. (3) وقالت نسبة 14% إن الدخل الحالي ضئيل ولا يحتمل المزيد من الخصومات. حتى بعد أن يتم تعديل القانون كما يطالب البعض، فإن ثقة الجمهور في أن صندوق الضمان أو الحكومة سيدفعان رواتب التقاعد لا تتجاوز 31%، فيما تقول نسبة 56% إنهما لن يدفعوا رواتب التقاعد.<sup>[28]</sup>

[26] المصدر نفسه.

[27] المصدر نفسه.

[28] المصدر نفسه.

## موقف القوى السياسية المنظمة من تطبيق قانون الضمان الاجتماعي

تظهر مواقف القوى السياسية المنظمة من تطبيق قانون الضمان الاجتماعي تناقضاً مع توجهات الجمهور الفلسطيني بشكل عام، كما أشرنا إليه أعلاه، وتناقضاً كذلك مع مواقف قواعدها التي تعارض تطبيق قانون الضمان الاجتماعي «الآن وفي المستقبل» كما يشير الجدول رقم (2) أعلاه. فيما يلي استعراض لمواقف القوى السياسية المنظمة من تطبيق قانون الضمان الاجتماعي:

### موقف حركة حماس

تقول حركة حماس إنها مع الضمان الاجتماعي، لكن يجب أن يتم إعداد قانون متفق عليه من جميع الأطراف؛ أي يخدم جميع القطاعات، وفي الأصل أن يتم إعداد هذا القانون والاتفاق عليه من قبل المجلس التشريعي. ولكن بما أن المجلس معطل وغائب، على الأقل أن تكون هناك قيادة، إضافة إلى الحكومة، تشارك فيها النقابات ومؤسسات المجتمع المدني لإقرار قانون الضمان الاجتماعي؛ أي أن يُؤخذ بعين الاعتبار ملاحظات القطاعات جميعها.

### موقف حزب الشعب

يعتبر القانون إحدى الأدوات في الدفاع عن حقوق ومصالح الفئات الشعبية، لذلك، نحن متمسكون بضرورة وجود قانون للضمان الاجتماعي، ولكن هناك تفهماً للأسباب التي وقفت وراء الاحتجاجات ضد القانون، والتي نتجت بالأساس من فقدان ثقة الشارع في المؤسسة الرسمية، ولوجود ثغرات وملاحظات على القانون، والمؤسسة التي شكّلت لرعايته، وهي ثغرات وملاحظات محقة ويجب معالجتها.

### موقف الجبهة الديمقراطية

أشارت قيادات في الجبهة الديمقراطية إلى أهمية وجود التأمينات الاجتماعية، وفي المقدمة قانون الضمان الاجتماعي،

والمطالبة بضرورة إنفاذ القانون، واستيعاب الاعتراضات، وتعديله، والإسراع في إقرار اللوائح التنفيذية، وإخضاعها للنقاش المجتمعي.<sup>[29]</sup> ودعت الحكومة إلى التعاون مع المجلس التشريعي من أجل تعديل قانون الضمان الاجتماعي بما يؤمن نظاماً عادلاً ومنصفاً للضمان الاجتماعي يكفل الرعاية الاجتماعية والعيش الكريم لجميع العاملين وعائلاتهم.<sup>[30]</sup>

### موقف حركة فتح

تشير قيادات فتحاوية إلى أن موضوع «الضمان الاجتماعي وغيره من المواضيع لم تدرس في أطر الحركة» قبل طرحه من قبل الحكومة. فيما قال رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي عزام الأحمد في جلسة هيئة الكتل البرلمانية بتاريخ 25 تشرين الأول 2018، «إنهم متمسكون بقانون الضمان الاجتماعي، مع تأكيده على ضرورة استمرار الحوار بهذا الصدد».<sup>[31]</sup> وفي بيان صادر عن أمانة سر المجلس الثوري لحركة فتح بتاريخ 15 تشرين الأول 2018، كملحق لبيان المجلس الثوري، أعلن خلاله قرارات المجلس الثوري التي تتضمن قراره بخصوص تطبيق قانون الاجتماعي؛ إذ نص على «قرر المجلس الثوري التوصية للرئيس بتوجيه الحكومة لتأجيل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي لمدة ستة أشهر، يكون الانضمام للقانون طوعياً وليس إلزامياً»

<sup>[29]</sup> انظر: دنيا الوطن، «(الديمقراطية) تنظم لقاءً حوارياً لكوادرها حول قانون الضمان»، دنيا الوطن (6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/11/06/1189544.html#ixzz5z1qnVQNh>

<sup>[30]</sup> انظر: دنيا الوطن، «أبو ليلى: مطلوب ضمان اجتماعي يكفل الرعاية الاجتماعية والعيش الكريم للجميع»، دنيا الوطن (10 أيار/مايو 2016)، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/05/10/915933.html>

<sup>[31]</sup> انظر: دنيا الوطن، «عزام الأحمد، سنصل لحلول مرضية حول قانون الضمان الاجتماعي»، دنيا الوطن (25 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/10/25/1185987.html#ixzz5z1w17P2N>

خلالها، لتتم مراجعة بعض الخلل في بنود القانون وآليات التطبيق والضمانات المطلوبة لحقوق الموظفين والعمالين».<sup>[32]</sup> وفي جلسته المنعقدة في الفترة الواقعة ما بين 6-8 شباط 2019، ثمن المجلس مرسوم السيد الرئيس في 28 كانون الثاني 2019 بوقف نفاذ العمل بقانون الضمان الاجتماعي.<sup>[33]</sup>

### موقف الجبهة الشعبية

دعت الجبهة الشعبية في بيان لها صدر بتاريخ 10 تشرين الثاني 2018، «إلى التمسك الحازم بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني بوصفه خطوه مهمة وإيجابية في مسيرة الحماية الاجتماعية من جانب، وأساساً يُبنى عليه للتطوير المتواصل له، عبر الاستجابة الحكومية المسؤولة لكافة التعديلات والملاحظات البناءة والممكنة الراهنة لتحسينه».<sup>[34]</sup>

### موقف حركة المبادرة الوطنية

إن معارضة القانون كانت تعني تعديل القانون وطرحه للنقاش والتداول للوصول إلى قانون عادل ومحق.

<sup>[32]</sup> القدس العربي، «ثوري فتح» يطالب بتأجيل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي»، القدس العربي (16 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، <https://bit.ly/30TbeNQ>

<sup>[33]</sup> انظر:

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، «اجتماعات وبيانات المجلس الثوري لحركة فتح» للعام 2019: اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، 9 شباط 2019، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا (د. ت.)، [http://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi](http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi)

<sup>[34]</sup> انظر: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «الجبهة الشعبية تدعو للتمسك الحازم بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني»، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (10 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، <https://pflp.ps/post/17926>

## وقف العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل

أعلن الرئيس الفلسطيني في اجتماع «القيادة الفلسطينية» بتاريخ 22 تموز 2019 قرار وقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وتشكيل لجنة لتنفيذ ذلك، عملاً بقرار المجلس المركزي. الجدير ذكره أن قرارات مشابهة صدرت عن المجلس المركزي في العام 2015، وكذلك المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية العام 2017، تتعلق بإعادة النظر بالالتزامات الناجمة عن اتفاق «أوسلو» العام 1993 وما تبعه من بروتوكولات واتفاقيات أبرمت بين منظمة التحرير الفلسطينية والإسرائيليين. هذا القرار لم يؤخذ على محمل الجد من قبل القوى السياسية، وإن اعتبرته خطوة على الطريق الصحيح.

تظهر نتائج استطلاع الرأي العام الصادر عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أيلول 2019، أن أكثر من ثلاثة أرباع الجمهور (76%) يعتقدون أن قرار الرئيس بوقف العمل بالاتفاقيات مناورة إعلامية لامتصاص غضب الجمهور، وأن 78% من الجمهور يعتقدون أن القيادة الفلسطينية لن تنفذ هذا القرار، ولن توقف العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل. فقد أشار 71% إلى أنه لا يُقصد به حل السلطة الفلسطينية، ونسبة 67% أنه لا يقصد به وقف التنسيق الأمني، ونسبة 69% لا يقصد بذلك وقف التنسيق المدني، ونسبة 69% لا يقصد إلغاء اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، ونسبة 76% أنه لا يقصد إيقاف المفاوضات مع إسرائيل والعودة إلى العمل المسلح، وتقول نسبة 65% إنه لا يقصد إعادة بطاقات الشخصيات المهمة لإسرائيل الموزعة على مسؤولي السلطة.<sup>[35]</sup>

<sup>[35]</sup> انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، «البيان الصحفي: نتائج استطلاع الرأي العام رقم 73».

تشير مواقف القوى السياسية المنظمة إلى عدم جدية قرار الرئيس الفلسطيني بوقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وهي تتطابق مع انطباعات الجمهور الفلسطيني كما أشرنا إليه أعلاه. وقد جاءت مواقف القوى السياسية المنظمة على النحو التالي:

### موقف حزب الشعب

يمكن تنفيذ هذا القرار إذا توفرت إرادة سياسية جادة لوقف العمل بالاتفاقيات وتحويل القرار إلى إرادة شعبية ورسمية، واتخاذ كل الإجراءات التي تُمكن من تكامل الإرادة الرسمية مع الإرادة الشعبية، وليس له علاقة بدراسة الآليات كما أعلنت السلطة. هذا كله له استحقاقاته، ويجب أن تتخذ كل الإجراءات على الأرض وبشكل واضح لتنفيذ هذا القرار، وهناك أمور لا تحتتمل التدرج، وقد تكون هناك أمور أخرى تحتتمل الانتظار. كما يعني تخلي كل من امتلك امتيازات، في يوم من الأيام، عنها.

### موقف حركة حماس

اعتبرت الحركة وقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل «خطوة في الاتجاه الصحيح». وأن هذا القرار «يتوازى مع متطلبات المرحلة الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وتصحيح لمسارات خاطئة لطالما حرفت المسار السياسي الفلسطيني».<sup>[36]</sup> لكن هذا القرار نظري وغير واضح اتجاه السلطة في هذا الشأن، ما يطرح سؤال هل سنصل إلى انفكاك عن الاحتلال؟ وكيف سيتم تنفيذ هذا القرار؟

<sup>[36]</sup> انظر: محمد ماجد، «حماس»: وقف العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل خطوة بالاتجاه الصحيح، تعليقا على إعلان عباس وقف العمل بكافة الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ووضع آليات لتنفيذ ذلك»، وكالة الأناضول للأخبار (26 تموز/يوليو 2019)،

## موقف حركة فتح

قرر المجلس الثوري لحركة فتح في تشرين الأول 2015 «دعوة المجلس المركزي لتفويض الرئيس واللجنة التنفيذية لاتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ قرارات المجلس المركزي بخصوص إعادة النظر بالعلاقة مع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وفق الأولويات المناسبة وبما يعزز صمود شعبنا ويحافظ على مصالحه العليا». فيما ترى قيادات فتحاوية بما أنه لم ينفذ فهو غير جدي، فالقرار اتخذ العام 2015 ولم يتم تنفذه. والطبقة السياسية الفلسطينية لم يعد لديها الاستعداد للتضحية ببعض الامتيازات التي حصلوا عليها.

## موقف الجبهة الديمقراطية

ينبغي على السلطة أن توقف العمل بالاتفاقيات، ولكن يتوجب أن تصوب أوضاعها، وكذلك النظام السياسي بأكمله، بما يمكنها من تحمل عبء وقف العمل بهذه الاتفاقيات، فالسلطة بوضعها الراهن غير قادرة على تحمل أعباء هذه المواجهة، ما يتطلب إنهاء الانقسام أولاً، وثانياً تجديد بنية النظام السياسي الفلسطيني من خلال العودة إلى الشعب عبر انتخابات تأخذ بعين الاعتبار التجديد الشبابي والجندي للمؤسسة الفلسطينية.

## موقف الجبهة الشعبية

اعتبرت الجبهة إعلان الرئيس محمود عباس وقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع دولة الكيان خطوة بالاتجاه الصحيح لكنها غير كافية، والمطلوب هو استكمال هذه الخطوة بالانسحاب الكامل من اتفاق أوسلو، ومن الالتزامات التي ترتبت عليه.<sup>[37]</sup> لكن قيادات في الجبهة ترى أنه قرار مهم، لكنه

<sup>[37]</sup> انظر: وكالة سندا للأخبار، «الشعبية: يتوجب الآن الانسحاب من اتفاق

أوسلو»، وكالة سندا للأخبار (26 تموز/يوليو 2019)،

<https://snd.ps/p/7750>

غير قابل للتنفيذ، لعدم وجود جدية في متابعة القرار، وأنه تم اتخاذه لامتناس نعمة الناس، فإزالة الاتفاقية تنهي كل الطبقة الموجودة، لذلك لا يمكن تنفيذه.

### موقف حركة المبادرة الوطنية

ترى حركة المبادرة الوطنية أن هذا القرار ما زال حبراً على ورق. لكن المنظمة والسلطة تستطيعان تطبيقه إذا قررت الجهات المستفيدة من السلطة أن تتنازل عن امتيازاتها كبطاقات VIP، وهي مؤشر لجدية تطبيق هذه القرارات. في المقابل، قبل أن تقدم على هذه الخطوات والقرارات، يجب أن تكون القيادة الفلسطينية مدركة لكونها حركة تحرر وطني أولاً، ولذلك العامل الحاسم في هذه المسألة استعداد الأطراف المستفيدة من الوضع القائم لأن تضحي بمصالحها وامتيازاتها.

### موقف الجهاد الإسلامي

أكد خالد البطش عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، أن قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي، خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح تحتاج للاستكمال والتطبيق. وأضاف إن «هذا القرار مهم، وإن كان قد جاء متأخراً، وندعو الرئيس عباس إلى اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذه».<sup>[38]</sup>

<sup>[38]</sup> انظر: دنيا الوطن، «البطش: قرار الرئيس عباس بوقف الاتفاقيات مع الاحتلال بالاتجاه الصحيح ويحتاج للتطبيق»، دنيا الوطن (27 تموز/ يوليو 2019)،

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/07/27/1262659.html#ixzz5zoY6PDpE>

## (10) استطلاعات الرأي العام وفحص مواقف الجمهور

تعد استطلاعات الرأي العام المهنية إحدى الأدوات الأكثر ضبطاً في قياس ومعرفة آراء الناس في المسائل المختلفة، إذ تعتمد منهجية علمية مجربة عند إجرائها، من صياغة الأسئلة واختيار العينات وغيرها. ازدادت أهمية استطلاعات الرأي مع انتشار الأنظمة الديمقراطية التي تعطي قيمة كبيرة لانطباعات الناس وآراءهم في مختلف مجالات عمل الحكومة ومواقفهم من الأحداث والقضايا المختلفة، وفيما يتعلق باختيار ممثليهم.<sup>[39]</sup>

يشير د. خليل الشقاقي مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، إلى أن استطلاعات الرأي العام تعكس الحقيقة للمواقف العامة للجمهور حول السياسات العامة أو الأشخاص.<sup>[40]</sup> وكما يظهر الشكل أدناه بقيت مطالبة الجمهور، على مدار السنوات الخمس الأخيرة، باستقالة الرئيس محمود عباس من منصب الرئاسة مرتفعة رغم الأحداث المختلفة التي رافقت إجراء استطلاعات الرأي العام في هذه الفترة.

<sup>[39]</sup> وليد لداودة، دور الرأي العام في صناعة السياسات الفلسطينية،

سلسلة أوراق سياساتية نقدية رقم 6 (رام الله: المركز الفلسطيني

للبحوث السياسية والمسحية، تشرين الأول/أكتوبر 2019)، 1،

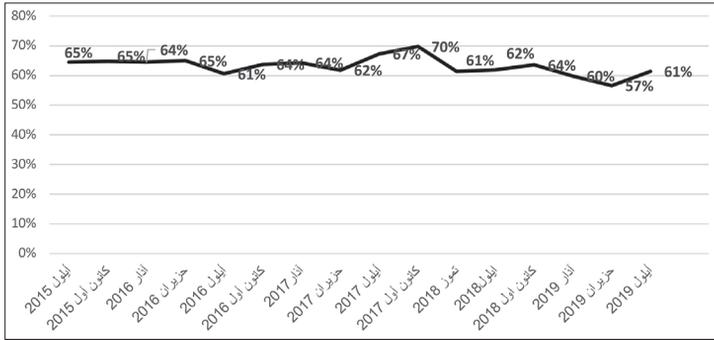
<http://www.pcpsr.org/sites/default/files/6%20Arabic%20Role%20of%20Public%20Opinion%20in%20the%20Making.pdf>.

<sup>[40]</sup> خليل الشقاقي، مقابلة، «برنامج معاً 24»، فضائية معاً (16 تشرين

الأول/أكتوبر 2019)،

<https://www.facebook.com/MaanNews.net/videos/419901125334153>

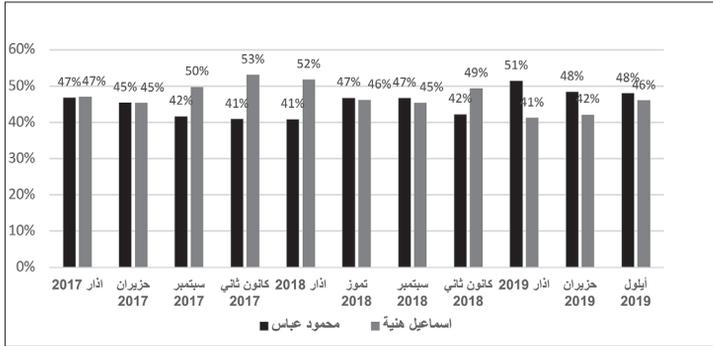
## شكل رقم (1): موقف الجمهور المطالب باستقالة الرئيس في السنوات الخمس الأخيرة



تتأثر نوايا التصويت في الانتخابات بالظروف التي تترافق مع الحدث الانتخابي، وكيفية تعامل الأطراف معها، ومواقفهم منها، وكذلك طرح الأولويات وتسويقها في الحملة الانتخابية.<sup>[41]</sup> يظهر الشكل أدناه، أن الأحداث والظروف العامة تؤثر في كيفية «تصويت» جمهور الناخبين للمرشحين المحتملين في الانتخابات الرئاسية القادمة، فقد ارتفع التأييد للرئيس محمود عباس بشكل واضح في آذار 2019 مقارنة بالتصويت لإسماعيل هنية، إثر قرار الرئيس رفض استلام أموال المقاصة بسبب اقتطاع الحكومة الإسرائيلية جزءاً منها يمثل حجم رواتب أسر الأسرى والشهداء. فيما ارتفعت نسبة التصويت لإسماعيل هنية في أيلول 2017 على إثر الإجراءات «العقوبات» التي فرضتها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة.

[41] المصدر نفسه.

## شكل رقم (2): نوايا التصويت لمرشحي الرئاسة الفلسطينية في السنوات الثلاث الأخيرة



المصدر: نتائج استطلاعات الرأي العامة الربعية للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

<http://pcpsr.org/ar>

## الخاتمة

تظهر الورقة أن أي تصور لمستقبل المشروع الوطني يتطلب إعادة النظر في التغييرات للطبيعة الاستعمارية للاحتلال الإسرائيلي، الذي بات أكثر تغولاً وأقل توجساً، ليس فقط لامتلاكه أو تسلحه بأدوات وتقنيات إضافية للبطش، بل لضعف الحركة الوطنية وانشغالها بالصراع الداخلي المتمثل بانقسامها جغرافياً وسياسياً على السلطة المنبعثة من اتفاق أوسلو.

مما لا شك فيه أن جميع القوى السياسية الفلسطينية المنظمة تمتلك رؤية سياسية لطبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لكن بات واضحاً أن الخلاف بين هذه القوى لا يتعلق فقط بالوسائل والأدوات، بل في أهداف حركة التحرر الوطني وطرق الوصول إليها. إن أي تصور للقوى السياسية المنظمة لمستقبل المشروع الوطني يبقى ضبابياً في انتظارها لتطورات

دراماتيكية (خارجية أو داخلية) تدفع بإحداث التغيير دون أن يكون لها القدرة على توجيهها أو تأطيرها.

إن التهاء القوى السياسة الفلسطينية (حركتي فتح وحماس) بالصراع الداخلي وتصعيده من تناقض ثانوي إلى تناقض رئيسي على حساب التناقض الأساسي والرئيسي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي، أدى إلى إضعاف القدرة الفلسطينية على حشد الطاقات الفلسطينية، وأدى إلى ضبابية المشروع الوطني أمام الشعوب العربية «العمق العربي الأساس»، والتضامن الدولي؛ سواء على مستوى الدول المؤيدة أو المساندة للحق الفلسطيني، أو الحركات الاجتماعية والسياسية المساندة للفلسطينيين في أنحاء مختلفة من العالم.

إن انتقال عملية التحرر الوطني إلى حالة انتظار ظروف مواتية لمتابعة السير في عملية التحرر من الاستعمار، والأثكاء على غياب الإرادة السياسية دون تحرك جدي من قبل القوى السياسية الفلسطينية المنظمة، وقبولها بأن تبقى جزءاً من الديكور السياسي في مجالس القيادة دون تأثير في القرار السياسي، والتخلي عن عملية التغيير للواقع المعاش، من خلال إعادة النظر في أدواتها للتعبئة والتنظيم للقوى الحية في المجتمع «الشباب»، ودمجهم في الصفوف القيادية في هذه القوى، أدى إلى عزوف واسع لدى الشباب الفلسطيني عن الأطر التنظيمية للقوى السياسية، ناهيك عن فشل «السياسات الحزبية» في تقوية صفوفها من خلال اعتلاء مواقع قيادية فيها. باتت تنظر القوى السياسية المنظمة إلى التحشيد بدلاً عن التنظيم للأطر الحزبية، إثر عجزها عن جذب الشباب لأطرها التنظيمية والحزبية أو التجديد في عملية التنظيم والتأطير.

إن استسهال إلقاء اللوم على غياب الإرادة السياسية «للقيادة السياسية الحالية» دون تحرك فعلي للقوى السياسية المنظمة،

أدى إلى مزيد من انفضاض الجمهور عن هذه القوى، هذا الأمر لا يعفي القوى السياسية المهيمنة والحاكمة من المسؤولية، وإضعاف قدرتها على الفعل كمحرك رئيسي لأي حراك شعبي كقوة دفع رئيسية لتحرك عربي «شعبي وحكومي»، وكذلك دولي مساند للشعب الفلسطيني في مسعاه إلى إنجاز مشروعه التحرري.

كما بدت القوى السياسية الفلسطينية منعزلة عن جمهورها في القضايا الاجتماعية، كما حصل في تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الذي رأت جميع الفصائل أهمية تطبيقه نهاية العام 2018، فيما تغيرت مواقفها باتجاه وقف تنفيذ قرارات تماشياً مع التطورات الميدانية واتساع المعارضة الشعبية للقانون ذاته.

كما تخلت القوى السياسية المنظمة عن إعادة الاعتبار للمنهج الديمقراطي في تكوين الأطر النقابية والاتحادات الشعبية باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية في النضال الاجتماعي، وكذلك السياسي، من خلال القبول بالحصول على الكوتا، من خلال التعيين بدلاً عن إجراء الانتخابات الحرة، والخضوع للاقتراع في مؤتمراتها العامة كطريق أساسي يُمكن من تعزيز هذه الأطر، ويفتح المجال أمام تطوير النضال المجتمعي دون توترات اجتماعية، وتشقق الأطر النقابية، ما يؤثر على شرعيتها، ويحول النضال للدفاع عن حقوق المنتسبين والفئات التي تمثلها إلى النزاع على حقوق التمثيل للقيادة النقابية في هذا الاتحاد أو ذاك.

إن عدم طرح القوى السياسية المنظمة السياسات الاجتماعية، بشكل واضح، والدفع باتجاه تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتوفير الحصانة اللازمة للاستمرار في مواجهة الاستعمار الكولونيالي، يؤثر، بشكل واضح، ليس على قدراتها التنظيمية فحسب، بل، أيضاً، على قدرة الشعب بفئاته المختلفة في المقاومة والصمود.

## المراجع

Tamirisa, Natalia T., and Christoph Duenwald. 2018. *Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia*. Washington, DC: International Monetary Fund, January 9. <https://bit.ly/37pwvjC>.

البنك الدولي. د. ت. «مؤشرات التنمية العالمية». **البنك الدولي**.  
<https://bit.ly/2MMM5wg>.

الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. 2018. «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني العام السابع، 2018». **الحوار المتمدن**، 18 أيلول/سبتمبر.  
<https://bit.ly/2BUgqGT>.

الجهة الشعبية لتحرير فلسطين. 2017. «نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة: المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000». **الوثائق التاريخية للجهة الشعبية لتحرير فلسطين**، 3 حزيران/يونيو.  
<http://pflp-documents.org/documents/PFLPSixthConference-Arabic.pdf>.

— . 2018. «الجهة الشعبية تدعو للتمسك بالحازم بقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني». **الجهة الشعبية لتحرير فلسطين**، 10 تشرين الثاني/نوفمبر.  
<https://pflp.ps/post/17926>.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016. **مسح الشباب الفلسطيني 2015: النتائج الرئيسية**. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/فبراير.  
<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2179.pdf>.

— . 2019. «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2019/08/12». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، 8 آب/أغسطس.  
<https://bit.ly/2Ypu6kE>.

— . 2019. «معالي د. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، تستعرض الواقع العمالي في فلسطين للعام 2018 بمناسبة اليوم العالمي للعمل (الأول من أيار)». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، 30 نيسان/أبريل.  
[http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_30-4-2019-labour-ar.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_30-4-2019-labour-ar.pdf).

— . د. ت. «نسب الفقر بين الأفراد في فلسطين وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة، 2017». **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**.  
[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/Levels20%of20%living\\_pov\\_2017\\_01a.htm](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Levels20%of20%living_pov_2017_01a.htm).

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. 2018. «الوثيقة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين». حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، شباط/فبراير.  
<https://jehad.ps/uploads/documents/293c6d55fd9b43be483c2bda815074d5.pdf>.

حزب الشعب الفلسطيني. 2016. «المؤتمر الخامس لحزب الشعب الفلسطيني: نحو تعميق الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية لحزبنا، حزب الشيوعيين الفلسطينيين من أجل التحرر الوطني والاجتماعي». حزب الشعب الفلسطيني، 6 شباط/فبراير.  
[http://www.ppp.ps/ar\\_page.php?id=1115c3ay17914938Y1115c3a](http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=1115c3ay17914938Y1115c3a).

دنيا الوطن. 2016. «أبو ليلى: مطلوب ضمان اجتماعي يكفل الرعاية الاجتماعية والعيش الكريم للجميع». دنيا الوطن، 10 أيار/مايو.  
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/05/10/915933.html>.

— . 2018. «الديمقراطية) تنظم لقاءً حوارياً لكوادرها حول قانون الضمان». دنيا الوطن، 6 تشرين الثاني/نوفمبر.  
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/11/06/1189544.html#ixzz5zlqnVQNh>.

— . 2018. «عزام الأحمد، سنصل لحلول مرضية حول قانون الضمان الاجتماعي». دنيا الوطن، 25 تشرين الأول/أكتوبر.  
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/10/25/1185987.html#ixzz5zlw17P2N>.

— . 2019. «البطش: قرار الرئيس عباس بوقف الاتفاقيات مع الاحتلال بالاتجاه الصحيح ويحتاج للتطبيق». دنيا الوطن، 27 تموز/يوليو.  
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/07/27/1262659.html#ixzz5zoY6PDpE>.

شبكة راية الإعلامية. 2018. «البيان الختامي للمجلس الوطني». شبكة راية الإعلامية، 4 أيار/مايو. <https://www.raya.ps/news/1041487.html>.

الشقاقي، خليل. 2019. مقابلة «برنامج معاً 24»، فضائية معاً، (16 تشرين الأول/أكتوبر).  
<https://www.facebook.com/MaanNews.net/videos/419901125334153>.

القاسم، باسم جلال، وربيع محمد الدنان. 2017. وثيقة حماس السياسية: المواقف وردود الأفعال. ملف معلومات (23). تحرير محسن محمد صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.  
<https://bit.ly/37j93EH>.

القدس العربي. 2018. «ثوري فتح» يطالب بتأجيل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي». القدس العربي، 16 تشرين الأول/أكتوبر.  
<https://bit.ly/30TbeNQ>.

لدادوة، وليد. تشرين الأول/أكتوبر 2019. دور الرأي العام في صناعة السياسات الفلسطينية. سلسلة أوراق سياساتية نقدية رقم 6، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.  
<http://www.pcpsr.org/sites/default/files/620%Arabic20%Role20%of20%Public20%Opinion20%in20%the20%Making.pdf>.

ماجد، محمد. 2019. «حماس»: وقف العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل خطوة بالاتجاه الصحيح، تعليقاً على إعلان عباس وقف العمل بكافة الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ووضع آليات لتنفيذ ذلك». وكالة الأناضول للأخبار، 26 تموز/يوليو.  
<https://bit.ly/30tlYm3>.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2018. «نتائج استطلاع الرأي العام رقم 69». المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 12 أيلول/سبتمبر.  
<http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll-69-Arabic-Full20%text20%Sept2018.pdf>.

— . 2018. «نتائج استطلاع الرأي العام رقم 70». المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 27 كانون الأول/ديسمبر.  
<http://pcpsr.org/ar/node/741>.

— . 2019. «البيان الصحفي: نتائج استطلاع الرأي العام رقم 73». المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 16 أيلول/سبتمبر.  
<http://pcpsr.org/ar/node/774>.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا. د. د. ت. «اجتماعات وبيانات المجلس الثوري لحركة «فتح» لعام 2019: اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح دورة الصمود والتحدى لإسقاط مؤامرة صفقة القرن، 20-22 تموز 2019». مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.  
[http://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi](http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi).

— . د. د. ت. «اجتماعات وبيانات المجلس الثوري لحركة «فتح» لعام 2019: اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، 9 شباط 2019». مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.  
[http://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi](http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi).

– د. د. ت. «قرارات المجلس الوطني الفلسطيني: الدورة التاسعة عشرة، الجزائر 12-15 تشرين الثاني 1988». مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا.

[http://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=3251](http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3251).

منظمة التحرير الفلسطينية. د. ت. «قرارات المجلس المركزي الفلسطيني». منظمة التحرير الفلسطينية.

<http://www.plo.ps>.

وكالة سند للأنباء. 2019. «الشعبية: يتوجب الآن الانسحاب من اتفاق أوسلو». وكالة سند للأنباء، 26 تموز/يوليو.

<https://snd.ps/p/7750>.

ويكيبيديا. د. ت. «المبادرة الوطنية الفلسطينية». ويكيبيديا. <https://bit.ly/2YHCK82>.



## نحو إعادة الاعتبار للمسألة الفلسطينية

جميل هلال

التعرف على سبل إعادة الاعتبار للمسألة الفلسطينية، يتم عبر تشخيص العوامل والعمليات التي أثرت وتركت بصماتها ووقعها على المسيرة السياسية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني، في سياق تحولات الأوضاع الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية. سأتناول هنا أبرز المهام والتدابير المطلوب الاضطلاع بها من الحركة السياسية الفلسطينية لإعادة الاعتبار إلى المسألة الفلسطينية. ودون منح أهمية خاصة لترتيب ورودها:

أولاً. تصحيح التشويه الذي لحق بتشخيص المسألة الفلسطينية: تواجه فلسطين منذ أكثر من قرن من الزمن، استعماراً استيطانياً تضمن تطهيراً عرقياً للبلد، وفرض نظام «أبارتهايد» (نظام تمييز عنصري) على من بقي مقيماً عليها من شعبها. اتفاق أوسلو لم يغيّر من هذا الواقع، بل زاده وضوح.

لتصحيح التشويه مدلولات مفاهيمية وسياسية وسياساتية. فما هو قائم في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يختزل إلى احتلال

عسكري، كما في اللغة الرسمية السائدة فلسطينياً وعربياً ودولياً، لأن هذا يتستر على واقع الاستعمار الاستيطاني المدعوم بقوة عسكرية واقتصادية، وإسناد من قوى دولية وإقليمية كبرى. توصيف سياسة إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاحتلال توصيف قاصر تماماً، وينطوي على تنازلات سياسية كبيرة تستبعد تحقيق العدالة والحرية لشعب فلسطين. فهي تبرر، عملياً، مواقف وممارسات الحركة الصهيونية كحركة استعمارية أوروبية، في النشأة والتكوين، تحمل أيديولوجية عنصرية أقدمت على تطهير عرقي لسكان فلسطين الأصليين. هذا لا يغيّر من الموقف ضد الاحتلال والاستيطان ونهب الأرض والتنكيل بسكانها، بل يضعه في سياقه الصحيح (أي في سياق واقع استعمار استيطاني عنصري).

سيطرة الاستعمار الاستيطاني على كل الأرض الفلسطينية، أفرزت لغة مشوهة لتاريخ وجغرافيا وديمقراطية فلسطين ولتاريخ شعبها الفلسطيني، وكما ولدت خطاباً يُشَيِّطُ مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية. وتضمنت اللغة المتداولة اختزال المسألة الفلسطينية إلى واقع احتلال للضفة الغربية وقطاع غزة (أي إلى ما يعادل 22% من أراضي فلسطين التاريخية) وإلى اعتبار إسرائيل، بتواطؤ من قوى دولية متنفذة، هذا الجزء من فلسطين، أراضي متنازلاً عليها، بل جزءاً من أرض «إسرائيل الكبرى». وبذا، بات الخطاب السياسي والدبلوماسي السائد ينظر إلى المسألة الفلسطينية، في أحسن الأحوال، كاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة، تختفي لحظة إنهاء إسرائيل لاحتلالها لهذه الأراضي، وهو ما تؤكد عليه «المبادرة العربية للسلام»، التي تنص على أن أي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يستدعي موافقة إسرائيلية. هذا الموقف، كما هو اعتراف منظمة التحرير في العام 1993 بحق إسرائيل في الوجود، يمنح الرواية الصهيونية مصداقية غير مؤهلة لها

بأي شكل من الأشكال، ويبرئها من جرائم التطهير العرقي، والتشريد، والاستيلاء بالقوة على أرض الغير، وتشوه تاريخهم ونضالهم من أجل الحرية والعدالة.

ومع تشريع الكنيست الإسرائيلي لقانون القومية (تموز 2018)<sup>[1]</sup> باعتبار «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، بات نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) سارياً على كل الأرض الفلسطينية، وليس فقط في الأراضي التي احتلت العام 1967، حيث تميز الدولة الاستعمارية، بشكل لا لبس فيه، بين اليهودي الإسرائيلي وبين الفلسطيني العربي، وحيث تسيطر هذه الدولة على كل مناحي حياة الفلسطينيين المقيمين على أرض وطنهم. وهي أوجدت معازل لهم، ومنحت نفسها السيطرة على الموارد الطبيعية (المياه والأرض والأجواء وما في باطن الأرض) والاتصالات والمعابر الخارجية والطرق الداخلية والتحكم بمفاصل الاقتصاد الفلسطيني. وانسجم التحول السياسي في الدولة المستعمرة مع تنامي الاتجاه الشعبوي المحافظ والقومي العنصري في أوروبا وأمريكا وأماكن أخرى في العالم (بما يصفه البعض بصعود «لحظة الفاشية الجديدة لنظام الليبرالية الجديدة»). ويبرز هذا المشهد في التأييد الواسع لسياسة إسرائيل من الدول التي

[1] يطرح قانون القومية مخاطر على حقوق الشعب الفلسطيني عبر طرفي الخط الأخضر، ويحمل تمييزاً عنصرياً ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ إذ يحولهم إلى مواطني دولة تعلن في قانونها الأساسي أنها ليست موطنهم، وتحولهم إلى غرباء في وطنهم. ويلاحظ تعارض صارخ بين قانون القومية وبين معايير القانون الدولي. القانون يتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإلى التنكر لحق الفلسطينيين في القدس. القانون ألغى المكانة الرسمية للغة العربية في البلاد، ويعلي الاستيطان الاستعماري اليهودي كقيمة وطنية، ويرسخ ويشرعن سياسات الفصل العنصري في إسرائيل بكل ما يتعلق بالخطيط والبناء، الأمر الذي سيعمق من سياسات التمييز والإقصاء ضد المواطنين الفلسطينيين العرب.

قامت على الاستعمار الاستيطاني، والتي مارست التطهير العرقي تجاه السكان الأصليين (كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا) ونهب ومصادرة أرضهم. وبرز في حرص الحكومة الإسرائيلية على تمتين علاقاتها مع الحكومات الأكثر يمينية ورجعية ومحافضة؛ سواء في أوروبا (مثل هنغاريا، وبولندا، ورومانيا، وبلغاريا)، أو خارجها كما في أمريكا اللاتينية، والهند، وأفريقيا، وكذلك في العالم العربي.

ثانياً. ضرورة الإقرار بإخفاق اتفاق أوسلو وفشل «حل الدولتين»: لا يزال العديد من القوى والمؤسسات الدولية والإقليمية والفلسطينية، يعتبر مشروع الدولتين مشروعاً واقعياً وقابلاً للتحقق، على الرغم مما دخل من تغييرات ديموغرافية وطوبوغرافية وسياسية، وعلى صعيد البنى التحتية، بفعل السياسة الإسرائيلية المنفذة بالقوة في الأراضي التي احتلتها العام 1967. سياسة «إنكار» الواقع القائم والممارس يومياً ما زالت هي التي تهيمن على مواقف النخب الفلسطينية حتى بعد إعلان الرئيس الأمريكي (ترامب) نقل سفارة بلاده إلى القدس، ووقف تمويل الولايات المتحدة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وحجب مساعداتها للسلطة والمؤسسات الفلسطينية (باستثناء المخصصة للأمن)، وعلى الرغم من توقف المفاوضات الثنائية بين السلطة وإسرائيل منذ فترة غير قصيرة، وعبثيتها قبل ذلك. بتعبير آخر، لقد أغلقت الإدارة الأمريكية، بقيادة رئيسها ترامب، وبترحيب حماسي من اليمين الإسرائيلي المتشدد بقيادة نتنياهو، الطريق كلياً أمام إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة على جزء من فلسطين تمتلك الحدود الدنيا من السيادة على إقليمها ومواردها الطبيعية وأمنها. ولذا، فأبي حديث عن «دولة» فلسطينية، في السياق الراهن، لا يخرج عن الحديث عن إدارة ذاتية (محدودة الصلاحيات) على معازل أو «غيتوات»، حيث كثافة سكانية فلسطينية عالية نسبياً،

وأن ما هو قائم هو في الواقع دولة واحدة ذات نظام عنصري يحاصر السكان الأصليين في معازل (أو بانتوستانات). هناك من يرى، وهو رأي جدير بالاحترام، أن مؤسسات الدولة في إسرائيل تسير باتجاه التحول لنظام فاشي جديد من حيث تقييد أسس وتدابير الديمقراطية، وتشريع التمييز الإثني-الديني، وفرض معازل على سكان البلاد الأصليين، وتصوير الفلسطينيين كمصدر تهديد لليهود الإسرائيليين، وبالتالي حجب السمة الإنسانية عنهم، ليصبحوا مجموعة إثنية تستحق التطهير العرقي.<sup>[2]</sup>

وفي سياق سيادة حالة الإنكار هذه، تجدر ملاحظة إصرار العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية وغير الفلسطينية، وكذلك وزارات ومؤسسات السلطة على تبني برامج وخطط تقوم على الاعتقاد بإمكانية تحقيق «تنمية مستدامة»، في ظل سيطرة دولة استعمارية استيطانية على الأرض والأجواء والمعابر والموارد الطبيعية والاقتصاد والأمن. هذا، وعلى الرغم من مضي أكثر من ربع قرن على قيام السلطة الفلسطينية، بقيت معدلات البطالة والإفقار مرتفعة، وفي غزة مرتفعة جداً، وبات اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة هشاً وقابلاً للانهييار إن أرادت إسرائيل ذلك.

ثالثاً. عبثية الرهان على مواقف دولية داعمة فعلاً للحقوق الوطنية الفلسطينية: السلوك المعتمد من معظم القوى والمؤسسات الدولية تجاه المسألة الفلسطينية يتسم بما يصفه

<sup>[2]</sup> انظر:

Fintan O'Toole, "Trial Runs for Fascism are in Full Flow," *The Irish Times* (26 June 2018), <https://www.irishtimes.com/opinion/fintan-o-toole-trial-runs-for-fascism-are-in-full-flow-1.3543375>

بعض المحليين بـ«حالة استثناء».<sup>[3]</sup> فقد جرى ويجري التعاطي مع حقوق الشعب الفلسطيني باعتبارها خارج فضاء القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، ولا يتم، بالتالي، محاسبة أو مساءلة القوى (كدول وتنظيمات وأفراد) إزاء ما قامت وتقوم به من ممارسات تنتهك حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة، وهي تتجاهل ما قامت وتقوم به بعضها (كما تفعل إسرائيل) من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تجاه الفلسطينيين. هناك أمثلة لا تحصى على ذلك، منذ وعد بلفور وحتى اللحظة. فقد تعرض الشعب الفلسطيني للتطهير العرقي (مجازر عديدة موثقة)، وتعرض للتشريد القسري من وطنه ومنعه من العودة إليه (وهذا موثق جيداً)، وتعرضت مخيماته لمجازر عديدة (تل الزعتر، وصبرا، وشاتيلا، ونهر البارد، واليرموك) وإلى حروب واجتياحات كما جرى للضفة الغربية (اجتياح العام 2002، والاعتداءات العسكرية على قطاع غزة كان آخرها في العام 2014)، ولمحاولات متكررة لتجفيف موارد «الأونروا»، ولاغتيال قادة وأفراد من الشعب الفلسطيني، وجرح أعداد كبيرة من مدنيين يتظاهرون سلمياً ضد الحصار وللتذكير بحقهم في العودة على يد الجيش الإسرائيلي خلال الربيع والصيف والخريف كل عام، إضافة إلى اعتقال ما لا يحصى من الفلسطينيين لنضالهم التحري، أو لمجرد الاشتباه بهم. وكوسيلة إيضاح، يمكن الإشارة إلى عمليات الهدم التي تمت في بلدة مار إلياس (وهي منطقة أ) وفي وضح النهار، وأمام كاميرات العالم في آب 2019، لتبيان مدى تجذر حالة «الاستثناء» التي أحييت إليها المسألة الفلسطينية، فقد تم ذلك دون أن تُواجه إسرائيل بعقوبات تذكر.

<sup>[3]</sup> حول مفهوم «حالة الاستثناء»، يراجع التالي:

Giorgio Agamben, *State of Exception*, trans. Kevin Attell (Chicago and London: The University of Chicago Press, 2005).

وهناك مئات القرارات الدولية التي تخص المسألة الفلسطينية الصادرة عن مؤسسات دولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، والتي بقيت حبراً على ورق. وهناك عدد مماثل صدر عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولاقى المصير ذاته. ويبدو أن الحالة انتقلت إلى المؤسسات الفلسطينية (كاللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمجلس المركزي، والمجلس الوطني الفلسطيني) التي تكرر قرارات لا يجري التقيد بها أو تنفيذها دون أن يترتب على ذلك أية مساءلة. ومن هنا حالة عدم الاكتراث بين الجمهور الفلسطيني، بما يصدر من قرارات عن المؤسسات الفلسطينية.

وفي السياق ذاته، يتم وصم نقد ومعارضة السياسة الإسرائيلية وممارساتها الاستعمارية العنصرية بالعداء للسامية، لإسكات محاولات مساءلة الصهيونية وإسرائيل عما ارتكبه وترتكبه تجاه الشعب الفلسطيني وفي المنطقة، ولمنحها مناعة وموقفاً فوق القانون الدولي والأعراف الدولية والقيم الإنسانية المتعارف عليها، ومن هنا الحملة القائمة ضد حركة المقاطعة (BDS). من هنا سياسة المسألة الفلسطينية إلى فضاء لا معياري قانونياً وقيماً (anomic space)؛ أي إلى فضاء يتيح استخدام «العنف المطلق» ضد نضاله من أجل الحرية والعدالة والمساواة. وعندما تتداخل حالة الاستثناء مع حالة الطوارئ (أي الاستثناء هو القانون الساري المفعول)، كما في الحال الفلسطيني، يتحول النظام السائد إلى «آلة قتل» واستبداد مطلق. وهو ما طبقته حكومة الانتداب البريطاني عبر ما سمته بقوانين الطوارئ التي أتاحت للحركة الصهيونية ممارسة التطهير العرقي، وتتيح لها حالياً الاعتقال «الإداري»، أي الاعتقال دون محاكمة لفترة طويلة من الزمن، كما تتيح لها مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات الخاصة باليهود الإسرائيليين في الضفة الغربية.

اعتماد استراتيجية «التدويل» في سحب احتكار الولايات المتحدة

لدور الحكم المنحاز كلياً لإسرائيل، لكن هذه الاستراتيجية لا تتغير، وحدها، من الخطاب السائد في وسائل الإعلام الدولية والعربية وبين غالبية من النخب الفلسطينية، الذي يميل بقوة نحو تحريف وتشويه التاريخ والجغرافيا الفلسطينيين، وتغييب الحقوق التاريخية والسياسية والإنسانية للشعب الفلسطيني ككل. فهو يختزل فلسطين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقصد بتعبير «الأراضي الفلسطينية المحتلة» حصراً الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعتبر الاحتلال ظاهرة تخص فقط سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن المسألة الفلسطينية تخص مصير هذه الأراضي، ويتجاهل كلياً مصير الأراضي التي احتلت العام 1948. أما قضية اللاجئين فيجري وضعها خارج المسألة الفلسطينية، وتحويلها إلى مجرد قضية إنسانية تحل بعيداً عن حق العودة إلى الوطن الأصلي.

يشير، ما ورد أعلاه، إلى أن الرهان على المؤسسات والقوى الدولية الرسمية يقوم على فهم خاطئ لموضع المسألة الفلسطينية في المفاهيم الرسمية السائدة دولياً وحتى إقليمياً،<sup>14</sup> وأن الجهد الفلسطيني ينبغي أن يوجه نحو بناء علاقات تضامن ونضال مشترك مع قوى مجتمعية على تنوعها (من أحزاب وحركات سياسية واجتماعية ونقابات واتحادات عمالية وطلابية ونسوية وغيرها، في العالم الغربي وغير الأوروبي، كما في العالم العربي والإسلامي).

رابعاً. الحاجة لمؤسسات وطنية تمثيلية: أمام تفكك الحقل

<sup>14</sup> انظر على سبيل المثال:

جميل هلال، محرر، الصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)؛ وكذلك: جميل هلال، منير فخر الدين وخالد فراج، تحرير، فلسطين دولياً: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018).

السياسي الوطني<sup>151</sup> -الذي هيمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية حتى اتفاق أوسلو- إلى حقول أو ساحات محلية، تستدعي إعادة الاعتبار للمسألة الفلسطينية وجود تمثيل وطني موحد خلافاً لما هو سائد الآن، حيث لكل ساحة إقليمية تعبيراتها وهمومها السياسية والتمثيلية الخاصة بها. حتى الآن، لم تجر محاولات مقنعة وجادة لإعادة الحياة التنظيمية والسياسية والتمثيلية والبرنامجية لمؤسسات منظمة التحرير توحد بين استراتيجيات النضال الوطني في ساحات تواجد الشعب الفلسطيني. لقد وهنت مؤسسات منظمة التحرير إلى درجة انعدام الفعالية والمصدقية قبل أن تقام دولة فلسطينية ذات سيادة على إقليمها. التسميات الممنوحة لمؤسسات السلطة الفلسطينية، باعتبارها دولة، تسميات شكلية تعكس آمنيات أو أوهام ولا تعكس الواقع الحي. ليس هنا مجال الدخول في مسببات وحيثيات تفكيك الحقل الوطني إلى ساحات محلية (الضفة الغربية، القدس، قطاع غزة، الأراضي المحتلة العام 1948، وفلسطيني الشتات والجوالي). الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2007، رسخ ظاهرة تحويل السياسة إلى شأن محلي إلى حد كبير.

تجدد الإشارة إلى أن وهن وترهل المؤسسات الوطنية وفقدانها حقلها الوطني، ساهم في تجدد نزعة اتخاذ القرار خارج المؤسسات من قبل عدد محدود من الأفراد، وحوّل المؤسسات والهيئات الفلسطينية إلى مسميات شكلية ذات وظائف إعلامية أو استشارية في أحسن الأحوال.

فاقم غياب مؤسسات وطنية جامعة، إضافة إلى تعاطي

<sup>151</sup> حول مفهوم الحقل في لغة علم الاجتماع، يرجى الرجوع إلى: Pierre Bourdieu, *Sociology in Question*, trans. Richard Nice (London: SAGE Publications Ltd, 1993).

المؤسسات الدولية مع المسألة الفلسطينية كحالة «استثناء» في انكشاف التجمعات الفلسطينية لأشكال مختلفة من التعديات والمخاطر. وهو انكشاف برز بشكل جلي بعد اجتياح إسرائيل للبنان العام 1982، وإخراج منظمة التحرير من بيروت وتشتت قواها ومؤسساتها، واشتد مع انهيار الاتحاد السوفيتي الحليف الدولي الرئيس لمنظمة التحرير، وممارسة ضغوط عربية على منظمة التحرير خلال وبُعيد حرب الخليج في بداية عقد التسعينيات. وتواصلت عمليات الانكشاف بعد اتفاق أوسلو وفرض إسرائيل قيوداً جديدة على حركة وعمل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتساع مظاهر وقوانين التمييز ضد الفلسطينيين المقيمين على أرض فلسطين التاريخية، وكان آخرها قانون القومية الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في تموز 2018. كما شهدت الضفة الغربية اجتياحاً في العام 2002، وحصاراً لرئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير ووفاته في ظروف مشبوهة في العام 2004. وشهد قطاع غزة ثلاثة اعتداءات دموية تدميرية ضده في الأعوام 2008 و2012 و2014، وفرض حصار تجويعي منذ العام 2006 حول القطاع إلى سجن مفتوح أو «غيتو» (ghetto) معرّض إلى إبادة جماعية تدريجية. وشهدت مخيمات سوريا الفلسطينية عنفاً وتدميراً وتهجيراً بعد العام 2011.

لا تنحصر مظاهر انكشاف التجمعات الفلسطينية في التهجير والتشريد والتعرض للاعتداءات العسكرية والعقوبات الجماعية، بل تشمل تعريضها إلى معدلات عالية من البطالة والفقر والحرمان والتمييز حيث تقيم. وشهدت «الأونروا» تراجعاً في مجال وقيمة الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين بحكم تقليص المساعدات المقدمة لها بدوافع سياسية.

وفي السياق ذاته، تأتي الإشارة إلى أن اعتماد السلطة الفلسطينية لدرجة حاسمة على التحويلات الخارجية (سواء من

المساعدات، أو تحويلات المقاصة من إسرائيل، أو الاستثمارات) تجعلها عرضة دائماً لضغوط سياسية وأمنية واقتصادية، وعرضة للانهييار في حال توقفت أو تراجعت التحويلات الخارجية لسبب أو آخر.

**خامساً.** بحاجة إلى تعزيز ثقافة وطنية ديمقراطية تقدمية في مواجهة الثقافة النيوليبرالية السائدة وتفشي العقلية المكتئبة التراتبية: تشكلت السلطة الفلسطينية في أوج صعود النيوليبرالية (الرأسمالية المنفلتة من أية قيود)، وخضعت من البداية لإشراف ورقابة المؤسسات الدولية التي روّجت لهذه السياسة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، إضافة إلى إشراف الدول المانحة التي في غالبيتها العظمى تتبنى توجهات الليبرالية الجديدة (الرأسمالية المتوحشة). بتعبير آخر، تركت عملية التحول من حركة تحرر إلى الانخراط في بناء مؤسسات دولة قبل إنجاز مهام التحرر الوطني، وفي ظل هيمنة سياسة نيوليبرالية على الاقتصاد العالمي، بصمات بارزة على التكوين الاجتماعي والسياسي والقيمي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي تجمعات فلسطينية أخرى خضعت للتأثيرات ذاتها.

لقد نما نمط حياة وعلاقات اجتماعية مختلفة عما ساد قبل مأسسة السلطة الفلسطينية ولحد ما قبل الانتفاضة الثانية، وهي الفترة التي شهدت فيها المدن الفلسطينية المحتلة (وبخاصة رام الله - البيرة - بيتونيا) طفرة عمرانية غير مسبوقة، ترافقت مع توسع ملموس في حجم الطبقة الوسطى، اتسم جزء مهم منها بنزعة الاستهلاكية ونفس مكتبي واستعداد عالٍ للاستدانة (من قبل الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص) من البنوك. هذا التحول رافقه تراجع لذهنية المناضل المرتبط بتنظيم سياسي مقاوم للاحتلال لصالح حضور سلوك «الموظف»، بعد تحوّل حركة فتح (التنظيم الفلسطيني الأكبر) إلى حزب حاكم، وانخراط قياداتها وكوادرها في وزارات ومؤسسات السلطة المُأسسة على

علاقات تراتبية مقننة، وانضمت إليهم نسبة وازنة من قيادات وكوادر تنظيمات سياسية شاركت في مؤسسات منظمة التحرير. وبعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني العام 2006، وسيطرتها التامة على السلطة في قطاع غزة العام 2007، خبرت حماس تحولات شبيهة بالتي شهدتها تنظيم حركة فتح في الضفة الغربية.

ما يستحق الإبراز هنا، هو تحول أكبر تنظيمين فلسطينيين إلى تنظيمات حاكمة في إقليمين منفصلين تحت سيطرة دولة استعمارية استيطانية، وكلاهما يعتمد على التحويلات الخارجية. لا شك أن الطبقة الوسطى لها مصلحة في توحيد السلطة وفي التحول إلى دولة مستقلة، لكنها (أي الطبقة الوسطى) تشعر بأن وضعها الاجتماعي والمعيشي مهدد نتيجة انسداد الأفق السياسي واعتماد السلطتين على التحويلات الخارجية، وبسبب تفشي المحسوبية في مؤسساتهما.

التوسع في حجم الطبقة الوسطى (من الحائزين على رأس مال ثقافي أو فني أو مختص) بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، لم يغيّر من واقع الطبقة العاملة من حيث بقائها موزعة على عشرات الآلاف من المنشآت الصغيرة (أقل من خمسة مستخدمين للمنشأة)، نسبة عالية منهم بدون عقود عمل، وبدون حقوق صحية واجتماعية، ويتقاضون أجوراً متدنية، هذا إضافة إلى نحو 12% من قوى العمل الفلسطينية (غالبيتهم العظمى من الضفة) التي تعمل في المستوطنات والمؤسسات الإسرائيلية بشروط وظروف عمل صعبة، وبدون أمن وظيفي أو حقوق ثابتة، وتعاني من غياب التنظيم النقابي أو هشاشته.

أما البرجوازية الصغيرة (من أصحاب رأس المال الصغير في الزراعة والصناعة والحرف)، فتراجع حجمها ودورها بحكم تراجع حجم القطاع الإنتاجي نتيجة لسيطرة إسرائيل على

الموارد الطبيعية والمعايير وعلى محركات الاقتصاد الفلسطيني. أما رأس المال الفلسطيني الفاعل في الضفة والقطاع، فيغلب عليه الطابع العقاري (الاستثمار في العقارات)، والتجاري (استيراد وتوريد)، والمالي (بنوك وتحويل عملة)، وهو رأس مال يحرص على المحافظة على علاقات سلسلة مع بيروقراطية ونخب السلطة الفلسطينية من جانب، ومع سلطات الاحتلال من جانب آخر.

يقع عبء مواجهة الثقافة النيوليبرالية وما يجري من طمس وتشويه الرواية التاريخية الفلسطينية، بشكل رئيسي، على الثقافة الفلسطينية بمكوناتها المختلفة، كونها بحوزتها الأدوات الضرورية لذلك. والحقل الثقافي قادر على تهيئة البيئة الملائمة لتوليد روابط قابلة للاستدامة بين مكونات الشعب الفلسطيني. الحاجة الماسة لدور فاعل للثقافة يستدعيها تفكك الحقل السياسي الفلسطيني، وهيمنة مؤسسات سياسية محلية مع غياب مؤسسات وطنية ديمقراطية. كما يستدعيها تراجع القيم الديمقراطية والروح التكافلية والتطوعية وصيغ العمل الجماعي، مقابل صعود الفردية وذهنية «الموظف» بديلاً عن ذهنية المناضل. باختصار، على الحقل الثقافي (بأدواته وتعبيراته المختلفة الفكرية والأدبية والفنية والأدائية)، إضافة إلى التنظيمات والمؤسسات التي تحمل قيماً ديمقراطية مدنية (علمانية) مسؤولية حراسة وإثراء الرواية التاريخية الفلسطينية، وإبراز الحقوق الجماعية، بما فيها الحقوق التاريخية، في مواجهة النزعات الفئوية والمحلية. ويمكن التذكير، هنا، أن القيم الديمقراطية (بما فيها الحرية والمساواة) هي التي هيمنت على الحقل الثقافي قبل النكبة وبعدها، وبقي الحقل يحتفظ، لحد ما، بتيار ديمقراطي تقدمي على الرغم مما دخل عليه من نزعات يمينية محافظة وتجهيلية بعد الانتفاضة الأولى، والتحول التي شهدتها العالم والمنطقة مع بداية عقد التسعينيات.

نسبة وازنة من المثقفين الفلسطينيين (من الشعراء والروائيين والقصاصين والفنانين التشكيليين والمسرحيين والمؤرخين والباحثين والسينمائيين والعاملين في الحقل الثقافي)، كانت وما زالت صاحبة توجه ديمقراطي علماني، أي مؤيدة لفصل الحقل الديني عن الحقل السياسي، أو الشأن الديني عن الشأن السياسي. وبعضها حمل توجهات ديمقراطية في مرحلة مبكرة.<sup>16</sup> وهذا التوجه يسري على الحركة الوطنية الفلسطينية (كأحزاب وتنظيمات وكقيادة وطنية) قبل العام 1948، حيث حرصت على التوكيد على طابعها العلماني (بالمفهوم أعلاه) باختيار أن يكون في هيئاتها القيادية الأولى فلسطينيون مسيحيون لإبراز سمتها الوطنية في مواجهة الحركة الصهيونية التي اختارت إبراز سمة دينية، وحافظت منظمة التحرير على طابعها العلماني على الرغم مما دخل على المنطقة من تشويهات، بما يخص العلاقة بين الشأن الديني والشأن السياسي، واستخدام الدين في خدمة السياسة وللتغطية على قهر وقمع واستبداد وفساد النخب الحاكمة، وفي ترويح الدجل والجهل.

<sup>16</sup> انظر:

سليم شحادة جورج، «نظرة إلى مستقبل فلسطين»، في: فلسطين وتجديد حياتها: كتاب جامع لمباحث تاريخية وعمرانية واجتماعية وسياسية عن فلسطين، تحرير حنا صلاح (نيويورك: الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية، 1919)، 200-201.

حيث يرد تحت عنوان «الخطة السياسية»، وهذا قبل قرنٍ بالتام من الآن، ما يلي: «أولاً «أن تكون فلسطين مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً على مبادئ الديمقراطية الصحيحة وحكم الأكثرية بالانتخاب مع مراعاة حقوق الأقلية... وفي هذا نحتاج إلى فصل الدين عن السياسة ووضع بروغرامنا (برنامجنا) السياسي على أسس مدنية اجتماعية فقط، مع مراعاة حرية الأديان والحق بالاجتماعات والخطابة للتعبير عن الرغبة الشعبية»، ويرد تحت ثانياً «منح حرية المطبوعات والأقلام فعلاً ولا قولاً الحق بانتقاد أهل السياسة والموظفين انتقاداً يكبح جماح مطامعهم وسلوكهم في غير السبيل المستقيم أو إهمالهم لوظائفهم وقلة سهرهم على حقوق الشعب والوطن».

تحرر الحقل الثقافي النسبي من ديكتاتورية الجغرافيا السياسية، ولحد ما من قوانين السوق،<sup>[7]</sup> ومن ثقل موازين القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، التي تكون حاضرة دائماً في اعتبارات القوى الفاعلة في الحقل السياسي، يمنحه قدرة أكبر على الحركة والتأثير. ومن الملفت أن العقود الأخيرة شهدت، فلسطينياً، نشاطاً مميزاً في مجالات الأدب والفن والسينما والمسرح والغناء والموسيقى والفكر، وظهر جامعات ومراكز بحث ودراسات في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948 والأردن وفي الشتات.

<sup>[7]</sup> يتفاوت تأثير رأس المال وآليات السوق على مجالات الثقافة والفنون والنشر، فهو أكثر تأثيراً على السينما مما هو على الأدب والفن التشكيلي والبحث وكتابة المقال وعلى المسرح والغناء والموسيقى. انظر على سبيل المثال: فراس خوري، «الفيلم الفلسطيني... في قبضة السوق والممول»، العربي الجديد (3 حزيران/يونيو 2015)، <http://bit.ly/3teRpMB>

فالكاتب يستخلص: «إنّ ارتباط الفن بالسوق لا بدّ أن يؤثر على فحوى العمل الفني. قليلة هي الأعمال السينمائية في العالم التي يمكن اعتبارها متحرّرة من الارتباطات ومن توقعات الجهة الممولة. لكي نروي قصصنا في السينما بحرية أكثر، علينا أن نعتمد أكثر على أموالنا وطاقتنا العربية. إنّ الأدب والرسم وحتى المسرح الفلسطيني، يتعامل مع النكبة بحرية أكثر، لأنّ هذه الفنون تكلفتها أقل من تكلفة السينما، وبالتالي أقل ارتباطاً برغبات وتوقعات الممولين. ما زلنا نخطو خطواتنا السينمائية الأولى، ولا بد من أن نبدأ بالمعالجة السينمائية للقصص المؤسسة، إلا أن هذا يتطلب منا استقلالاً في تمويل أفلامنا. هذه هي الطريقة الوحيدة لكي يتطور عندنا ما يمكن أن ندعوه «سينما فلسطينية». حتى ذلك الحين سنستمر بصناعة أفلام فلسطينية فقط». وحول واقع السينما الفلسطينية في مرحلة وجود منظمة التحرير في بيروت، إذ أثرت «العالمثالية» والحرب الباردة والسعي إلى تأكيد دور الفلسطيني كفاعل ومناضل ومكافح من أجل الحرية خلافاً للصورة التي كرستها وثائق وصور «الأونروا» (كلاجئ يعتمد على المساعدة)، انظر الكتاب التالي:

Nadia G. Yaqub, *Palestinian Cinema in the Days of Revolution* (Austin, Texas: University of Texas Press, 2018).

ولعل مصدر هذه الحيوية في الحقل الثقافي الفلسطيني خلال العقدين الأخيرين، هو الإدراك من أن المسألة الفلسطينية ليست مرشحة لحل في المدى القصير أو المتوسط بعد أن اتضح عمق مأزق مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، وأن الدولة المستقلة ليست على مرمى حجر.

## المأزق الفلسطيني والمأزق الإسرائيلي

صحيح أن الحركة السياسية الفلسطينية تعيش مأزقاً صعباً، وصحيح، أيضاً، أن الحركة الصهيونية ووليدتها إسرائيل نجحتا في تشريد (وتصفية) جزء وازن من الشعب الفلسطيني، وأقامت دولة إسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، لكن الصحيح، أيضاً، أنهما (الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل) فشلتا في إقصاء جزء وازن من الشعب الفلسطيني عن أرضه، كما فشلتا تماماً في إخماد الروح الوطنية للشعب الفلسطيني، سواء لدى الجزء المقيم بأرضه أو الجزء المقيم بمناطق اللجوء والشتات. وتشير التقديرات المدروسة إلى أنه أواخر سنة 2018 بات عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية يعادل عدد الإسرائيليين اليهود.<sup>[8]</sup> لهذا الواقع الديموغرافي-السياسي، وحقيقة احتفاظ الوطنية الفلسطينية بحيويتها في كل التجمعات الفلسطينية، مدلولات مهمة. فهو يعني أن الحركة الصهيونية ودولتها فشلتا في مشروعهما المتمثل في تطهير فلسطين من سكانها الأصليين، وبات من الصعب، لأسباب عدة، استكمال مشروعها كما حصل في نموذج الاستعمار الاستيطاني

<sup>[8]</sup> انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. عوض، تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية العام 2018»، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (31 كانون الأول/ديسمبر 2018)، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3355#>

الإجلائي الأميركي أو الأسترالي أو الكندي، حيث تمت تصفية الجزء الأكبر من سكان البلد الأصليين، والسيطرة التامة على أراضيهم، وتأسيس دولة للمستوطنين عليها. كما يشير إلى حقيقة أنه من الصعب جداً على الشعب الفلسطيني الأخذ بالنموذج الجزائري المتمثل في طرد المستوطنين المستعمرين، وبخاصة أن غالبية هؤلاء ليس لديهم دولة أم يعودون إليها كما في حالة المستوطنين في الجزائر. كما لم يعد ممكناً، أيضاً، تطبيق النموذج الجنوب أفريقي، حيث نجحت الأغلبية الأفريقية من السكان الأصليين في فرض الديمقراطية البرلمانية على الأقلية الحاكمة من المستوطنين البيض.

بإمكان الحركة الوطنية الفلسطينية تبني فكرة توحيد فلسطين في دولة ديمقراطية واحدة (أو ثنائية أو متعددة القومية) تتساوى فيها حقوق الفلسطينيين (المقيمين واللاجئين العائدين) والإسرائيليين اليهود.<sup>[9]</sup> أي طرح مشروع يقوم على مساومة تاريخية يحفظ حق العودة كاملاً (كونه المعيار والمؤشر الواضح للنكبة الفلسطينية المستمرة)، ويبقي على فلسطين كجغرافيا موحدة، وي طرح على اليهود الإسرائيليين حلاً غير طارد لهم، لكن نابذاً للصهيونية كأيديولوجية وممارسة استعمارية عنصرية. هذه المساومة مستعدة لاعتبار اليهود الإسرائيليين (وليس اليهود ككل كمجموعة دينية) كجماعة كونت هوية قومية ثقافية خاصة بها (دون إنكار التباينات الثقافية والإثنية المهمة داخل هذه

<sup>[9]</sup> انظر:

Mahmood Mamdani, "When Does a Settler Become a Native? Reflections of the Colonial Roots of Citizenship in Equatorial and South Africa," *Text of Inaugural Lecture as Archibald Campbell Jordan Professor of African Studies, University of Cape Town, Lecture Theatre 1, Education Building, Middle Campus* (Cape Town: Centre for African Studies University of Cape Town, 13 May 1998), <http://citizenshiprightsafrika.org/wp-content/uploads/1998/05/mamdani-1998-inaugural-lecture.pdf>

المجموعة).<sup>[10]</sup> لكن دون إلغاء القوانين وإجراءات العنصرية المعمول بها في فلسطين التي اكتسبت شرعية قانونية بقانون القومية الذي صدر عن الكنيست الإسرائيلي صيف 2018، ودون دولة ديمقراطية واحدة تساوي فيها حقوق الفلسطينيين مع حقوق اليهود الإسرائيليين، ودون استعداد لقبول أهالي البلاد الأصليين (المقيمين والمشردين) على قدم المساواة التامة في الحقوق والواجبات، لن يكون هناك حلٌ عادلٌ للصراع.

## المراجع

- Agamben, Giorgio. 2005. *State of Exception*. Translated by Kevin Attell. Chicago and London: The University of Chicago Press.
- Bourdieu, Pierre. 1993. *Sociology in Question*. Translated by Richard Nice. London: SAGE Publications Ltd.
- Mamdani, Mahmood. 1998. "When Does a Settler Become a Native? Reflections of the Colonial Roots of Citizenship in Equatorial and South Africa." *Text of Inaugural Lecture as Archibald Campbell Jordan Professor of African Studies, University of Cape Town, Lecture Theatre 1, Education Building, Middle Campus*. Cape Town: Centre for African Studies University of Cape Town, May 13. <http://citizenshiprightsafrika.org/wp-content/uploads/1998/05/mamdani-1998-inaugural-lecture.pdf>.
- O'Toole, Fintan. 2018. "Trial Runs for Fascism are in Full Flow". *The Irish Times*, June 26. <https://www.irishtimes.com/opinion/fintan-o-toole-trial-runs-for-fascism-are-in-full-flow-1.3543375>.
- Yaqub, Nadia G. 2018. *Palestinian Cinema in the Days of Revolution*. Austin, Texas: University of Texas Press.

<sup>[10]</sup> انظر: نديم روحانا، «المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني»، مجلة الدراسات الفلسطينية 25، عدد 97 (شتاء 2014): 18-36.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. «د. عوض، تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية العام 2018». الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 31 كانون الأول/ديسمبر.

<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3355#>.

جورج، سليم شحادة. 1919. «نظرة إلى مستقبل فلسطين» في: فلسطين وتجديد حياتها: كتاب جامع لمباحث تاريخية وعمرانية واجتماعية وسياسية عن فلسطين، تحرير حنا صلاح، 199-205. نيويورك: الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية.

خوري، فراس. 2015. «الفيلم الفلسطيني ... في قبضة السوق والممول». العربي الجديد، 3 حزيران/يونيو.

<http://bit.ly/3teRpMB>.

روحانا، نديم. شتاء 2014. «المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني». مجلة الدراسات الفلسطينية 25 (97): 18-36.

هلال، جميل، المحرر. 2013. الصراع العربي-الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هلال، جميل، منير فخر الدين، وخالد فراج، تحرير. 2018. فلسطين دولياً: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات. بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.



## التضامن بدل المُساعدات هو استبدال

«لأدوات السيد»<sup>[1]</sup>

ريم بهدي

تتناول هذه الورقة المساعدات الدولية التي تقدّمها دول الشمال، كشكل من أشكال العمل الخيري، بدلاً أن تكون، كما ينبغي أن تكون عليه، التزاماً يدين به المجتمع الدولي لفلسطين والفلسطينيين. كما تتناول هذه الورقة، أيضاً، العمل الخيري وعواقبه السياسية الكبرى، التي قد لا تكون مقصودة.

وهي تبني على مقارنات مع كندا وشعوبها الأصلية، لكي تسلط الضوء على العواقب السياسيّة السلبية المحتملة للتحوّل نحو

---

<sup>[1]</sup> إن أجزاء من هذه الورقة، هي إعادة إنتاج لعمل قادم ألفته بشكل مشترك مع مضر قسيس، ويحمل عنوان:

Reem Bahdi and Mudar Kassis, «Mastery and Gratitude: Development Aid & The Colonial Condition in Palestine.» in *Decolonizing Law: Indigenous, Third World and Settler Perspectives*, ed. Sujith Xavier, Beverley Jacobs, Valarie Waboose, Jeffery G. Hewitt, and Amar Bhatia (Routledge, 2021): 89-113.

العمل الخيري، كنموذج للمساعدات الدولية. كما تطرح الورقة السؤال التالي: ما الذي علينا فعله؟ وتقتراح أن إعادة تصوّر المساعدات، ضمن تخيل لتضامن أوسع، بدل إطار العمل الخيري، قد يشكّل فرصة للمستقبل.

## ماذا يمكننا أن نتعلّم من زمان ومكان مختلفين عن الاستعمار، والاضطهاد وإلغاء العلاقات الدبلوماسية الدولية؟

في ورقة رائعة، ستصدر قريباً، بعنوان: «بناء الدولة، والسيادة الكندية، ومحاولات تدجين العلاقات القانونية الأصلية» (Statehood, Canadian Sovereignty, and the Attempted Domestication of Indigenous Legal Relations)، يبحث أستاذ القانون أمار باتيا مسألة تدجين الشعوب الأصلية وتعزيز بناء الدولة والسيادة الكنديين.

ويعني بالتدجين، الطرق التي استُخدمت في إعادة صنع والاستحواذ على مطالب السكان الأصليين بالسيادة من خلال أفعال الدولة الكندية، الأمر الذي أضعف مطالب السكان الأصليين بحق تقرير المصير، وأعاد تصويرهم كمجموعة من الأفراد الذين يدخلون في علاقات تعاقدية مع آخرين، ولكن، سيادتهم تندرج تحت سيادة الدولة الكندية.

وفي ظلّ هذا السيناريو، فإنّ السكان الأصليين لكندا، ليسوا شعباً تكون للدول الأخرى أية واجبات تجاههم.

يبدأ باتيا بملاحظة أنّ اتفاقية مونتفيدو حول حقوق الدول وواجباتها (1933)، تشكّل إطار عمل مناسباً، يمكنه أن يساعدنا لفهم كيف استحوّذت الدولة الكندية على سيادة السكان الأصليين.

المادة رقم 1 من الاتفاقية تعرف الدولة على النحو التالي:

كيان اعتباري في القانون الدولي ينبغي أن يتمتع بالموصفات التالية:

- سگان دائمون؛
- أراضٍ محددة؛
- حكومة؛
- القدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى.

استخدمت كندا شتى الأدوات، على مرّ الزمن، لتشريد الشعوب الأصلية والاستيلاء على أراضيهم، والتقليل من أعدادهم، والاستيلاء على حكوماتهم، وذلك بدرجة كبيرة من خلال خلق هياكل حكومية تحددها وتختارها كندا وتكون مسؤولة أمامها.

ولغايات نقاشنا هذا، أودّ أن أركّز على جانب من اتفاقية مونتهفيديو: القدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى.

عندما واجه المستوطنون الشعوب الأصلية في كندا للمرة الأولى، دخلوا في معاهدات معهم. وحيث إنّ كندا كانت مستعمرة إنجليزية، فقد اعتُبرت معاهداتها معاهدات دولية بين ملكة إنجلترا وبين الشعوب الأصلية.

يطرح باتيا السؤال التالي: «كيف انتقلت المعاهدات من تنظيم العلاقات ضمن/وبين وبما يتجاوز الشعوب الأصلية إلى ... [اعتبارها] غير ذات وزن في القانون الدولي؟» بكلمات أخرى، جرى «تدجينها» من قبل الإمبراطوريات والدول التي تسعى إلى الاستفادة منها. ويتطلب التدجين جهوداً تقوم بها الدولة الكندية والمجتمع الكندي بهدف تخفيض العلاقات القائمة على أساس المعاهدات بين أمة وأمة أخرى، التي تنظمها القوانين الأصلية، إلى تنازل لمرة واحدة عن الأراضي يتم تفسيره حصرياً وفق قوانين وسياسات الدولة.

وكانت إجابته: أن كندا، وفي النهاية المجتمع الدولي، عاملوا المعاهدات الدولية بين التاج الملكي وبين السكان الأصليين على أنها، ببساطة، اتفاقيات بين التاج الملكي، ذي السيادة، وبين مجموعة من الناس، جماعة ليس لها قدرة على الدخول في علاقات خارجية. وإن فعلت تدجين المعاهدات هذا، الذي ترافق مع استراتيجيات أخرى، قد أدّى إلى تدجين السكان الأصليين أنفسهم.

وتضمّنت، هذه الاستراتيجيات الأخرى، عزل القضايا التي تقوم عليها مناصرة قضيتهم، بحيث تصبح السردية الأصلية غير قابلة للفهم. ويوضح باتيا:

بعد أن تمّ تدجين مطالب الشعوب السّنة، تركتهم كندا دون الحق في اللجوء إلى المحاكم أو الاستشارات القانونية الكنديّة. فقد قامت الحكومة الكندية بتعديل القانون الهندي لسنة 1927، بحيث أصبح 'جرماً طلب أو تلقّي أموال من أيّ هندي لغايات التقاضي في أية دعوى هندية'. هذا التعديل 'أوقف فعلياً أية أنشطة قانونية تهدف إلى طرح مطالب الحركة الهنديّة للمطالبة بالأرض' إلى أن تمّ إلغاء التعديل في العام 1951. ولكن، أتت الخطوة متأخرة. فبين 1896-1914، 'أدخلت كندا أعداداً من المهاجرين أكبر من أيّ فترة مشابهة مكوّنة من ثماني عشرة سنة، قبل تلك الفترة أو بعدها'.

ويخلص إلى القول:

تمكّنت كندا من تحقيق مقومات الدولة وحيثيات السيادة من خلال المفاوضات مع الشعوب الأصلية، ثمّ من خلال قمع وتدجين تلك الشعوب وأنظمتها القانونيّة الخاصّة ببناء العلاقات.

أما العلاقة المحددة التي تمّ الإخلال بها، فكانت العلاقات على الساحة الدولية، أي العلاقات المباشرة بين الشعوب الأصلية وبين الدول الأخرى. من بعض النواحي، ومقدمة لطرحي في نهاية هذه الورقة، فقد شكّل هذا الأمر عزلاً للشعوب الأصلية، ما منعهم من الاستفادة من التضامن الدولي من خلال القنوات الرسمية، ومحاولة لمنع التضامن من خلال العلاقات مع أطراف من غير الدول.

## هل تجري عملية إعادة تأطير وإعادة موضعة للعلاقات الفلسطينية الدولية بشكل يهدد السيادة الفلسطينية المحتملة؟

يُشيرُ تحليل باتيا التاريخي هذا التساؤل، هل نشهد الديناميكيات نفسها في فلسطين؟ بتعبيرٍ آخر، هل نشهد تحييداً للقانون الدولي والعلاقات السياسيّة الدوليّة، لصالح تبادلات دوليّة تضع الفلسطينيين في موقعٍ أقلّ من شعبٍ تدين له الدول بالواجبات؟ أقترحُ أننا بالفعل نشهد مثل هذه الديناميكية، وأنها تظهر في منطقتي وتطبيق التنمية الدوليّة أو المساعدات الدوليّة.

نحن جميعاً ندرك أن حصّة الفرد من المساعدات في فلسطين مرتفعة (على الأقلّ حتى مؤخراً)، وأنّ هذه المساعدات ضروريّة بسبب الظروف الاستعمارية التي تشكّل فلسطين، ولأنّ المجتمع الدوليّ قد ساهم في إيجاد هذه الظروف. ولكن، هل يمكن أن تؤدّي المساعدات إلى تبعاتٍ سياسيّة غير مقصودة (أو حتى مقصودة)؟

منذ أن بدأت المساعدات بالتدفّق، تراجعت الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للفلسطينيين، تراجعاً كبيراً. كما تدهورت، في الوقت نفسه، إمكانيّة تقرير المصير للفلسطينيين

وإنهاء استعمار فلسطين، وهي مشكلة كبيرة قام خبراء المساعدات ببحث أسبابها.

لكن، همّي الأساسي اليوم، هو ليس فقط بحث الأسباب التي جعلت المساعدات تؤدي إلى تراجع الاقتصاد، بل الأهم، هو كيف ساهمت المساعدات في تشكيل المشهد الخطابي والمؤسسي؟

تطرح هذه الورقة النظرية القائلة أنّ المساعدات التنموية ساعدت الطرف الاستعماري في فلسطين، من خلال إبعاد القانون الدولي والمؤسسات الدولية، كآلية أساسية، لانخراط دول الشمال في فلسطين، كما أنّها كرّست صورة الفلسطينيين كشعب بحاجة إلى المساعدات الفيتية بدل التحرير، وجسّدت سيطرة الشمال على أولويات وعمليّات اتخاذ القرار لدى الفلسطينيين.

فمن خلال إعادة تشكيل أنفسهم وشكل علاقتهم بفلسطين، والنظر إليها من عدسة المساعدات التنموية بدل عدسة القانون الدولي، يمكن للدول أن تتخيّل نفسها كأطراف تمارس الإحسان تمدّد الكرم للفلسطينيين، وليست أطرافاً سامية متعاقدة، عليها واجبات تجاه شعب تحت الاحتلال.

لنأخذ كندا كمثال، اتخذت كندا خطوات متعمّدة لمنع أيّ استحضار فلسطيني للقانون الدولي، فقد اعترضت على الالتماس المقدّم للمحكمة الجنائية الدولية، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وغيرها. بالمقابل، تصرّ كندا على أنّه يجب على الفلسطينيين التفاوض مع إسرائيل من أجل الحصول على سيادتها.

إن محاولة عزل الفلسطينيين عن حلبة القانون الدولي والمؤسسات الدولية، ومنحهم المساعدات في الوقت نفسه، يؤسّس ويطلق مشهداً خطابياً من نوع خاص، يشكّل، في جوهره، إعادة

تشكيل للعلاقة بين الدول المانحة الشماليّة وبين فلسطين.

من منظور القانون الدولي، تُدين دول الشمال للفلسطينيين بواجبات كبيرة. وتتأصل هذه الواجبات في مصادر عدّة، من بينها القانون الإنساني الدولي، والتي خضعت للكثير من التحليلات والأبحاث التي فنّدتها بدقّة.

على سبيل المثال، أوضحت محكمة العدل الدوليّة طبيعة ومدى الواجبات التي تُدين بها الدّول إلى فلسطين، بموجب اتفاقية جنيف لسنة 1949 المتعلّقة بحماية الأشخاص المدنيّين في أوقات الحرب.

في 9 تموز/يوليو 2004، قرّرت المحكمة بأغليّة الأصوات أنّ الجدار الذي قامت إسرائيل ببنائه في عمق الأراضي الفلسطينية يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي، وحدّدت الالتزامات الأساسيّة للدول كافّة رداً على انتهاكات إسرائيل. وأشارت المحكمة إلى أنّه يجب على جميع الدول الأطراف «الامتناع عن الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي تسبّب به الجدار»؛ والامتناع عن تقديم «العون أو المساعدة للمحافظة على الوضع» الذي تسبّب به تشييد الجدار؛ وضمان إزالة العقبات كافّة التي خلقها الجدار أمام حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ وضمان احترام إسرائيل لكافة الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقية جنيف.

على الدول التزامات تجاه فلسطين، لأنّها أطرافٌ سامية متعاقدة في الاتفاقية. إلا أنّ دول الشمال، لا تأخذ في الاعتبار التزاماتها، كأطراف سامية متعاقدة، عند تقديم برامج مساعداتها لفلسطين. وعوضاً عن ذلك، فهي أعادت رسم نفسها وعلاقتها بفلسطين من خلال عدسة المساعدات التنموية. ومن خلال هذه العملية، سمحت دول الشمال لنفسها بالتوهّم بأنّها تقوم بعمل خيري، تمدّد العون لفلسطين، وليست أطرافاً سامية متعاقدة، تفي بواجباتها تجاه شعب محتلّ.

بطبيعة الحال، فإنّ نموذج العمل الخيري يصوّر فلسطين والفلسطينيين، كشعبٍ متخلفٍ بحاجةٍ إلى المساعدات الفنية أكثر من حاجته للتحرّر. يعكس تصريح ميت رومني الشهير، بأنّ الثقافة والتدبير يفسّران الفرق ما بين الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي والفلسطيني، ويفسّران استقرار الصورة النمطيّة السلبية للفلسطينيين، ويذكّر بأهميّة الخيال في المشاريع الاستعماريّة للشمال العالمي.

وقد أصبحت هذه الصورة النمطيّة، أو بكلماتٍ أدقّ لا تزال، أسطورةً تستبعد وجود الاحتلال وأثاره الموثّقة جيداً والمدمّرة على الفلسطينيين، بما في ذلك اقتصادهم. وتفسّر عمليّة محو الاحتلال المحدوديّات الفلسطينية الاقتصاديّة وغيرها على أنّها خلل أساسي، وقاتل، ومتأصل، كما أنّها تعرّز خطاب كرم السيّد تجاه شعبٍ متخلفٍ اقتصادياً وثقافياً.

يشكّل خطاب الكرم هذا جزءاً من قصّة أكبر حول المساعدات التنمويّة من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب، والذي ساعد على تبرير وإخفاء الطبيعة الاستغلاليّة التي تميّز العلاقة بين البلدان الأغنى والبلدان الأفقر في هذا العالم. كما قال عالم الأنثروبولوجيا جيسون هيكل، في مقالة نُشرت في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، في صحيفة الغارديان البريطانيّة:

في الخطاب السائد حول التنمية الدوليّة الذي تروّجه مؤسّسات مثل البنك الدولي ووزارة التنمية الدوليّة البريطانيّة، يتمّ محو التاريخ الاستعماري بشكل روتيني. فبحسب الرواية الرسمية، فإنّ الدول النامية فقيرة بسبب مشاكلها الداخلية، بينما البلدان الغربية غنيّة لأنها عملت باجتهاد، والتزمت بالقيم والسياسات الصحيحة. ولأنّ الغرب متقدّم، فإنّ بلدانه تمدّد أيديها بكلّ كرم عبر تلك

الفجوة لمنح 'مساعدات' للبقية - مجرّد شيء  
صغير لمساعدتهم على المضيّ قدماً.<sup>121</sup>

هذا «الشيء الصغير لمساعدتهم على المضيّ قدماً»، يلعب دوراً كبيراً في الإبقاء على التراتبية الهرميّة القائمة، وفي تشكيل الفهم حول من يدين بماذا ولمن، أي بين الشمال والجنوب، وفي تشكيل الآراء الشماليّة حول الأهميّة الوجوديّة للآخر.

إنّ، يتداخلُ الخيال مع الإنكار، ومع انعدام المساواة البنيويّة، يتحول الاضطهاد إلى دين، ويولّد توقّعات بالامتنان لدى الطرف المحسّن (الدولة التي تمنح المساعدات) من قبل الطرف المتلقّي (متلقّي المساعدات). أظهرت الدراسة المعمّقة التي أجراها دافيد غرايبر حول الدين، أنّ الهدية التي تُمنح ضمن إطار العلاقة التراتبيّة، قد تخلق ديناميكيّتها الخاصّة بالتفوق الأخلاقي والاجتماعي. إذ مثل هذه الهدية إنّما تعرّز هذه التراتبيّة.

لقد دفع الإرث الاستعماري للمساعدات البعض إلى اقتراح ضرورة إعادة تصوّر العلاقة بين شمال وجنوب الكرة الأرضية. فقد طعنّت حركات المطالبة بالتعويضات، مؤخراً، في سرديّة الكرم الشمالي، من خلال استحضار الاستعمار مجدداً في تحليل علاقة المساعدات القائمة بين الشمال والجنوب.

وفي ظل هذا السياق، ثمة دائرة متّسعة من المناصرين والمعلّقين الذين بدأوا بالتحدّث عن ضرورة قيام القوى الاستعماريّة بإعطاء تعويضات، وليس مساعدات. تعتمد عمليّة الانتقال من المساعدات إلى التعويضات على التغلّب على

<sup>121</sup> Jason Hickel, "Enough of Aid – Let's Talk Reparations," *The Guardian* (27 November 2015), <https://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2015/nov/27/enough-of-aid-lets-talk-reparations>

فقدان ذاكرة التاريخ، والتشديد على تأثير الاستعمار على كل من الشمال والجنوب، على حدّ سواء.

لكن في فلسطين، ساد اتجاه عكسيّ. فسياسات، ومؤسّسات، وآليّات المساعدات، تعمل كأداة للمحو، بحيث تصوّر فلسطين كأمة بحاجة للإصلاح التنموي، بينما تمحو بشكل متزايد صورة فلسطين، كموقع للاحتلال، وكمساحة يمكن أن يطرح الشعب فيها مطالب أخلاقيّة وقانونيّة ضد إسرائيل و«المجتمع الدولي». تشكّل المساعدات موقعاً معيارياً للنضال، إذ تفرض تأكيدات موقع السيّد وتوقعاته بالامتنان نفسها في شتّى منعطفات علاقات المساعدات.

ينبغي الانتباه إلى الطرق التي وضعتها السياسة، والقانون الدولي والمفاوضات، على حدّ قول نورا عريقات، «كفحّ سيادي». ففي كتابها «العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية» (Justice for Some: Law and the Question of Palestine)، تقول عريقات:

إن الاستمرار في إطار عمل أو سلو يشكّل فخاً في  
السيادة: فهو ترتيب سياسي تتمّ فيه مكافأة السلوك  
الجيد للطرف المحليّ وفق تقييم المستوطن صاحب  
السيادة، بحكم ذاتيّ محدود دون وعد بالاستقلال،  
أي أنّه يتضمّن شرط الإخضاع الدائم.<sup>[3]</sup>

[3] John Reynolds, "International Law and the Question of Palestine: Imperial Exceptionalism, Third World Resistance & the Entanglement of Law and Politics," Noura Erakat in conversation with John Reynolds on Noura's book Justice for Some: Law & the Question of Palestine (Stanford University Press, 2019), TWAILR: Dialogues, TWAILR: Third World Approaches to International Law Review (30 August 2019), <https://twailr.com/international-law-and-the-question-of-palestine-imperial-exceptionalism-third-world-resistance-the-entanglement-of-law-and-politics/>

ولكن، ينبغي، أيضاً، الانتباه إلى الطرق التي تتم من خلالها اختراق السيادة وإحاقها، من خلال الترتيبات الخيرية التي تديم هي بنفسها، على حدّ قول عريقات أيضاً، «شرط الإخضاع الدائم» فيما تعدُّ بالثحرر.

## ما الذي يمكن فعله، وكيف يمكن الردّ على هذا السيناريو الخطير؟

أنتقل هنا إلى قضية التضامن واستبدال نموذج العمل الخيري للمساعدات بنموذج التضامن، إذ تجري إعادة صياغة للمساعدات، كجزءٍ من مشروع تضامني أوسع ومؤكّد للكرامة.

ولكن، ما هو التضامن؟ في ورقة، تمّ نشرها، مؤخراً، على موقع (TWAILR) تحت عنوان: «تصاعد الأحداث نحو اللا-تضامن: انكشاف حماية اللاجئين عالمياً»، يعرف الأستاذ الجامعي أوبيورا أوكافور، خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالتضامن، التضامن بأنّه:

التعبير عن روح الوحدة ما بين الأفراد، والشعوب والدول والمنظمات الدولية، التي تتضمّن وحدة المصالح، والغايات، والأفعال، والاعتراف بالاحتياجات والحقوق المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.<sup>[4]</sup>

[4] Obiora Chinedu Okafor, "Cascading Towards 'De-Solidarity'? The Unfolding of Global Refugee Protection," TWAILR: Reflections 2/2019, *TWAILR: Third World Approaches to International Law Review* (30 August 2019), <https://twailr.com/cascading-toward-de-solidarity-the-unfolding-of-global-refugee-protection/>

إلا أنه يحذر من أن:

مفهوم التضامن الدولي، هو سيف ذو حدين. إذ بقدر ما يمكن توجيهه لتحقيق 'الخير'، هو معرض بالقدر نفسه لأن يوجّه لتحقيق 'الشر'.<sup>[5]</sup>

ماذا لو انخرط اليمين الفاشي، مثلاً، في التضامن، مثله مثل أيّ طرف آخر. كما يذكّرنا أوكافور:

لا يتضمّن مبدأ التضامن الدولي، بحدّ ذاته، مكافئاً ثابتاً، وحصرياً، وإيجابياً وتقدمياً. علينا أن نسأل دائماً: ما هو هدف التضامن الدولي، ومن المستفيد منه؟<sup>[6]</sup>

ولكي نفكّر بالتضامن الدولي، علينا أن نعود إلى الوراء، وأن نتأمّل فيما وراء إسرائيل وفلسطين. فالتضامن الدولي، يساعد على وضع فلسطين ضمن نضال أوسع من أجل السلام والعدالة في العالم. وسأطرح بضعة أفكار، فقط، للتدليل على ضرورة إجراء المزيد من النقاش حول الموضوع.

في هذا السياق، التضامن ليس انتقائياً، فهو يساعد على تسليط الضوء على السردية بأكملها، وعلى دورة المعاناة الإنسانية. إذ أعتبر أنّ التضامن تبادليّ (ليس فيه امتنان، بل مسؤوليات والتزامات متبادلة ضمن إطار عمل القانون الدولي، أو أية علاقة تبادليّة أخرى). ويستند التضامن إلى الاحتياجات، كما يعرفها «الطرف الذي يجري التضامن معه»، وليس «الطرف المتضامن». والتضامن غير مشروط، فهو يعترف بـ «احتياجات» المتلقّي للتضامن دون ربطها بمصالح «الطرف

[5] Ibid.

[6] Ibid.

المتضامنين». كذلك، التضامن يدعو إلى إعادة تفكير أخلاقي، وإعادة صياغة للعلاقات القائمة داخل/وبين الشمال والجنوب العالميين، وللمؤسسات التي تقوم بهيكله وتنظيم هذه العلاقات.

لئن كان العمل الخيري هو «أداة السيد»، التي تضع المتلقي على قدرٍ أقلّ من السيد، وتضع المحسن في علاقةٍ سياسيّة وأخلاقيّة غير متساوية مع متلقي المساعدة، فإنّ التضامن يهدف إلى تفكيك هذه العلاقة واستعادة الدافع النبيل الذي يحرك القانون الدولي والعلاقات الدوليّة، كي لا ننسى أنّه هو الدافع نفسه الذي تزعم السيادة حمايته.

## المراجع

- Hickel, Jason. 2015. "Enough of Aid – Let's Talk Reparations". *The Guardian*, November 27.  
<https://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2015/nov/27/enough-of-aid-lets-talk-reparations>.
- Okafor, Obiora Chinedu. 2019. "Cascading Towards 'De-Solidarity'? The Unfolding of Global Refugee Protection". *TWAILR: Reflections 2/2019*. *TWAILR: Third World Approaches to International Law Review*, August 30.  
<https://twailr.com/cascading-toward-de-solidarity-the-unfolding-of-global-refugee-protection/>.
- Reynolds, John. 2019. "International Law and the Question of Palestine: Imperial Exceptionalism, Third World Resistance & the Entanglement of Law and Politics". Noura Erakat in conversation with John Reynolds on Noura's book *Justice for Some: Law & the Question of Palestine* (Stanford University Press, 2019). *TWAILR: Dialogues*. *TWAILR: Third World Approaches to International Law Review*, August 30.  
<https://twailr.com/international-law-and-the-question-of-palestine-imperial-exceptionalism-third-world-resistance-the-entanglement-of-law-and-politics/>.



## أحدث منشورات مواطن

محاضرة مواد تدريبية حول الرقابة على الانتخابات من منظور الفساد السياسي  
تحرير رشاد توام (2021)

ضمن سلسلة مواد تدريبية

النيوليبرالية وعدم المساواة  
إعداد وأئل عمر (2020)

ضمن سلسلة تقارير دورية

محاضرة مواد تدريبية حول حقوق الإنسان موجهة للمكلفين بإنفاذ القانون  
تحرير رشاد توام (2020)

ضمن سلسلة مواد تدريبية

الجبل ضد البحر: إشكاليات الحداثة الفلسطينية  
سليم تماري (2019)

ضمن سلسلة دراسات وأبحاث

سبعة عقود على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ماضي ومستقبل حقوق الإنسان  
وفلسطين. وقائع مؤتمر مواطن السنوي الرابع والعشرين  
مضر قسيس وآخرون (2019)

ضمن سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية: هل من مخرج؟ وقائع مؤتمر مواطن  
السنوي الثاني والعشرين  
جورج قفمان وآخرون (2019)

ضمن سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

الديمقراطية في الميدان العام: وقائع مؤتمر مواطن السنوي الثالث والعشرين  
مضر قسيس وآخرون (2018)

ضمن سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

العيش في ظل القانونية وخارجها  
ريم البطمة، ورامي سلامة، وحنين نعامنة (2018)

ضمن سلسلة أوراق بحثية

موازة الموت في المعمارية: الفضاء الاجتماعي الفلسطيني  
ياسمين قعدان (2016)

ضمن سلسلة رسائل الماجستير

التشريع في زمن الانقسام: دراسات في القرارات بقوانين والتشريعات الصادرة  
منذ 2007

عمار دويك وآخرون (2016)

ضمن سلسلة تقارير دورية

الثورات والانتقال الديمقراطي في العالم العربي وأوروبا الشرقية  
أحمد مصلح وآخرون (2015)

ضمن سلسلة دراسات وأبحاث

للاطلاع على جميع منشورات مواطن الرجاء زيارة الصفحة الإلكترونية  
[www.muwatin.birzeit.edu](http://www.muwatin.birzeit.edu)





## هذا الكتاب

كان التجرد عن الاختلافات (أو تأجيلها)، على مدى ربح من الزمن، أساسا وآلية لتشكيل الأرضية المشتركة للمقاومة كمشروع وطني جامع. ولكن التحولات التي طرأت على الواقع الفلسطيني في ربع القرن الأخير حولت هذا التجرد من متطلب للأرضية المشتركة إلى مقدمة لما يعرف بـ «ما بعد السياسة» أو الوسطية الزائفة التي تغلف التناقضات، وتحجب الضوء عن الظلم وغياب العدالة، وتدفع أصحاب الحق إلى الامتناع عن المطالبة به تحت مسميات «الواقعية السياسية» التي تُزيّف الظلم على أنه قدر. وتتسم هذه الوسطية الزائفة بفراغها من أي محتوى سياسي يعبر عن مصالح غير مصالح المتنفذين، والمرتبطين بمسارات العولمة سياسيا واقتصاديا، وتعبّر عن زيفها بشعارات هلامية فارغة من المحتوى السياسي التحرري. ولا تصلح هذه الشعارات لمشروع سياسي، ناهيك عن مشروع التحرر الوطني. ولا بد لهذه التناقضات أن تنفجر ما لم تتم تسويتها، وهي تسوية حتى ولو كانت مؤلمة، فإنها إما تكون أو لا يكون المشروع الوطني.

تهدف سلسلة «مداخلات وأوراق نقدية» إلى تفعيل وتعميق النقاش النقدي حول قضايا محورية تتعلق بالتحولات في فلسطين والعالم. وهي تعكس في الغالب ما يدور في المؤتمرات والندوات التي يعقدها المعهد بشكل مستمر.

ISBN 978-9950-408-10-4



9 789950 408104



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان  
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights